



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ابن عقيل

كاتب:

عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل

نشرت في الطباعة:

المكتبه التجاريه الكبرى

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	شرح ابن عقيل المجلد ٢
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٢	مقدمه الطبعه الثانيه
١٤	لا التي لنفى الجنس
١٤	اشاره
١٤	تعمل «لا» عمل إن بشروط
١٥	أنواع اسم «لا» النافيه و حكم كل نوع
٢٠	حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا
٢٥	نعت اسم «لا»
٢٨	العطف على اسم لا إذا لم تكرر «لا»
٢٩	تأخذ «لا» مع همزه الاستفهام، مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام
٣٣	إذا دل دليل على خبر «لا» حذف
٣٨	ظنّ و أخواتها
٣٨	اشاره
٣٨	ألفاظ هذه الأفعال و أنواعها و معانى كل منها و الاستشهاد على ذلك
٥٣	التعليق و الإلغاء
٥٦	يجوز إلغاء العامل المتوسط و المتأخر دون المتقدم
٦٢	علم بمعنى عرف، و ظن بمعنى اتهم، و رأى بمعنى حلم
٦٨	يستعمل القول بمعنى الظن
٧٥	أعلم و أرى
٧٥	ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثه مفاعيل
٧٦	ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى و الثالث من مفاعيل هذه الأفعال

- ٧٦ ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنتين بالهمزة، و يثبت لثانيتها ما يثبت للمفعول الثاني من مفعولى «كسا»
- ٧٨ تتمه أفعال هذا الباب و الاستشهاد لها
- ٨٦ الفاعل
- ٨٦ تعريف الفاعل
- ٨٨ حكم الفاعل التأخر عن فعله
- ٩١ إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا تجرد الفعل عند جمهره العرب من علامه التننيه و الجمع -
- ٩٧ إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه
- ٩٩ يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا
- ١٠٠ يجب تأنيث الفعل فى موضعين -
- ١٠١ قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما
- ١٠٦ إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع
- ١٠٨ الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل و يعقبه المفعول، و قد يخالف ذلك الأصل
- ١١٠ قد يجب تأخير المفعول و تقديم الفاعل عليه
- ١١٧ المفعول المتصل بضمير الفاعل، و الفاعل المتصل بضمير المفعول النائب عن الفاعل
- ١٢٤ النائب عن الفاعل
- ١٢٤ إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه و أخذ أحكامه
- ١٢٥ تغيير صورته الفعل عند إسناده للمفعول
- ١٣٣ يقوم مقام الفاعل : المصدر و الظرف و الجار و المجرور
- ١٣٥ متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره
- ١٣٧ إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟
- ١٤٢ اشتغال العامل عن المعمول
- ١٤٢ اشاره
- ١٤٣ ضابط الاشتغال
- ١٤٥ المواضع التى يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه
- ١٤٩ المواضع التى يجب فيها رفعه
- ١٥١ المواضع التى يترجح فيها نصبه

- المواضع التي يترجح فيها رفعه ١٥٣
- الفعل المتصل بضمير الاسم و المنفصل منه بحرف جر أو بإضافه سواء ١٥٥
- الوصف العامل كالفعل ١٥٦
- تعدى الفعل و لزومه ١٥٩
- تعريف الفعل المتعدى و علامته ١٥٩
- يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور ١٦٣
- إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى، و قد يجب ذلك، و قد يمتنع ١٦٧
- يجوز حذف الفضله إن لم يضر حذفها ١٧٠
- يجوز حذف ناصب الفضله إذا دل عليه دليل ١٧١
- التنازع في العمل ١٧٢
- اشاره ١٧٢
- ضابط التنازع ١٧٢
- خلاف النجاه في ترجح أى العاملين و وجه ذلك ١٧٦
- العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم، و إذا كان العامل في الظاهر هو ثانى العاملين لم يضم مع أولهما إلا المرفوع ١٧٦
- المفعول المطلق ١٨٦
- اشاره ١٨٦
- تعريف المفعول المطلق ١٨٦
- أيهما أصل للآخر : الفعل أو المصدر؟ ١٨٩
- المفعول المطلق على ثلاثه أنواع ١٨٩
- ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعوليه المطلقه عده أشياء ١٩٠
- ما يجب إفراده من المصادر و ما يجوز تثنيته و جمعه ١٩٢
- حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع، و إما جائز، و إما واجب ١٩٣
- المفعول له ٢٠٣
- اشاره ٢٠٣
- تعريف المفعول له و حكمه ٢٠٤
- المفعول له على ثلاثه أنواع و حكم كل نوع ٢٠٥

- المفعول فيه و هو المستقى طرفا - ٢١٠
- تعريف الظرف - ٢١٠
- حكم الظرف و بيان ما يعمل فيه - ٢١١
- العامل فى الظرف إما مذكور، و إما محذوف جوازا أو وجوبا ٢١٢
- كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفيه و إنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان ٢١٣
- الظرف على قسمين : متصرف و غير متصرف ٢١٧
- ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا و عن ظرف المكان قليلا ٢١٩
- المفعول معه ٢٢١
- اشاره ٢٢١
- تعريف المفعول معه و بيان العامل فيه ٢٢١
- اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولا معه ٢٢٢
- قد ينصب المفعول معه و لم يتقدمه فى اللفظ فعل ٢٢٣
- الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب ٢٢٥
- الاستثناء ٢٢٨
- اشاره ٢٢٨
- حكم المستثنى الواقع بعد «إلا» ٢٢٨
- حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه ٢٣٤
- حكم الاستثناء المفرغ ٢٣٧
- حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد ٢٣٨
- حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد ٢٤١
- حكم المستثنى بغير و سوى، و حكم «غير» نفسها ٢٤٤
- حكم المستثنى بليس و لا يكون، و بخلا و عدا ٢٥٢
- حكم المستثنى بحاشا ٢٥٨
- الحال ٢٦٢
- تعريف الحال ٢٦٢
- الأكثر فى الحال أن يكون مشتقا و أن يكون منتقلا ٢٦٣

- المواضع التي تأتي فيها الحال جامده ٢٦٦
- لا تكون الحال إلا نكرة و قد تجىء معرفه على التأويل بنكره ٢٧٠
- حق صاحب الحال أن يكون معرفه و قد يكون نكرة بشرط أن يكون معه مسوغ ٢٧٧
- لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، و يتقدم على غيره ٢٨٥
- لا يجىء الحال من المضاف إليه، إلا فى ثلاثه أحوال - ٢٨٨
- متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ و متى يمتنع ذلك؟ ٢٩١
- قد يتعدد الحال و صاحبه واحد أو متعدد ٢٩٦
- الحال على ضربين : مؤسسه و مؤكده ٢٩٨
- الحال قد تكون جمله بشرط أن يكون لها رابط - ٣٠١
- قد يجب أن يكون الرابط الضمير، و مواضع ذلك ٣٠٢
- قد يجوز الربط بالضمير، و بالواو، و بهما ٣٠٤
- يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا - ٣٠٧
- التمييز ٣١٠
- تعريفه و بيان أنواعه و حكمه ٣١٠
- حكم التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل ٣١٣
- يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب ٣١٤
- ما يجوز جره بين ، من التمييز و ما لا يجوز ٣١٦
- لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه و اختلاف العلماء فى بعض مسائل من ذلك ٣١٦
- فهرس الموضوعات ٣٢٣
- تعريف مركز ٣٢٧

سرشناسه: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن ۶۹۸ - ۷۶۹ق.

عنوان قراردادى: الفيه، شرح

عنوان و نام پديدآور: شرح ابن عقيل / بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري و معه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل / تاليف محمد محى الدين عبدالحميد.

مشخصات نشر: مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ۱۳۸۴ق. = ۱۹۶۴م. = ۱۳۴۳ -

مشخصات ظاهرى: ۴ج.

يادداشت: عربى.

موضوع: زبان عربى -- نحو

شناسه افزوده: ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الفيه. شرح

شناسه افزوده: عبد الحميد محمد محى الدين. منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

شماره کتابشناسى ملی: ۳۰۲۸۱۴۱

توضیح: «شرح ابن عقيل»، اثر بهاء الدين عبد الله بن عقيل عقيلي همدانى، شرح غير مزجى «الفیه ابن مالک»، از کتاب های قديمی آموزش قواعد عربی و کسب دانش تخصصی در زمینه علم نحو و صرف است که نقش کاربردی آن مورد توجه مراکز علمى و عنایت صاحب نظران و متخصصان زبان و ادبیات عربی در ایران و کشورهای اسلامى دیگر - از جمله مصر، سودان، لبنان، سوریه و... - بوده و هست. کتاب، به زبان عربی و حدوداً در نیمه اول قرن هشتم نوشته شده است.

شیخ "محمد محى الدين عبد الحميد" نیز شرح دیگری بر ابیات الفیه و بر همین شرح ابن عقيل در هامش کتاب افزون ساخته که در آن به ترکیب ابیات الفیه و همچنین به توضیح و تفسیر نکاتی پرداخته است که ابن عقيل، به وجه ایجاز و اختصار، بدان ها اشاره کرده و یا از ایراد آن ها، صرف نظر کرده است. شیخ محمد محى الدين، شرح خود را «منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل» نام نهاده است که در واقع، منقح ترین چاپ و گزیده ترین شرح موجود می باشد.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ، وجعله دينه المرضي ، وطريقه المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أني كتبت منذ أربع سنين تعليقات على كتاب الخلاصه (الألفيه) الذي صنّفه إمام النحاه ، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك المولود بجيان سنه ستمائه من الهجره ، والمتوفى في دمشق سنه اثنتين وسبعين وستمائه ، وعلى شرحه الذي صنّفه قاضي القضاء بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، المصري ، الهاشمي ، المولود في سنه ثمان وتسعين وستمائه ، والمتوفى في سنه تسع وستين وسبعمائه من الهجره ، ولم يكن يدور بخلدي - علم الله - أن تعليقاتي هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم المحلّ الذي حلّته ، بل كنت أقول في نفسي : «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لي دعوه رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين» .

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قراءه ، وينال منهم الإعجاب كلّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى في إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط منّي ، أو أتمم بحثا ، أو أبدل عبارته بعبارته أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثلا أو كلمه غفلت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكافئ بها هؤلاء الذين رأوا في عملي هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعني عن القيام بهذه الأمتية الشريفة وتدودني عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسنحت لي الفرصه ، فلم أتأخر عن اهتبالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحا ، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسئول أن يوفقني إلى مرضاته ، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه ، وأن يكتبني ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين.

كتبه المعتر بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٤

عمل إن اجعل للا فى نكره

مفرده جاء تك أو مكرره (١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخه للابتداء ، وهى «لا» التى لنفى الجنس ، والمراد بها «لا» التى قصد بها التنصيص على استغراق النفى للجنس كله.

وإنما قلت «التنصيص» احترازا عن التى يقع الاسم بعدها مرفوعا ، نحو : «لا رجل قائما» ؛ فإنها ليست نصا فى نفي الجنس ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس ؛ فبتقدير إرادته نفي الجنس لا يجوز «لا رجل قائما بل رجلان» وبتقدير إرادته نفي الواحد يجوز «لا رجل قائما بل رجلان» ، وأما «لا» هذه فهى لنفى الجنس ليس إلّا ؛ فلا يجوز «لا رجل قائم بل رجلان».

تعمل «لا» عمل إن بشروط

وهى تعمل عمل «إن» ؛ فتنصب المبتدأ اسما لها ، وترفع الخبر خبرا لها ، ولا فرق فى هذا العمل بين المفردة - وهى التى لم تتكرر - نحو «لا غلام رجل قائم» وبين المكرره ، نحو «لا حول ولا قوه إلّا بالله» (٢).

ص: ٥

١- «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتى ، وعمل مضاف و «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثانى لاجعل «فى نكره» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من الضمير المستتر فى «جاءتك» الآتى «جاءتك» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «لا» والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفه «مكرره» معطوف على مفردة.

٢- ومع أنها تعمل مفردة ومكرره فعملها بعد استيفاء شروطها وهى مفردة واجب ، وعملها مكرره جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة (١)؛ فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك مؤول بنكره ، كقولهم «قضيه ولا أبا حسن لها»
فالتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم لها (٢) ويدل على أنه معامل معامله النكرة وصفه بالنكرة كقولك «لا أبا حسن حلالا لها» ولا
يفصل بينها وبين اسمها ؛ فإن فصل بينهما ألغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غول)

أنواع اسم «لا» النافية و حكم كل نوع

فانصب بها مضافا ، أو مضارعه

وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه (٣).

ص: ٦

١- الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل إن سته ، وهي : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى بها الجنس ، وأن يكون
النفى نفا في ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شيء ، وأن
يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما
الخامس والسادس ، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحدا ، وهو ألا يدخل عليها جار.

٢- هكذا أوله الشاح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفى غير صادق. وقد أوله العلماء
بتأويلين آخرين ، أحدهما أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبي حسن لها ، ومثل كلمه متوغله في الإبهام لا
تتعرف بالإضافه ، ونفى المثل كناية عن نفى وجود أبي الحسن نفسه ؛ والثاني : أن يجعل «أبا حسن» عباره عن اسم جنس وكأنه
قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعاره نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود ، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل
، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن ، وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

٣- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافا» مفعول به لا نصب
«أو» عاطفه «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله «مضافا» ومضارع مضاف والهاء العائده إلى قوله «مضافا» مضاف
إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «اذكر» الآتي ، وبعد مضاف ، و «ذا» من «ذاك» اسم إشارة : مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب
«الخبر» مفعول به لا- ذكر الآتي «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «رافعه» رافع : حال من الضمير
المستتر في «اذكر» ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه الصفه لمعمولها ، وهي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك
وقع هذا المضاف حالا.

وركب المفرد فاتحا : كلا

حول ولا قوه ، والثاني اجعلا (١)

مرفوعا ، او منصوبا ، او مركبا ،

وإن رفعت أولا لا تنصبا (٢).

ص: ٧

١- «وركب» الواو عاطفه ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المفرد» مفعول به لركب «فاتحا» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحا له «كلا» الكاف جاره لقول محذوف على ما سبق غيره مره ، ولا- : نافية للجنس «حول» اسم لا- ، مبني على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافية للجنس أيضا «قوه» اسمها. وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفه بالواو على الجملة السابقيه «والثاني» مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا- الآتي «اجعلا» اجعل : فعل أمر ، مبني على السكون لا- محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبه الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبه ألفا حرف لا محل له من الإعراب.

٢- «مرفوعا» مفعول ثان لاجعل في البيت السابق «أو منصوبا» أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع «أو مركبا» معطوف على قوله «مرفوعا» السابق «وإن» الواو عاطفه ، إن : شرطيه «رفعت» رفع : فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل «أولا» مفعول به لرفعت «لا» ناهيه «تنصبا» : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضروره ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا.

لا- يخلو اسم «لا» [هذه] من ثلاثه أحوال ؛ الحال الأول : أن يكون مضافا [نحو «لا غلام رجل حاضر»]. الحال الثاني : أن يكون مضارعا للمضاف ، أى مشابهها له ، والمراد به : كل اسم له تعلق بما بعده : إما بعمل ، نحو «لا طالعا جبلا ظاهر ، ولا خيرا من زيد راكب» ، وإما بعطف نحو : «لا-ثلاثه وثلاثين عندنا» ويسمى المشبّه بالمضاف : مطوّلا- ، وممطولا- ، أى : ممدودا ، وحكم المضاف والمشبّه به النصب لفظا ، كما مثل ، والحال الثالث : أن يكون مفردا ، والمراد به - هنا - ما ليس بمضاف ، ولا مشبّه بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان ينصب به ؛ لتركيبه مع «لا» وصيرورته معها كالشئ الواحد ؛ فهو معها كخمسه عشر ، ولكن محله النصب بلا- ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفرد الذى ليس بمثنى ولا مجموع يبنى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحه نحو «لا- حول ولا- قوه إلا بالله» والمثنى وجمع المذكر السالم ينيان على ما كانا ينصبان به - وهو الياء - نحو «لا مسلمين لك ، ولا مسلمين» فمسلمين ومسلمين مبنيان ؛ لتركيهما مع «لا» كما بنى «رجل» [لتركيبه] معها.

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أنّ «رجل» فى قولك : «لا-رجل» معرب ، وأن فتحته فتحه إعراب ، لا فتحه بناء ، وذهب المبرد إلى أن «مسلمين» و «مسلمين» معربان (1).

ص: ٨

١- ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاه ، واحتج لما ذهب إليه بأن التشبيه والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شئ من خصوصيات الأسماء ، والجواب على هذه الشبهه من وجهين : أو لهما - وهو وجه عقلى - أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدر فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف - من بعد ذلك - فإنه لهذا لا- يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ، ثم دخلت عليه لا- فتركب معها تركب خمسه عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم ، الثانى - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا- المجموع جمع تكسير ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم : مبنى على ما كان ينصب به - وهو الكسر ؛ فتقول : «لا مسلمات لك» بكسر التاء ، ومنه قوله :

١٠٩- إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ ***فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَذَاتَ لِلشَّيْبِ (١).

ص: ٩

١- البيت لسلامه بن جندل السعدى ، من قصيده له مستجاده ، وأولها قوله : أودى الشَّبَابَ حميدا ذو التَّعَاجِيبِ أودى ، وذلك شأو غير مطلوب ولَّى حثيثا ، وذاك الشَّيْبِ يتبعه لو كان يدركه ركض اليعاقب اللغه : «أودى» ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمه تأكيدا لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه «حميدا» محمودا «التعاجيب» العجب ، وهو جمع لا واحد له من لفظه ، ويروى فى مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبه ، وهى الأمر الذى يتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثا» سريعا «اليعاقب» جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محموده «الشيب» بكسر الشين - جمع أشيب - وهو الذى ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا : * أودى الشَّبَابَ الذى مجد ... إلخ* الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذى» اسم موصول : نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون «مجد» خبرا مقديما ، و «عواقبه» مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أفدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى «نلذ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «ولاء» نافية للجنس «لذات» اسم لا- ، مبنى على الكسره نيابه عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» الشاهد فيه : قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالما ، ووردت الروايه ببنائه على الكسره نيابه عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

١- اعلم أن للعلماء فى اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب : الأول : أن يبنى على الكسره نيابه عن الفتحه من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهوره النحاه. الثانى : أن يبنى على الكسره نيابه عن الفتحه لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفيه ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابله ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف. الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافيه وابن مالك فى بعض كتبه. الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسره نيابه عن الفتحه ، والبناء على الفتح. وزعم كل شراح الألفيه أن بيت سلامه بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعا ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن بيت سلامه يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييدا لمذهب المازنى ومن معه ؛ ولكننا لا نستطيع أن نرد روايه الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها.

وقول المصنف : «وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعا ، والرافع له «لا» عند المصنف وجماعه [وعند سيبويه الرافع له لا-] إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف ، وإن كان الاسم مفردا فاختلف في رافع الخبر ؛ فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعا ب- «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن «لا» واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع ب- «لا» فتكون «لا» عاملة في الجزئين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به.

حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا

وأشار بقوله : «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكره مفردة وتكررت «لا» نحو «لا حول ولا قوه إلا بالله» يجوز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يبنى مع «لا» على الفتح ، أو ينصب ، أو يرفع. فإن بنى معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع «لا» الثانيه ، وتكون [لا] الثانيه عاملة عمل إن ، نحو «لا حول ولا قوه إلا بالله» (1). حا

ص: ١١

١- وعلى تركيب الثانيه مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه : (لا- بَيِّعْ فِيهِ وَلَا خُلَّةً وَلَا شَفَاعَةً) بفتح بيع وخله وشفاعه ، و «لا» في المواضع الثلاثة نافيه للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها - فيما عدا الأول - محذوف لدلاله ما قبله عليه. ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) : نحن بنو خويلد صراحا لا كذب اليوم ولا مزاحا

الثانى : النصب عطفا على محل اسم «لا» ، وتكون «لا» الثانى زائده بين العاطف والمعطوف ، نحو «لا حول ولا قوه إلا بالله» ومنه قوله :

١١٠- لا نسب اليوم ولا خله***أتسع الخرق على الرّاقع (١).

ص: ١٢

١- البيت لأئس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمه عينيه ، وبعده : كالتّوب إذ أنهج فيه البلى أعياء على ذى الحيله الصّانع وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو : * أتسع الخرق على الرّاقع* من كلمه قافيه ، وقبله : لا- صلح بينى - فاعلموه - ولا- بينكم ، ما حملت عاتقى سيفى ، وما كئنا بنجد ، وما قرقر قمر الواد بالشّاهق اللغه : «خله» بضم الخاء وتشديد اللام - هى الصداقه ، وقد تطلق الخله على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسه. ألا أبلغا خلّتى راشدا وصنوى قديما إذا ما تصل «الراقع» ومثله «الراتق» الذى يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ فى البلى «أعياء» صعب ، وشق ، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر : صوت ، وصاح ، و «قمر» يجوز أن يكون جمع أقرم ؛ فوزانه وزان أحمر وحمير وأصفر وصفير ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم فى جمع رومى «الشاهق» الجبل المرتفع. الإعراب : «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «خله» معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم «لا» الذى هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لا-تسع «على الرّاقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع». الشاهد فيه : قوله «ولا- خله» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائده للتأكيد ، ويكون «خله» معطوفا بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله «نسب» - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حملة الشارح - تبعا لجمهور النحاه - عليه. وقال يونس بن حبيب : إن «خله» مبنى على الفتح فى محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبنائه على الفتح عنده على أن «لا» الثانى عامله عمل «إن» مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير «ولا خله اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانى مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضروره لا- يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضروره معه. وقال الزمخشري فى مفضله : إن «خله» منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خله ، وهو تكلف لا- مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المعطوفه مع الجملة المعطوف عليها فى الفعلية والاسمية ونحوهما.

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون معطوفا على محل «لا» واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ،
وحيث تكون «لا» زائده ، الثاني : أن تكون «لا» الثانية عملت عمل «ليس» ، الثالث : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وليس للأعمال
فيه ، وذلك نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله» ومنه قوله :

١١١- هذا - لعمر كم - الصغار بعينه *** لا أم لي - إن كان ذاك - ولا أب (١)

ص: ١٣

١- اختلف العلماء في نسبه هذا البيت ، فقليل : هو لرجل من مدحج ، وكذلك نسبه في كتاب سيبويه ، وقال أبو ريش : هو
لهمام بن مره أخى جساس بن مره قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بنى عبد مناف ، وقال الحاتمي : هو لابن أحمر
، وقال الأصفهاني : هو لضمره بن ضميره ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا ، ولا يعرف له قائل . اللغة : «هذا لعمر كم»
العمر - بفتح فسكون - الحياه ، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره ، بجمله القسم - وهي قوله «لعمر كم» مع
خبره المحذوف - ويروى «هذا وجدكم» والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضا أبو الأب «الصغار» بزنه سحاب - الذل ، والمهانه ،
والحقاره «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائده ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعي لذلك . الإعراب : «هذا» اسم
إشاره مبتدأ «لعمر كم» اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر كم قسمي ، وعمر مضاف
والضمير مضاف إليه ، والجمله معترضه بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة
«بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائده ، وعليه يكون قوله عين تأكيذا للصغار ، وعين مضاف والهاء
مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطيه
«كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن
كان ذاك محمودا ، أو نحوه «ولا» الواو عاطفه ، لا زائده لتأكيد النفي «أب» بالرفع - معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما في
موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت . الشاهد فيه : قوله «ولا أب» حيث جاء
مرفوعا على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفا على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه ، أو على أن «لا» الثانية عامله
عمل ليس ، و «أب» اسمها ، وخبرها محذوف ، أو على أن تكون «لا» غير عامله أصلا ، بل هي زائده ، ويكون «أب» مبتدأ خبره
محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامه . ومثله قول جرير بن عطيه : بأى بلاء يا نمير بن عامر وأنتم ذنابي ، لا يدين ولا صدر؟
وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي : لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن لم يسعد الحال

وإن نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكوره - أعنى البناء ، والرفع ، والنصب - نحو : لا غلام رجل ولا امرأه ، ولا امرأه ، ولا امرأه .

وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو «لا رجل ولا امرأه ، ولا غلام رجل ولا امرأه» ومنه قوله :

١١٢- فلا لغو ولا تأثيم فيها***وما فاهوا به أبدا مقيم (١).

ص: ١٥

١- البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح - كغيره من النحاه - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمه أميه على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا : ولا- لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم وفيها لحم ساهره وبحر وما فاهوا به أبدا مقيم اللغه : «لغو» أى. قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أئتمته - بتشديد التاء - بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا- ينسب بعضا إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم - وهو الذى يفعل ما يلام عليه «ساهره» هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنه لحم حيوان البر. الإعراب : «فلا» نافية ملغاه «لغو» مبتدأ ، مرفوع بالضمه الظاهره «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن «تأثيم» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فىكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا- هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدا» منصوب على الظرفيه ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون لا- الأولى نافية عامله عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العامله عمل إن أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العامله عمل إن على جملة لا الأولى العامله عملى ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ؛ فرفع الاسم بعدها ، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه فى إعراب البيت. ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى فى باب الفاعل : فلا- مزنه ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها الروايه فيه برفع «مزنه» بالضمه الظاهره وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول فى «لا لغو ولا تأثيم».

والثاني: الرفع، نحو «لا رجل ولا امرأه، ولا غلام رجل ولا امرأه (١)».

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جاز بها تقدّم للعطف على [محل] اسم «لا» و «لا» هنا ليست بناصبه؛ فيسقط النصب، ولهذا قال المصنف: «وإن رفعت أو لا لا تنصبا».

نعت اسم «لا»

ومفردا نعتا لمبنى يلي

فاتح، أو انصب، أو ارفع، تعدل (٢).

ص: ١٦

١- من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: (لَا يَبِغُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ) يرفع الثلاثة في قراءه غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي: وما هجرتك حتى قلت معلنه: لا ناقه لي في هذا ولا جمل وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى في قوله: بم التعلل لا أهل ولا وطن ولا نديم ولا كأس ولا سكن؟

٢- «ومفردا نعتا» يجوز أن يكون مفردا مفعولا مقديما تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتا بدلا منه، ويجوز أن يكون مفردا حالا من نعتا، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون نعتا مفعولا تنازعه العوامل الثلاثة «لمبنى» جار ومجرور متعلق بقوله نعتا، أو بمحذوف صفه له «بلى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت، والجمله في محل نصب صفه لقوله نعتا «فاتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، «أو» عاطفه «انصب» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامه جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروى.

إذا كان اسم «لا» مبتدأ ، ونعت بمفرد يليه - أى لم يفصل بينه وبينه بفواصل - جاز فى النعت ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع اسم «لا» ، نحو «لا رجل ظريف».

الثانى : النصب ، مراعاة لمحل اسم «لا» نحو «لا رجل ظريفا».

الثالث : الرفع ، مراعاة لمحل «لا» واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع عند سبويه كما تقدم ، نحو «لا رجل ظريف»

* * *

وغير ما يلى ، وغير المفرد

لا تبين ، وانصبه ، أو الرفع اقصد (1)

ص: ١٧

١- «وغير» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «لا تبين» الآتى ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما «وغير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و «المفرد» مضاف إليه «لا» ناهية «تبين» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به لا نصب «أو» عاطفه «الرفع» مفعول به مقدم لا قصد «اقصد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

تقدّم في البيت الذى قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ووليه النعت ، جاز في النعت ثلاثه أوجه ، وذكر في هذا البيت أنه إن لم ييل النعت المفرد المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفواصل ، لم يجز بناء النعت ؛ فلا تقول «لا رجل فيها ظريف» ببناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو «لا رجل فيها ظريف» أو نصبه ، نحو «لا رجل فيها ظريفا» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز - عند عدم الفصل - لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو «لا- طالعا جبلا- ظريفا» ولا- فرق - فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفصل - بين أن يكون المنعوت مفردا ، كما مثل ، أو غير مفرد.

وأشار بقوله : «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد - كالمضاف والمشبّه بالمضاف - تعين رفعه أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل ؛ وذلك نحو «لا رجل صاحب بَرّ فيها ، ولا غلام رجل فيها صاحب بَرّ».

وحاصل ما فى البيتين : أنه إن كان النعت مفردا ، والمنعوت مفردا ، ولم يفصل بينهما ؛ جاز فى النعت ثلاثه أوجه ، نحو «لا رجل ظريف ، وظريفا ، وظريف» وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء.

العطف على اسم لا إذا لم تكرر «لا»

والعطف إن لم تتكرر «لا» احكما

له بما للنت ذى الفصل انتمى (١)

تقدم أنه إذا عطف على اسم «لا» نكره مفرده ، وتكررت «لا» يجوز في المعطوف ثلاثه أوجه : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو «لا-رجل ولا امرأه ، ولا امرأه ، ولا امرأه» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول ، وقد تقدم [في البيت الذى قبله] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب (٢) ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛

ص: ١٩

١- «والعطف» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع فعل الشرط «لا» قصد لفظه : فاعل تتكرر «احكما» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبه ألفا حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضروره ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ «له ، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول «للنت» جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتى «ذى» نعت للنت ، وذى مضاف ، و «الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الموصول ، والجمله من انتمى وفاعله لا- محل لها من الإعراب صله الموصول. وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا- فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنت صاحب الفصل من منعوته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

٢- من شواهد هذه المسألة قول رجل من بنى عبد مناه بن كنانه يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك : فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا فأنت تراه قد عطف «ابنا» على اسم لا الذى هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوبا. وقد كان يجوز له أن يأتى به مرفوعا بالعطف على محل «لا» مع اسمها ؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مرارا.

فتقول : «لا- رجل وامرأه ، وامرأه» ولا يجوز البناء على الفتح ، وحكى الأخفش «لا رجل وامرأه» بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر «لا» فكأنه قال : «لا رجل ولا امرأه» ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا-يجوز فيه إلا-الرفع والنصب ، سواء تكررت «لا» نحو «لا- رجل ولا غلام امرأه» أو لم تكرر ، نحو «لا رجل وغلام امرأه» (١).

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة ؛ فإن كان معرفه لا-يجوز فيه إلا الرفع ، على كل حال ، نحو «لا رجل ولا زيد فيها» ، أو «لا رجل وزيد فيها».

تأخذ «لا» مع همزة الاستفهام، مثل ما تأخذه بدونها من الأحكام

وأعط «لا» مع همزة استفهام

ما تستحقّ دون الاستفهام (٢).

ص: ٢٠

١- ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه. وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفه ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأه فيها ، وتقول : لا أحد رجل وامرأه فيها ، وإن كان البدل معرفه لم يجز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي ، لأن ألفاظه معارف ، واسم «لا» نكرة ، ولا تؤكد النكرة توكيدا معنويا على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

٢- «وأعط» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لا» قصد لفظه : مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف ، و «همزة» مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و «استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول : مفعول ثان لأعط «تستحق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف و «الاستفهام» مضاف إليه. وحاصل البيت : وأعط «لا» النافية حال كونها مصاحبه الهمزة الداله على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبه بأداه الاستفهام.

إذا دخلت همزه الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل ، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها ؛ فتقول : «ألا- رجل قائم ، وألا- غلام رجل قائم ، وألا- طالعا جبلا- ظاهر» وحكم المعطوف والصفه - بعد دخول همزه الاستفهام - كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أطلق المصنف - رحمه الله تعالى! - هنا ، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو : أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفي ؛ فالحكم كما ذكر ، من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره : من أحكام العطف ، والصفه ، وجواز الإلغاء.

فمثال التوبيخ قولك : «ألا رجوع وقد شئت؟» ومنه قوله :

١١٣- ألا ارعواء لمن ولت شبيته ***وآذنت بمشيب بعده هرم؟(١).

ص: ٢١

١- هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به - فيما بين أيدينا من المراجع - إلى قائل معين. اللغة : «ارعواء» أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخه وكبر «هرم» فناء للقوه وذهاب للفتاء ودواعى الصبوه. المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟! الإعراب : «ألا» الهمزه للاستفهام ، ولا- : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن : اسم موصول «ولت» ولى : فعل ماض. والتاء تاء التأنيث «شبيته» شبيهه : فاعل ولت ، وشبيهه مضاف والضمير مضاف إليه. والجمله من ولت وفاعله لا- محل لها صلة الموصول «وآذنت» الواو عاطفه ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى شبيهه «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر صفه لمشيب. الشاهد فيه : قوله «ألا ارعوا» حيث أبقي للا النافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزه الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار.

ومثال الاستفهام عن النفي قولك : «ألا رجل قائم؟» ومنه قوله :

١١٤- ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد؟***إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي (١)

ص: ٢٢

١- نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوخ ، ويروى فى صدره اسمها هكذا : * ألا اصطبار لليلى أم لها جلد* اللغه : «اصطبار» تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت. المعنى : ليت شعرى - إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت - أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟. الإعراب : «ألا» الهمزة للاستفهام ، ولا- : نافية للجنس «اصطبار» اسم «لا» مبنى على الفتح فى محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر. والجمله معطوفه على جمله «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفيه «ألقى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «الذى» اسم موصول : مفعول به لألقى «لاقاه» لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به لللقى تقدم على فاعله «أمثالي» أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول. الشاهد فيه : قوله «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعدد دخول همزه الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن «لا» النفى ؛ فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفى ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع ، وكون الحرفين معاد دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر؟

وإذا قصد بالآ التمني : فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يتمشى إطلاق المصنف ، ومذهب سيويه أنه يبقى لها عملها في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء.

ومن استعمالها للتمي قولهم : «ألا ماء ماء باردا» وقول الشاعر :

١١٥- ألا عمر ولي مستطاع رجوعه ***فيرأب ما أثأت يد الغفلات (١)

. * * *

ص: ٢٣

١- احتج بهذا البيت جماعه من النحاه ولم ينسبه أحد منهم - فيما نعلم - إلى قائل معين. اللغه : «ولي» أدبر ، وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت ، وصدعت وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر : يرأب الصّيدع والثأى برصين من سجايا آرائه ويغير (بغير - بفتح باء المضارعه - بمعنى يمير : أى يمون الناس). الإعراب : «ألا» كلمه واحده للتمي ، ويقال : الهمزه للاستفهام ، وأريد بها التمني ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا «عمر» اسمها «ولي» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر ، والجمله في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانيه لعمر «فيرأب» الفاء للسببيه ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببيه في جواب التمني ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول : مفعول به ليرأب «أثأت» أثأى : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث «يد» فاعل أثأت ، ويد مضاف و «الغفلات» مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته». الشاهد فيه : قوله «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمني ، وهذا كثير في كلام العرب ، ومما يدل على كون «ألا» للتمي في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببيه في جوابه.

إذا دل دليل على خبر «لا» حذف

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر

إذا المراد مع سقوطه ظهر (١)

ص: ٢٤

١- «وشاع» فعل ماضٍ «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي ، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و «الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله «ظهر» الآتي ، ومع مضاف وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المراد ، والجمله من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره.

إذا دلّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هل من رجل قائم؟ فتقول : «لا رجل» وتحذف الخبر - وهو قائم - وجوبا عند التميميين والطائيين ، وجوازا عند الحجازيين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا- جار ومجرور ، كما مثل ، أو ظرفا أو جارا ومجرورا ، نحو أن يقال : هل عند رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول : «لا رجل».

فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يجر حذفه عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «لا أحد أغير من الله» وقول الشاعر :

١١٦- * ولا كريم من الولدان مصبوح* (١)

ص: ٢٥

١- نسب الزمخشري في المفصل (١ / ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي ، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي ، والصواب أنه - كما قال الأعم - لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) - وهو حي من اليمن - وكان قد اجتمع هو حاتم والنابعه الذياني عند امرأه يقال لها ماويه بنت عفزر يخطبونها ، فأثرت حاتما عليهما ، وصدر هذا الشاهد : * إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها* وبعض النحاة - كسيبويه ، والأعم ، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله : * ورد جازرهم حرفا مصرمه* وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحه الإنشاد. هلا سألت النبيتين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح وردّ جازرهم حرفا مصرمه في الرأس منها وفي الأضلاع تمليح إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا- كريم من الولدان مصبوح اللغه : «اللقاح» جمع لقوح ، وهى الناقه الحلوب «أصرتها» جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لثلا- يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصره حين لا- يكون در ، وذلك في سنى القحط «مصبوح» اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح ، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحده - الشرب بالغداه ، والغداه : الوقت ما بين صلاه الفجر وطلوع الشمس. الإعراب : «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضا ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها «غدت» غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على اللقاح «ملقى» خبر غدا ، وهو اسم مفعول «أصرتها» أصره : نائب فاعل لملقى ، وأصره مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافية للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا. الشاهد فيه : قوله «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف - عند عدم قيام قرينه - هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له. هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعا لسيبويه شيخ النحاه. وقد أجاز الأعم الشنتمرى وأبو على الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفا ، وعليه يكون قوله «مصبوح» نعتا لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معا ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه. قال الأعم : «ويجوز أن يكون نعتا لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه» اه. وقال الزمخشري : «وقول حاتم* ولا كريم إلخ* يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغه الحجازيه ، والثانى ألا يجعل مصبوح خبرا ، ولكن صفه محموله على محل لا مع المنفى» اه. ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغه الطائيين حذف خبر لا مطلقا ،

أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينه ، أو كان كونا مطلقا ، ويكون حاتم قد تكلم فى هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينه على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعيه من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا- يستطيع أن يتكلم بغير لغته التى درب عليها لسانه ، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر - وهو أن نقدر قوله «مصباح» نعتا لقوله «لا كريم» أى نعتا على محل لا مع اسمها وهو الرفع - حتى يكون كلامه جاريا على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «إذا المراد مع سقوطه ظهر» واحتراز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم.

ص: ٢٤

انصب بفعل القلب جزءى ابتدا

أعنى : رأى ، خال ، علمت ، وجدا (١)

ظنّ ، حسبت ، وزعمت ، مع عدّ

حجا ، درى ، وجعل اللذ كاعتقد (٢)

وهب ، تعلمّ ، والتى كصيرا

أيضا بها انصب مبتدا وخبرا (٣)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظنّ وأخواتها.

ألفاظ هذه الأفعال وأنواعها ومعاني كل منها والاستشهاد على ذلك

وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يدلّ على اليقين ، وذكر المصنف منها خمسة : رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وتعلمّ ، والثانى منهما :

ص : ٢٨

١- «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و «القلب» مضاف إليه «جزءى» مفعول به لا- نصب ، وجزءى مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه «أعنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «رأى» قصد لفظه : مفعول به لأعنى «خال ، علمت ، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

٢- «ظنّ ، حسبت ، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور فى البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و «عدّ» قصد لفظه : مضاف إليه «حجا ، درى ، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول - وهو لغه فى الذى - صفة لجعل «كاعتقد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

٣- «وهب ، تعلمّ» معطوفان على «عدّ» بعاطف محذوف من الثانى «والتى» اسم موصول : مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صله التى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى «انصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مبتدا» مفعول به لا نصب «وخبرا» معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

ما يدل على الرَّجْحَان ، وذكر المصنف منها ثمانية : خال ، وظنّ ، وحسب ، وزعم ، وعدّ ، وحجا ، وجعل ، وهب .

فمثال رأى قول الشاعر :

١١٧- رأيت الله أكبر كلّ شيء***محاولة ، وأكثرهم جنودا(١)

فاستعمل «رأى» فيه لليقين ، وقد تستعمل «رأى» بمعنى «ظنّ» (٢) ، كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا) أى : يظنونه .

ص: ٢٩

١- البيت لخدّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعه بن بكر ابن هوازن. اللغة : «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدره ، وتطلق على طلب الشيء بحيله ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنودا» قد لفق الشارح العلامة - تبعا لكثير من النحاه - هذه اللفظه من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى * وأكثرهم عديدا* والثانيه رواها أبو حاتم ، وهى * وأكثره جنودا* . الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و «كل» مضاف إليه ، وكل مضاف و «شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفه ، أكثر : معطوف على «أكبر» ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنودا» تمييز أيضا. الشاهد فيه : قوله «رأيت الله أكبر ... إلخ» فإن رأى فيه داله على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلاله ، والثانى قوله «أكبر» على ما بيناه فى الإعراب .

٢- تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلميه - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثه تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو «رأيت الكواكب» ، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفه حل كذا» وتأتى بمعنى أصاب رثته. تقول «رأيت محمدا» تريد ضربته فأصبت رثته ، وهى بهذه المعانى الثلاثه تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر : رأى الناس - إلّا من رأى مثل رأيه - خوارج تراكين قصد المخارج وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففى قوله «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنين ففى قوله «رأى الناس خوارج» هكذا قيل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨- علمتك الباذل المعروف ؛ فانبعثت ***إليك بي واجفات الشوق والامل (١).

ص: ٣٠

١- هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين. اللغة: «الباذل» اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة ، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء» ، «فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبه في طريقها «واجفات» أراديتها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه ، وهي جمع واجفه ، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفا - بوزان وعد يعد وعدا - ووجيفا ؛ إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفي الكتاب العزيز (فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ). الإعراب : «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافه ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفه ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إليك ، بي» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و «الشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق. الشاهد فيه : قوله «علمتك الباذل ... إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل ذال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثاني قوله الباذل ، على ما بيناه في الإعراب. والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرع إليك مؤملا جدواك. وقد تأنى «علم» بمعنى ظن ، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ). وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى لواحد ، وقد تأتي بمعنى صار أعلم - أي مشقوق الشفه العليا - فلا تتعدى أصلا.

ومثال «وجد» قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)

ومثال «درى» قوله :

١١٩- دريت الوفى العهد يا عرو فاغتب ***فان اغتباطا بالوفاء حميد(١).

ص: ٣١

١- وهذا الشاهد - أيضا - لم ينسبوه إلى قائل معين. اللغة : «دريت» بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم «فاغتب» أمر من الغبطه ، وهى أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولهما : الدعاء له بأن يدوم له ما يربطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميده التى تجعل الناس يغبطونه. المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به. الإعراب : «دريت» درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «الوفى» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافه ، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعليه ؛ لأن قوله «الوفى» صفه مشبهه ، والصفه يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثه المذكوره «يا عرو» يا : حرف نداء ، وعرو : منادى مرخم بحذف التاء ، وأصله عروه «فاغتب» الفاء عاطفه ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فان» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «اغتباطا» اسم إن «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفه لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضمه الظاهره. الشاهد فيه : قوله «دريت الوفى العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله «الوفى» على ما سبق بيانه. هذا ، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقتين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزه تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولكنه قليل.

ومثال «تعلم» - وهى التى بمعنى اعلم (١) - قوله :

١٢٠- تعلم شفاء النفس قهر عدوها***فبالغ بلطف فى التحيل والمكر(٢).

ص: ٣٢

١- احترز بقوله «وهى التى بمعنى اعلم» عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثه أوجه ؛ أحدها : أن قولك «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيهما : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامده غير متصرفه ، وتلك متصرفه ، تامه التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

٢- البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر. اللغة : «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيله. المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ فى الاحتيال لذلك ؛ لكى تبلغ ما تريد. الإعراب : «تعلم» فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شفاء» مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و «النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من «عدوها» مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها مضاف إليه «فبالغ» الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالغ «فى التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له «والمكر» معطوف على التحيل. الشاهد فيه : قوله «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه فى الإعراب. ثم اعلم أن هذه الكلمه أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكده ومعموليه ، كما فى قول النابغه الذبياني : تعلم أنه لا طير إلّا على متطير ، وهو التبور وقول الحارث بن ظالم المرىء : تعلم - أبيت اللعن! - أنّ فاتك من اليوم أو من بعده بابن جعفر وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معديكرب : تعلم أنّ خير الناس طرا قتيلا بين أحجار الكلاب ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما فى بيت الشاهد.

وهذه مثل الأفعال الداله على اليقين.

ومثال الداله على الرّجحان قولك : «خلت زيدا أخاك» وقد تستعمل «خال» لليقين ، كقوله :

١٢١- دعانى الغوانى عمّهّن ، وختلتى ***لى اسم ؛ فلا أدعى به وهو أوّل (١).

ص: ٣٣

١- هذا البيت للنمر بن بن تولى العكلى ، من قصيده له مطلعها قوله : تأيّد من أطلال جمره مأسل فقد أقفرت منها سراء فيذبل
اللغة : «دعانى الغوانى» الغوانى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينه أو هى التى استغنت بيت أبيها عن الأزواج ،
أو هى اسم فاعل من «غنى بالمكان» أى أقام به ، ويروى : «دعانى العذارى والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ،
ويروى : «دعاء العذارى» ودعاء - فى هذه الرواية - مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن مفعوله. الإعراب : «دعانى» دعا : فعل
ماض ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «الغوانى» فاعل دعا «عمهن» عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه
«وختلتى» فعل وفاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى
واحد - وهو المتكلم - وذلك من خصائص أفعال القلوب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم» مبتدأ مؤخر ،
والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال «فلا» نافية «أدعى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وهو» الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى
محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «وختلتى لى اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن
أن لنفسه اسما ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جمله
«لى اسم» من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب.

و «ظننت زيدا صاحبك» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: (وَوَظُّنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) و «حسبت زيدا صاحبك» وقد تستعمل لليقين ، كقوله :

١٢٢- حسبت التقي والجود خير تجاره***رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا(١).

ص: ٣٤

١- هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، من قصيده طويله عدتها اثنان وتسعون بيتا ، وأولها قوله : كبيشه حلت بعد عهدك عاقلا وكانت له خبلا على النأي خابلا تربعت الأشراف ثم تصيقت حساء البطاح وانتجعن المسايلا اللغه : «كبيشه» على زنه التصغير - اسم امرأه «عاقلا» بالعين المهملة والقاف اسم جبل ، قال ياقوت : «الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل ، لكونه من لحفه» اه «خبلا» الخبل : فساد العقل ، ويروى «وكانت له شغلا على النأي شاغلا» وقوله «تربعت الأشراف» معناه : نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت «تصيقت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء «رباحا» بفتح الراء - الريح «ثاقلا» ميتا ؛ لأن البدن يكون خفيفا ما دامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل . المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده الإعراب : «حسبت» فعل وفاعل «التقي» مفعول أول «والجود» معطوف على التقي «خير» مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و «تجاره» مضاف إليه «رباحا» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائده «المرء» اسم لأصبح محذوفه تفسرها المذكوره بعد ، وخبرها محذوف أيضا ، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفه ومعموليهما في محل جر بإضافه «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلا» خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسره . الشاهد فيه : قوله «حسبت التقي خير تجاره - إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله «التقي» وثانيهما قوله «خير تجاره» على ما بيناه في الإعراب.

١٢٣- فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ***فإني شريت اللحم بعدك بالجهل (١).

ص: ٣٥

١- هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي. اللغة: «أجهل» الجهل هو الخفة والسفه «الحلم» التؤده والرزانه. المعنى: لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفاً بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانه وخلقا كريما. الإعراب: «إن» شرطيه «تزعميني» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبه فاعل ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول أول «كنت» كان: فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أجهل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله من أجهل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من «كان» واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثانٍ لتزعم «فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإني» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، إن: حرف توكيد ونصب ، والباء اسمها «شريت» فعل وفاعل ، والجمله من شرى وفاعله فى محل رفع خبر «إن» والجمله من إن ومعموليهما فى محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعدك» بعد: ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبه مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت. الشاهد فيه: قوله «تزعميني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثانى جمله «كان» ومعموليهما ، على ما ذكرناه فى إعراب البيت. واعلم أن الأكثر فى «زعم» أن تتعدى إلى معموليهما بواسطة «أن» المؤكده ، سواء أكانت مخففه من الثقيله نحو قوله تعالى: (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) وقوله سبحانه: (يَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا) أم كانت مشدده كما فى قول عبيد الله بن عتبة: فذق هجرها ؛ قد كنت تزعم أنه رشاد ، ألا يا ربّما كذب الزّعم وكما فى قول كثير عزه: وقد زعمت أنى تغيّرت بعدها ومن ذا الذى يا عزّلا- يتغيّر؟ وهذا الاستعمال - مع كثرته - ليس لازما ، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما ؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذى نحن بصددده ، ومنه قول أبى أميه الحنفى ، واسمه أوس: زعمتنى شيخا ، ولست بشيخ إنّما الشّيخ من يدبّ دبيبا وزعم الأزهري أى «زعم» لا تتعدى إلى مفعوليهما بغير توسط «أن» وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضروره من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما روينا من الشواهد ، وبأن القول بالضروره خلاف الأصل.

١٢٤- فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ***ولكنما المولى شريكك فى العدم (١)ى

ص: ٣٧

١- هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى : اللغة : «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق - فى الأصل - على عده معان سبق بيانها (ص ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر. المعنى : لا- تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك الموده أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك. الإعراب : «فلا» ناهيه «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه «فى الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفه ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافه «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «فى العدم» جار ومجرور متعلق بشريك. الشاهد فيه : قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عدّ» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله «المولى» والثانى قوله «شريكك» على ما سبق بيانه فى الإعراب. ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جاريه بن الحجاج : لا أعدّ الإقتار عدما ، ولكن فقد من قد فقدته الإعدام فقوله «أعدّ» بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضا قول جرير بن عطيه : تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى ، لو لا الكمى المقنعا فتعدون : بمعنى تظنون ؛ وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى

١٢٥- قد كنت أحجو أبا عمرو أخوا ثقه**حْتَى أَلْمَت بنا يوما ملَمَات (١).

ص: ٣٨

١- هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم [بن أبي] بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي ، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان ، ورواه ياقوت في معجم البلدان (١٦٥٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله : فقلت ، والمرء تخطيه عطيته : أدنى عطيته إتياء ميثاء اللغة : «أحجو» أظن «ألمت» نزلت ، والملمات : جمع ملمه وهي النازله من نوازل الدهر المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقا يركن إليه في النوازل ، ولكنني قد عرفت مقدار مودته ؛ إذ نزلت بي نازله فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أبا» مفعول أول لأحجو ، وأبا مضاف و «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو ، وجمله أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان «ثقه» يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، وقرأ بالجر منونا ، فأخا - حينئذ - مضاف ، و «ثقه» مضاف إليه ، وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غايه «ألمت» ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوما» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألم. الشاهد فيه : قوله «أحجو أبا عمرو أخوا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما «أبا عمرو» والثاني «أخا ثقه». هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاه أن «حجا يحجر» بنصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله. واعلم أيضا أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجاه ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمه يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمه أحجيه وأدعيه ، وتأتي حجا أيضا بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل : حجونا بنى النعمان إذ عصّ ملكهم وقبل بنى النعمان حاربنا عمرو (عصّ ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتي أيضا بمعنى أقام ، ومنه قول عماره ابن يمن : * حيث تحجّجى مطرق بالفالق* وقول العجاج. فهنّ يعكفن به إذا حجا عكف النّبيط يلعبون الفنزجا والتي بمعنى غلب في المحاجاه أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت في الشواهد.

ومثال «جعل» قوله تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِناثًا)

وقيد المصنف «جعل» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صير» فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب.

ومثال «هب» قوله :

١٢٦- فقلت : أجرني أبا مالك ، ***وإلا فهبني امرأ هالكاً(١)

ص: ٣٩

١- البيت لابن همام السلولى. اللغة : «أجرني» اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحمايه «أبا مالك» يروى فى مكانه «أبا خالد» «هبنى» أى عدنى واحسبنى. المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ؛ فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هى إن الشرطيه مدغمه فى لا النافيه ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفعل ، مثلاً «هبنى» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان لهب «هالكاً» نعت لامرىء. الشاهد فيه : قوله «هبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين ، أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله «امرأ» على ما أوضحناه فى الإعراب. واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا- يتصرف ؛ فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغه الأمر ، فإن كان من الهبه - وهى التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ) وقال سبحانه : (يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا) وقال : (هَبْ لِي حُكْمًا). واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى البيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» المؤكده ومعموليه ؛ فزعم ابن سيده والجرمى أنه لحن. وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العرييه. وقد روى مر حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً» ، وهو - مع فصاحته - قليل.

ونبه المصنف بقوله : «أعنى رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعده مما ذكره المصنف فى هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو «جبن زيد» ومتعد إلى واحد ، نحو «كرهت زيدا».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب.

وأما أفعال التحويل - وهى المراده بقوله : «والتى كصيرا - إلى آخره» - فتتعدى أيضا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعدّها بعضهم سبعة : «صير» نحو «صيرت الطين خزفا» و «جعل» نحو قوله تعالى : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا) و «وهب» كقولهم «وهبنى الله

فداك» أى صيرنى ، و «تخذ» كقوله تعالى : (لَاتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا) و «أخذ» كقوله تعالى : (وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) و «ترك» كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧- ورَيْبته حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَته ***أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (١).

ص: ٤١

١- البيت لفرعان بن الأعراف - ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعراف - أحد بنى مره ، ثم أحد بنى نزار بن مره ، من كلمه له يقولها فى ابنه منازل ، وكان له عاقا ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسه (انظر شرح التبريزى : ٤ - ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسه منها قوله : زت رحم بينى وبين منازل جزاء كما يستنزل المدّرّ حالبه لرَيْبته حَتَّى إِذَا أَحْضَ شَيْطَمَا يَكَادِ يَسَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبَهُ فَلَمَّا رَأَى أَبْصَرَ الشَّخْصَ أَشْخَصًا قَرِيبًا ، وَذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أَقَارِبَهُ تَغَمَّطَ حَقَّى بَاطِلًا ، وَلَوْى يَدَى لَوْى يَدِهِ اللَّهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهُ اللَّغْهَ : «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجه إلى الخدمه. الإعراب : «رَيْبته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «أخا» مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه ب- «ترك» مفعولين ؛ لأنه فى معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التى هى ضمير الغائب ، وثانيهما قوله «أخا القوم» ، وقد أوضحناهما فى الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسه : إن «أخا القوم» حال من الهاء فى «تركته» وساغ وقوعه حالا - مع كونه معرفه ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل - والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوما باعيانهم ، ولا يخص قوما دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قويا مستغنيا لاحقا بالرجال ، اه بإيضاح ، وعليه لا استشهاد فى البيت ، ولكن الذى عليه الجماعه أولى بالنظر والاعتبار.

١٢٨- رمى الحدثان نسوه آل حرب *** بمقدار سمدن له سمودا(١)

فرد شعورهنّ السّود بيضا

وردّ وجوههنّ البيض سودا

. * * *

ص: ٤٢

١- البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدی ، وهما مطلع كلمه له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسه ، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدی ، وروى ابن قتيبه في عيون الأخبار (٢ / ٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضاله ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢ / ٤٩٤) وبعد البيتين قوله : فإئك لو رأيت بكاء هند ورملة إذ تصكّان الخدودا سمعت بكاء باكيه وباك أبان الدّهر واحداها الفقيدا اللغه : «الحدثان» جعله العيني عبارته عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثني ، وإنما الحدثان - بكسر فسكون - نوازل لدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد - أي حزن وأقمن متحيرات ، وتوهمه العيني مبنيا للمجهول «فرد وجوههن - إلخ» يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن وجوههن سودا من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض مني ما كنت أحب أن يسود ، واسود مني ما كنت أحب أن يبيض ، يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضاره وجهه وروتق شبابه ؛ فصار أسود كاييا. الإعراب : «رمي» فعل ماض «الحدثان» فاعل رمى «نسوه» مفعول به لرمي ، ونسوه مضاف و «آل» مضاف إليه ، وآل مضاف ، و «حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمي «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سمودا» مفعول مطلق مؤكّد لعامله «فرد» الفاء عاطفه ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحدثان «شعورهن» شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوه مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بيضا» مفعول ثان لرد «ورد وجوههن البيض سودا» مثل الجملة السابقة. الشاهد فيه : قوله «فرد شعورهن - إلخ» ، وقوله «ورد وجوههن - إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل. ونصب به - في كل واحد من الموضوعين - مفعولين.

وخصّ بالتعليق والإلغاء ما

من قبل هب ، والأمر هب قد ألزما (١)

كذا تعلم ، ولغير الماض من

سواهما اجعل كلّ ما له زكن (٢).

ص: ٤٣

١- «وخص» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالتعليق» جار ومجرور متعلق بخص «والإلغاء» معطوف على التعليق «ما» اسم موصول : مفعول به لخص ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا- ماضيا مبني للمجهول ، وعليه يكون «ما» اسما موصولا- مبني على السكون فى محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و «هب» قصد لفظه : مضاف إليه «والأمر» الواو حرف عطف ، الأمر - بالنصب - مفعول ثان مقدم على عامله. وهو «ألزم» الآتى «هب» قصد لفظه : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «ألزما» ألزم : فعل ماض مبنى للمجهول. والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على هب ، والجملة من ألزم ومعمولاته فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعلم» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولغير» الواو عاطفه ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله «اجعل» الآتى ، وغير مضاف ، و «الماض» : مضاف إليه «من سواهما» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتى «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن ونائب نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول.

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفه ، وغير متصرفه .

فالمتصرفه : ما عدا «هب ، وتعلم» فيستعمل منها الماضي ، نحو «ظننت زيدا قائما» وغير الماضي - وهو المضارع ، نحو «أظنّ زيدا قائما» والأمر ، نحو «ظنّ زيدا قائما» واسم الفاعل ، ونحو «أنا ظانّ زيدا قائما» واسم المفعول ، نحو «زيد مظنون أبوه قائما» فأبوه : هو المفعول الأول ، ارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و«قائما» المفعول الثاني ، والمصدر ، نحو «عجبت من ظنك زيدا قائما» - ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

وغير المتصرف اثنان - وهما : هب ، وتعلم ، بمعنى اعلم - فلا يستعمل منهما إلا صيغته الأمر ، كقوله :

تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها

فبالغ بلطف في التّحليل والمكر [١٢٠] (١)

وقوله :

فقلت : أجرني أبا مالك

وإلّا فهبني امرأ هالكا [١٢٦] (٢)

واختصّت القلبيه المتصرفه بالتعليق والإلغاء (٣) ؛ فالتعليق هو : ترك العمل .

ص: ٤٤

١- ارجع إلى شرح هذا البيت في (ص ٤٢٠) وهو الشاهد ١٢

٢- قد شرحنا هذا الشاهد آنفا ، فارجع إليه في (ص ٤٢٧) وهو الشاهد ١٢٦ .

٣- هذه العبارة موهمة «أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناه ، وليس كذلك ، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سندكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معا مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافي أن واحدا منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق . ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن (والثاني) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، واتضح لي أمتجهد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيبصر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعه أم يكفرها ، وسألت أتورنا غدا أم لا ، واستفهمت أقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

لفظاً دون معنى لمانع ، نحو «ظننت لزيد قائم» ، فقولك «لزيد قائم» لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت ، نحو «ظننت لزيد قائم وعمراً منطلقاً» ؛ فهي عاملة في «لزيد قائم» في المعنى دون اللفظ (1).

والإلغاء هو : ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع ، نحو «زيد ظننت قائم» فليس ل- «ظننت» عمل في «زيد قائم» : لا في المعنى ، ولا في اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو «أظنّ لزيد قائم» و «زيد أظنّ قائم» وأخواتها.

ص: ٤٥

١- مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزه : وما كنت أدري قبل عزّه ما البكى ولا موجعات القلب حتّى نوّلت فأنت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكى» التي علق عنها «أدري» بسبب «ما» الاستفهامية وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

وغير المتصرفه لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلك أفعال التحويل ، نحو «صبر» وأخواتها.

يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم

وجوز الإلغاء ، لا في الابتداء ،

وانو ضمير الشأن ، أو لام ابتداء (١)

في موهم إلغاء ما تقدما

والتزم التعليق قبل نفى «ما» (٢)

و «إن» و «لا» ؛ لام ابتداء ، أو قسم ،

كذا ، والاستفهام ذا له انحنم (٣).

ص: ٤٦

١- «وجوز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتداء» جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء «وانو» الواو حرف عطف ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و «الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفه «لام» معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و «ابتداء» مضاف إليه وقد قصره للضرورة.

٢- «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق ، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلغاء» مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «والتزم» فعل ماض مبنى للمجهول «التعليق» نائب فاعل لالتزم «قبل» ظرف متعلق بالتزم ، وقيل مضاف و «نفى» مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و «ما» قصد لفظه مضاف إليه.

٣- «وإن ، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ ، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «أو» عاطفه «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشاره : مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بانحنم الآتي «انحنم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله من انحنم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفه إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطا ، نحو «زيد ظننت قائم» أو آخرا ، نحو «زيد قائم ظننت» (١) ، وإذا توسّطت ، فقيل : الإعمال والإلغاء سيان ، وقيل : الإعمال أحسن من الإلغاء ، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : «ظننت زيد قائم» بل يجب الإعمال ؛ فتقول : «ظننت زيدا قائما» فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمه أوّل على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩- أرجو وآمل أن تدنو مودّتها***وما إخال لدينا منك تنويل (٢)

ص: ٤٧

١- ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، ما دام العامل متوسطا أو متأخرا ، وليس كذلك ، بل للإلغاء - مع ذلك - ثلاثه أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدرا مؤخرا نحو قولك : عمرو مسافر ظني ، فلا يجوز الإعمال ههنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخرا ، وثانيهما : أن يتقدم المفعول وتقترب به أداه تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفيا ، نحو قولك : زيدا قائما لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لثلاث يتوهم أن صدر الكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك.

٢- هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، والتي مطلعها : بانث سعاد فقلبي اليوم متبول ، متيم إثرها ، لم يفد ، مكبول وما سعاد غداه البين إذ رحلت إلّا أغنّ غضيض الطرف مكحول اللغة : «بانث» بعدت ، وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبلة الحب : أي أضناه وأسقمه «متيم» اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلّه وقهره وعبده «إثرها» بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء. الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضروره «مودتها» موده : فاعل تدنو ، وموده مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «لدينا» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «تنويل» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف. الشاهد فيه : قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمه ، وليس هذا الظاهر مسلما ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت. وهذا أحد توجيهات في البيت ، وهو الذي ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ ، وقوله «تنويل» خبرها ، و «إخال» عامله في مفعولين أحدهما ضمير غيبه محذوف ، وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير : والذي إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل. وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العجالة.

فالتقدير «وما إخاله لدينا منك تنويل» فالهاء ضمير الشأن ، وهي المفعول الأول ، و «لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني ، وحينئذ فلا إلغاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

ص: ٤٨

التقدير: «أنى وجدت لملاك الشيمه الأدب» فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء فى شىء.

ص: ٤٩

١- هذا البيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته ، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم بعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسه ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا). اللغه: «كذاك أدت» الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفه لمصدر محذوف ، واسم الإشاره يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام: تأديبا مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذى ذكره فى البيت السابق عليه ، وهو قوله: أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه ، والسوؤه اللقب «ملاك» بزنه كتاب - قوام الشىء وما يجمعه «الشيمه» الخلق ، وجمعها شيم كقيمه وقيم. الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشاره مضاف إليه ، أو الكاف جاره لمحل اسم الإشاره ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدت ، والتقدير على كل حال: تأديبا مثل هذا التأديب أدت «أدت» أدب: فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقى» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أنى» أن: حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل ، والجمله من وجد وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ ، وملاك مضاف و «الشيمه» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علق هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزأى هذه الجمله ، والأصل: وجدت لملاك الشيمه الأدب ، أو الجمله فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام: وجدته (أى الحال والشأن) ملاك الشيمه الأدب. الشاهد فيه: قوله «وجدت ملاك الشيمه الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمه الأدب» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان ؛ ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون: ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولأم الابتداء مقدره الدخول على «ملاك» وإما من باب الأعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه فى إعراب البيت ، والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذين التأويلين من التكلف.

وذهب الكوفيون - وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره - إلى جواز إلغاء المتقدم ؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف : «وجوّز الإلغاء» لئبته على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تقدّم ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : «والترم التعليق»].

فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية ، نحو «ظننت ما زيد قائم».

أو «إن» النافية ، نحو «علمت إن زيد قائم» ومثلوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو «ظننت ما زيد قائم» ؛ فلو حذف «ما» لقلت : «ظننت زيدا قائما» والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفتم لمعلق - وهو «إن» - لم يتسلط «تظنون» على «لبثتم» ؛ إذ لا- يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره - وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك.

وكذلك يعلّق الفعل إذا وقع بعده «لا» النافية ، نحو «ظننت لا زيد قائم ولا عمرو» أو لام الابتداء ، نحو «ظننت لزيد قائم» أو لام القسم ، نحو «علمت ليقومنّ زيد» ولم يعدّها أحد من النحويين من المعلقات (1) ، أو الاستفهام ، وله صور ثلاث ؛ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام ، نحو «علمت أيّهم أبوك» ؛ الثانية : أن يكون مضافا إلى اسم استفهام ، نحو «علمت غلام أيّهم أبوك» ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو «علمت أزيد عندك أم عمرو»؟ و «علمت هل زيد قائم أم عمرو»؟.

* * *

ص: ٥١

١- قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم : منهم الأعم الشتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى في أغلب كتبه ، ومثّلوا لذلك بقوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) وبقول الشاعر : ولقد علمت لتأتينّ منيتي لا بعدها خوف على ولا عدم وبقول لبيد بن ربيعة : ولقد علمت لتأتينّ منيتي إنّ المنايا لا تطيش سهامها وذهب سيوييه - رحمه الله! - وتبعه المحقق الرضى ، وجمهره النحاه ، إلى أن «علم» فى هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزله القسم ، وما بعدها جملة لا- محل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحيثنذ تخرج عما نحن بصددده ؛ فلا- تقتضى معمولا ، ولا تتصف بالغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيوييه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦) «هذا باب الأفعال فى القسم ... وقال لبيد* ولقد علمت لتأتين* كأنه قال : والله لتأتين منيتي ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك» اه. وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١) : «وأما قوله* ولقد علمت لتأتين* فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق» اه.

لعلم عرفان و ظنّ تهمة

تعديه لواحد ملتزمه (١)

إذا كانت «علم» بمعنى عرف تعدّت إلى مفعول واحد ، كقولك : «علمت زيدا» أى : عرفته ، ومنه قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا).

وكذلك إذا كانت «ظنّ» بمعنى اتهم تعدّت إلى مفعول واحد ، كقولك : «ظننت زيدا» أى : اتهمته ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) أى : بمتّهم.

* * *

ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما

طالب مفعولين من قبل انتمى (٢)

إذا كانت رأى حلميه (٣) - أى : للرؤيا فى المنام - تعدّت إلى المفعولين كما تتعدّى إليهما «علم» المذكوره من قبل ، وإلى هذا أشار بقوله : «ولرأى

ص: ٥٢

١- «لعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و «عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم ، وظن مضاف و «تهمة» مضاف إليه «تعديه» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعديه «ملتزمه» نعت لتعديه.

٢- «لرأى» جار ومجرور متعلق بانم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و «الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «طالب» حال من علم ، و طالب مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق بانتمى «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا- محل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرّؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

٣- «حلميه» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبه إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل - إذا رأى فى منامه شيئا.

الرؤيا انم» أى : انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعديه إلى اثنين ؛ فعبر عن الحلميه بما ذكر ؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدرا لغير «رأى» الحلميه ، فالمشهور كونها مصدرا لها (1) ، ومثال استعمال «رأى» الحلميه متعديه إلى اثنين قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) فالياء مفعول أول ، و «أعصر خمرا» جمله فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١- أبو حنن يؤزقنى ، وطلق ، ***وعمار ، وآونه أثالا(٢)

أراهم رفقى ، حتى إذا ما

تجافى الليل وانخزل انخزالا

إذا أنا كالذى يجرى لورد

إلى آل ؛ فلم يدرك بلالا

فالهاء والميم فى «أراهم» : المفعول الأول ، و «رفقتى» هو المفعول الثانى .

ص : ٥٣

١- المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحه ، إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظه ويستشهدون على صحه ذلك بقول الراعى : فكبر للرؤيا وهش فؤاده وبشر قلبا كان جمًا بلابله ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرته ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : «ولرأى الرؤيا» إشاره إلى رأى الحلميه .

٢- هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلى ، من قصيده له يندب فيها قومه ويبيكيهم ، وأولها قوله : أبت عيناك إلّا أن تلخا وتحتالا بما بهما احتيالا كأنهما سعينا مستغيث يرجى طالعا بهما ثقالا وهى خرزاهما ؛ فالهاء يجرى خلالها ، وينسل انسلالا على حين فى عامين شتى فقد عنى طلابهما وطالا فأيه ليله تأتيك سهوا فتصبح لا ترى فيهم خيالا والبيت الأول من ثلاثه الأبيات التى رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٣) فى باب الترقيم فى غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلى فى الإعراب. اللغة : «تلخا» من قولهم «ألح السحاب» إذا دام مطره ، يريد أن تدوم على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا : مثنى سعينا ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهى القربه تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر «على حين» متعلق بقوله تلخا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شىء إلا أن يدوم بكأوهما على حين «وهى» ضعف أو انشق «أبو حنن» ، وطلق ، وعمار ، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كناية عن الظهور ، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالا» - بزنه - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره «آونه» جمع أوان ، مثل زمان وأزمنه ومكان وأمكته ، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتى» بضم الراء أو كسرهما

- جمع رفیق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء. الإعراب : «أبو حنش» مبتدأ ، وجمله «يؤرقنى» فى محل رفع خبر المبتدأ «وعمار» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنش». وقد رخم «أثال» فى غير النداء ضروره ، وأصله أثال ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف. وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ؛ فهو مرفوع بضمه ظاهره على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول «رفقتى» رفقه : مفعول ثان لأمرى ، ورفقه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أراهم رفقتى» حيث أعمل «أرى» فى مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله «رفقتى» ورأى بمعنى حلم : أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى «علم» ، وإنما عملت مثل عملها لأن بيتهما تشابها ؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛ فلذا أجريت مجراه.

لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ، ولا سقوط أحدهما ، إلا إذا دلّ دليل على ذلك.

فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال : «هل ظننت زيدا قائما؟ فتقول : «ظننت» ، التقدير : «ظننت زيدا قائما» فحذفت المفعولين لدلاله ما قبلهما عليهما ، ومنه قوله :

١٣٢- بأى كتاب أم بأيه سنّه*** ترى حّبهم عارا على وتحسب؟ (٢)

أى : «وتحسب حّبهم عارا على» فحذف المفعولين - وهما : «حّبهم» ، و «عارا على» - لدلاله ما قبلهما عليهما .

ص : ٥٥

١- «ولا» ناهبه «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «هتا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده ، بطريق العاربه ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

٢- البيت للكميت بن زيد الأسدي ، من قصيده هاشميه يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه و [آله] و سلم ، وأولها قوله : طربت ، وما شوقا إلى البيض أطرب ، ولا لعبا منى ، وذو الشيب يلعب؟ ولم يلهنى دار ولا رسم منزل ولم يتطرّبنى بنان مخضب اللغه : «ترى حّبهم» رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفه حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلميه بشىء من التكلف «عارا» العار : كل خصله يلحقك بسببها عيب ومذمه ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لاميه السموأل قوله ، وفيه دلالة غير قاطعه : تعيرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها : إنّ الكرام قليل ومن نقله اللغه من أجاز أن تقول : عيرته بكذا ، ولكنه قليل «وانظر شرح الحماسه ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا» «وتحسب» أى تظن ، من الحسبان. الإعراب : «بأى» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتى ، وأى مضاف و «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفه «بأيه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول ، وأيه مضاف ، و «سنه» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حّبهم» حب : مفعول أول لترى ، وحب مضاف وهم : مضاف إليه «عارا» مفعول ثان لترى ، سواء أ جعلت رأى اعتقاديه أم جعلتها علميه ، ويجوز على الأول جعله حالا «على» جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفه له «وتحسب» الواو عاطفه ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير «وتحسب حّبهم عارا على». الشاهد فيه : قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : «هل ظننت أحدا قائما؟» فتقول : «ظننت زيدا» أى : ظننت زيدا قائما ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قوله :

١٣٣- ولقد نزلت - فلا تظننى غيره - ***مّنّى بمنزله المحبّ المكرم (١)

أى : «فلا تظننى غيره واقعا» ف- «غيره» هو المفعول الأول ، و «واقعا» هو المفعول الثانى..

ص: ٥٦

١- هذا البيت لعنتره بن شداد العيسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها : هل غادر الشعراء من متردّم؟ أم هل عرفت الدار بعد توهم؟ اللغه : «غادر» ترك «متردّم» بزنه اسم المفعول - وهو فى الأصل اسم مكان من قولك : ردمت الشىء ، إذا أصلحته ، ويروى «مترنم» بالنون - وهو صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقي الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهبأ لك أو لغيرك أن تجيء بشىء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى ، وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه. المعنى : أنت عندى بمنزله المحب المكرم ؛ فلا تظننى غير ذلك حاصلًا. الإعراب : «ولقد» الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظننى» فعل مضارع مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبه فاعل «غيره» غير : مفعول أول لتظننى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «بمنزله» جار ومجرور متعلق أيضا بنزلت ، ومنزله مضاف ، و «المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب. الشاهد فيه : قوله «فلا تظننى غيره» حيث حذف المفعول الثانى اختصارا ، وذلك جائز عند جمهوره النحاه ، خلافا لابن ملكون.

وهذا الذى ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين.

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز: لا فيهما، ولا فى أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيدا»، ولا «ظننت قائما» تريد «ظننت زيدا قائما».

* * *

يستعمل القول بمعنى الظن

وكتظنّ اجعل «تقول» إن ولى

مستفهما به ولم ينفصل (١).

ص: ٥٧

١- «كتظن» جار ومجرور متعلق باجعل «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تقول» قصد لفظه: مفعول به لاجعل «إن» شرطية «ولى» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تقول «مستفهما» مفعول به لولى «به» جار ومجرور فى موضع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال، ولم: حرف نفى وجزم وقلب، ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحركت بالكسر لأجل الروى. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تقول، وجمله لم ينفصل وفاعله فى محل نصب حال.

بغير ظرف ، أو كظرف ، أو عمل

وإن ببعض ذى فصلت يحتمل (١)

القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى ، نحو «قال زيد عمرو منطلق» ، و «تقول زيد منطلق» لكن الجملة بعده فى موضع نصب على المفعوليه.

ويجوز إجراؤه مجرى الظن ؛ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصبهما «ظن».

والمشهور أن للعرب فى ذلك مذهبين ؛ أحدهما - وهو مذهب عامه العرب - أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط - ذكرها المصنف - أربعة ، وهى التى ذكرها عامه النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعا ؛ الثانى : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : «اجعل نقول» فإن «تقول» مضارع ، وهو للمخاطب ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوqa باستفهام ،

ص : ٥٨

١- «بغير» جار ومجرور متعلق بينفصل فى البيت السابق. وغير مضاف و «ظرف» مضاف إليه «أو» عاطفه «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه «أو» عاطفه «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطيه «بعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتى. وبعض مضاف ، و «ذى» مضاف إليه «فصلت» فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت.

وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهما به»؛ الشرط الرابع: أن لا- يفصل بينهما - أى بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصل أحدها لم يضر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف - إلى آخره».

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «أتقول عمرا منطلقا»؛ فعمرا: مفعول أول، ومنطلقا: مفعول ثان، ومنه قوله:

١٣٤- متى تقول القلص الرواسما**يحملن أم قاسم وقاسما(١).

ص: ٥٩

١- البيت لهدبه بن حشرم العذرى، من أرجوزه رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسه (٢ / ٤٦) ولكن روايه التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاه، وروايته: لقد أرانى والغلام الحازما نزجى المطى ضمرا سواهما متى يقود الذبل الرواسما والجله التاجيه العواهما اللغه: «القلص» بزنه كتب وسرر - جمع قلوص، وهى الشابه الفتيه من الإبل، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصه «الرواسم» المسرعات فى سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى فى مكانه «يدنين» ومعناه يقربن «أم قاسم» هى كنيه امرأه، وهى أخت زياده بن زيد العذرى. المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى؟ الإعراب: «متى» اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفيه الزمانيه، وعامله تقول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسما» نعت للقلص «يحملن» يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجمله فى محل نصب مفعول ثان لتقول «أم» مفعول به ليحملن، وأم مضاف و «قاسم» مضاف إليه «وقاسما» معطوف على أم قاسم. الشاهد فيه: قوله «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله «القلص» والثانى جمله «يحملن» كما قررناه فى الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم* متى تظن... إلخ* فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجرى مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان فى بيت واحد، وجاءت كلمه فى إحدى الروايتين مكان كلمه فى الروايه الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناه لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسد المعنى الذى قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الروايه بالمعنى ألا تغير المراد.

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو «قال زيد عمرو منطلق» لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعا بغير تاء ، نحو «يقول زيد عمرو منطلق» أو لم يكن مسبوqa باستفهام ، نحو «أنت تقول عمرو منطلق» أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ، ولا [جاءَ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو «أنت تقول زيد منطلق» فإن فصل بأحدها لم يضّر ، نحو «أعندك تقول زيدا منطلقا» ، و «أفى الدار تقول زيداً منطلقا» ، و «أعمرا تقول منطلقا» ، ومنه قوله :

١٣٥- أجهّالا تقول بنى لؤى ***لعمر أبيك أم متجاهلينا(١)

فبنى [لؤى] : مفعول أوّل ، وجهّالا : مفعول ثانٍ . .

ص : ٦٠

١- هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي. اللغة : «أجهّالا» الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه «أنوما» وهو جمع نائم «بنو لؤى» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهى نسبه إلى لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت «أنوما» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم : الذى يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفله عما يجرى حولهم من الأحداث. المعنى : أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقه الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفله لمآرب لهم فى أنفسهم؟؟. الإعراب «أجهّالا» الهمزه للاستفهام ، جهّالا : مفعول ثانٍ مقدم على عامله وعلى المفعول الأوّل «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنى» مفعول أوّل لتقول ، وبنى مضاف ، و «لؤى» مضاف إليه «لعمر» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من «أبيك» مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفه «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهّالا». الشاهد فيه : قوله «أجهّالا- تقول بنى لؤى» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله «جهّالا» والثانى قوله «بنى لؤى» مع أنه فصل بين أداه الاستفهام - وهى الهمزه - والفعل. بفاصل - وهو قوله «جهّالا» - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثانٍ له.

وإذا اجتمعت الشُّروط المذكوره جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول ، نحو «أتقول زيدا منطلقا» وجاز رفعهما على الحكايه ، نحو «أتقول زيد منطلق».

* * *

وأجرى القول كظنّ مطلقا

عند سليم ، نحو «قل ذا مشفقا» (1)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب فى القول ، وهو مذهب سليم ؛ فيجرون القول مجرى الظن فى نصب المفعولين ، مطلقا ، أى : سواء كان مضارعا ، أم غير مضارع ، وجدت فيه الشروط المذكوره ، أم لم توجد ، وذلك

ص: ٦١

١- «أجرى» فعل ماض مبنى للمجهول «القول» نائب فاعل لأجرى «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول «مطلقا» حال ثان من القول «عند» ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و «سليم» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول أول لقل «مشفقا» مفعول ثان.

نحو «قل ذا مشفقا» ف- «ذا» مفعول أول ، و «مشفقا» مفعول ثان ، ومن ذلك قوله :

١٣٦- قالت وكنت رجلا فطينا : ***هذا لعمر الله إسرائيلينا(١)

ف- «هذا» : مفعول أول لقالت ، و «إسرائيلينا» : مفعول ثان.

ص: ٦٢

١- البيت لأعرابي صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته «هذا لعمر الله إسرائيل» أي : هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرب» هكذا : وقال أهل السوق لما جينا : هذا لعمر الله إسرائيلينا اللغه : «فطينا» وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم. فطنه - بكسر فسكون - وفطانه ، وفطانيه - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضا : فطن يفطن بوزان قعد يقعد ، والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر - «جينا» أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنه حرف مد من جنس حركه ما قبلها «إسرائيلين» لغه في إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين. يريدون : جبريل ، وإسماعيل. الإعراب : «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «وكنت» الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص. والتاء اسمه «رجلا» خبر كان «فطينا» صفة لرجل ، والجمله من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «هذا» ها : حرف تنبيه ، واسم الإشاره مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يميني ، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضه بين المفعول الأول والثاني «إسرائيلينا» مفعول ثان لقالت. الشاهد فيه : قوله «قالت ... هذا ... إسرائيلينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب به مفعولين ، أحدهما : اسم الإشاره - وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائيلينا» هكذا قالوا. والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلينا» منصوبا. وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ ، «إسرائيلينا» مضاف إلى محذوف يقع خبرا ، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائيلينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحه نيابه عن السكسره ؛ لأنه لا ينصرف للعلميه والعجمه. وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز ، وإن كان قليلا في مثل ذلك ، وقد قرئ في قوله تعالى : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) بجر الآخره على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبا مفعولا به ليريد ، والأصل : والله يريد ثواب الآخره. وهكذا خرج ابن عصفور ، وتخريج الجماعه أولى ؛ لأن الأصل عدم الحذف ، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحاله ، ونصب المفعولين بالقول مطلقا لغه لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح.

ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

إلى ثلاثة رأى وعلما

عدّوا ، إذا صارا أرى وأعلما (1)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعة أفعال : منها «أعلم ، وأرى» فذكر أن أصلهما «علم ، ورأى» ، وأنهما بالهمزة يتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعدّيان إلى مفعولين ، نحو «علم زيد عمرا منطلقا ، ورأى خالد بكرا أخاك» فلما دخلت عليهما همزة النّقل زادتهما مفعولا ثالثا ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : «أعلمت زيدا عمرا منطلقا» و «أريت خالدا بكرا أخاك» ؛ فزيدا ، وخالدا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : «علم زيد ، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدّيا إلى واحد ، نحو : «خرج زيد ، وأخرجت زيدا» وإن كان متعدّيا إلى واحد صار بعد دخولها متعدّيا إلى اثنين ، نحو : «لبس زيد جبّه» فتقول : «ألّبت زيدا جبّه» وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعدّيا إلى اثنين صار متعدّيا إلى ثلاثة ، كما تقدم فى «أعلم ، وأرى».

ص: ٦٤

١- «إلى ثلاثة» جار ومجرور متعلق بـ«عدوا» «رأى» مفعول به مقدم لـ«عدوا» «وعلما» معطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» صار : فعل ماض ناقص. وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه : خبر صار «وأعلما» معطوف على رأى ، والجملة فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

ما ثبت لمفعولى علم يثبت للثانى والثالث من مفاعيل هذه الأفعال

وما لمفعولى علمت مطلقا

للثان والثالث أيضا حَقًّا (١)

أى : يثبت للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل «أعلم ، وأرى» ما ثبت لمفعولى «علم ، ورأى» : من كونهما مبتدأ وخبرا فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل ، ومثال ذلك «أعلمت زيدا عمرا قائما» فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر - وهما «عمرو قائم» - ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : «عمرو أعلمت زيدا قائم» ومنه قولهم : «البركه أعلمنا الله مع الأكابر» ف- «نا» : مفعول أول ، و «البركه» : مبتدأ ، و «مع الأكابر» ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : «أعلمنا الله البركه مع الأكابر» ، ويجوز التعليق عنهما ؛ فتقول : «أعلمت زيدا لعمرو قائم» ومثال حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحدا عمرا قائما؟ فتقول : أعلمت زيدا ، ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : «أعلمت زيدا عمرا» أى : قائما ، أو «أعلمت زيدا قائما» أى : عمرا قائما.

ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنين بالهمزه ، ويثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثانى من مفعولى «كسا»

وإن تعدّيا لواحد بلا

همز فلاثنين به توصلا (٢).

ص : ٦٥

١- «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولى مضاف و «علمت» قصد لفظه : مضاف إليه «مطلقا» حال من الضمير المستتر فى الصلة «للثان» جار ومجرور متعلق بحقق الآتى «والثالث» معطوف على الثانى «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «حققا» حقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول له الواقعة مبتدأ ، والجمله من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «وإن» شرطيه «تعدّيا» فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله تعدّيا «بلا همز» الباء حرف جر ، ولا- : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العاربه ، والجار والمجرور متعلق بتعدّيا أيضا ، ولا مضاف و «همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتى «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضا «توصلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضيا مبني للمعلوم ، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

تقدّم أن «رأى ، وعلم» إذا دخلت عليهما همزه النّقل تعدّيا إلى ثلاثه مفاعيل ، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدّيان إلى واحد - كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبصر ، نحو «رأى زيد عمرا» و «علم» بمعنى عرف نحو «علم زيد الحقّ» - فإنهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : «أريت زيدا عمرا» و «أعلمت زيدا الحقّ» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي «كسا» و «أعطى» نحو «كسوت زيدا جبّه»

ص: ٦٦

١- «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثنائي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثاني مضاف و «اثني» مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و «كسا» قصد لفظه : مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بـ«الآتي» «في كل» جار ومجرور متعلق بـ«اثتسا أيضا» ، وكل مضاف و «حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و «اثتسا» مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والاثتساء أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

و «أعطيت زيدا درهما» : فى كونه لا يصحّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول [زيد الحقّ ، كما لا تقول] «زيد درهم» ، وفى كونه يجوز حذفه مع الأول ، وحذف الثانى وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثانى ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثال حذفهما «أعلمت ، وأعطيت» ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ومثال حذف الثانى وإبقاء الأول «أعلمت زيدا ، وأعطيت زيدا» ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثانى نحو : «أعلمت الحقّ ، وأعطيت درهما» ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : «والثانى منهما - إلى آخر البيت (١)».

تمه أفعال هذا الباب و الاستشهاد لها

وكأرى السابق نبا أخبرا

حدث ، أنبا ، كذاك خبرا (٢).

ص: ٦٧

١- عبارته الناظم - وهى قوله «فهو به فى كل حكم ذو اتسا» - عامه ، ولم يتعرض الشارح - رحمه الله! - فى كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصريه وعلم العرفانيه إذا اتصلت بهما همزه النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشان مفعولهما الثانى كشأن المفعول الثانى من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى رأى البصريه وعلم العرفانيه يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) فأرنى هنا بصريه ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدته كيفيه إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثانى جملة (كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ؟).

٢- «وكأرى» الواو عاطفه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «أخبرا ، حدث ، أنبا» معطوفات على نبا بحرف عطف مقدر «كذاك» الكاف حرف جر ، وذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والكاف بعده حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبرا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر.

تقدّم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثه مفاعيل سبعة ، وسبق ذكر «أعلم ، وأرى» وذكر في هذا البيت الخمسه الباقية ، وهى : «نبأ» كقولك : «نبأت زيدا عمرا قائما» ومنه قوله :

١٣٧- نبئت زرعه - والسفاهه كاسمها - ***يهدى إلى غرائب الأشعار(١).

ص: ٦٨

١- هذا البيت للنابغه الذبياني ، من كلمه له يهجو فيها زرعه بن عمرو بن حويلد ، وكان قد لقيه فى سوق عكاظ ، فأشار زرعه على النابغه الذبياني بأن يحمل قومه على معاداه بنى أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغه ذلك ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه زرعه ومضى ، ثم بلغ النابغه أن زرعه يتوعده ، فقال أبياتا يهجوها فيها ، وهذا البيت الشاهد أولها. اللغه : «نبئت» أخبرت ، والنبأ كالخبير وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا- يطلق إلا- على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهه كاسمها» السفاهه : الطيش وخفه الأحلام ، وأراد أن السفاهه فى معناها قبيحه كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب : جمع غريبه ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه «أوابد الأشعار» والأوابد : جمع آبده ، وأصلها إسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس. الإعراب : «نبئت» نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للمتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «زرعه» مفعول ثان «والسفاهه كاسمها» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال «يهدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زرعه ، والجمله من يهدى وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبيء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدى «غرائب» مفعول به ليهدى ، وغرائب مضاف و «الأشعار» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «نبئت زرعه ... يهدى» حيث أعمل «نبأ» فى مفاعيل ثلاثه ، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء ، والثانى «زرعه» والثالث جمله يهدى مع فاعله ومفعوله.

و «أخبر» كقولك : «أخبرت زيدا أخاك منطلقا» ومنه قوله :

١٣٨- وما عليك - إذا أخبرتنى دنفا***و غاب بعلك يوما - أن تعوديني؟! (١).

ص: ٦٩

١- هذا البيت لرجل من بني كلاب ، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة ، ولكن روايه الحماسه هكذا : وما عليك إذا خبرتنى دنفا رهن المنيه يوما أن تعودينا أو تجعلى نطفه فى القعب بارده وتغمسى فاك فيها ثم تسقينا وانظر شرح التبريزى على الحماسه ٣ - ٣٥٣ بتحقيقنا. اللغه : «دنفا» بزنه كتف - هو الذى لازمه مرض العشق ، وهو وصف من الدنف - بفتح الدال والنون جميعا - وهو المرض الملازم الذى ينهك القوى «و غاب بعلك» بعل المرأه : زوجها ، وقد رأيت أن روايه الحماسه فى مكان هذه العبارة «رهن المنيه» والمنيه : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه فى حال من المرض الشديد تجعله فى سياق الموت ، وقوله «أن تعودينى» العياده : زياره المريض خاصه ، ولا- تقال فى زياره غيره. الإعراب : «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر «دنفا» مفعول ثالث ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعولاه-ته الثلاث فى محل جر بإضافه إذا إليها «و غاب بعلك» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من فعل وفاعل فى محل نصب حال ، وهى - عند أبى العباس المبرد - على تقدير «قد» أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجمله فى محل جر بالعطف على جمله «أخبرتني دنفا» المجروره محلا- بإضافه إذا إليها «أن تعودينى» فى تأويل مصدر مجرور بفي محذوفه ، والتقدير : فى عيادتي ، وحذف حرف الجر ههنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بخبر. الشاهد فيه : قوله «أخبرتني دنفا» حيث أعمل «أخبر» فى ثلاثه مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبه ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله «دنفا».

و «حدّث» كقولك «حدّث زيدا بكرا مقيما» ومنه قوله :

١٣٩- أو منعتم ما تسألون ، فمن حدّثتموه له علينا الولاء؟(١)

ص: ٧٠

١- البيت للحارث بن حلزة اليشكري ، من معلقته المشهورة التي مطلعها : آذنتنا بينها أسماء ربّ ثاو يملّ منه الثواء اللغه : «منعتم ما تسألون» معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفه والإخاء والمساواه فلاى شىء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدّثتموه له علينا الولاء» يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبه فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى «له علينا العلاء» بالعين المهمله ، من العلو ، وهو الرفع. ويروى «العلاء» بالغين المعجمه ، وهو الارتفاع أيضا. الإعراب : «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول : مفعول به لمنع «تسألون» جمله من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدّثتموه» حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «له ، علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر ، والجمله من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لحدث. الشاهد فيه : قوله «حدّثتموه ... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» فى ثلاثه مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جمله «له علينا الولاء» كما أوضحناه فى الإعراب.

و «أنبا» كقولك : «أنبات عبد الله زيدا مسافرا» ومنه قوله :

١٤٠- وأنبئت قيسا ولم أبله *** كما زعموا خير أهل اليمن (١)

و «خبر» كقولك : «خبرت زيدا عمرا غائبا» ومنه قوله :

١٤١- وخبرت سواد الغميم مريضه *** فأقبلت من أهلى بمصر أعودها (٢)

ص: ٧١

١- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمه يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب ، وأولها قوله : لعمر ك ما طول هذا الزّمن على المرء إلما عناء معنّ اللغه : «معن» هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقه «ولم أبله» تقول : بلوته أبلوه ، إذا اخترته ، ويروى فى مكانه «ولم آته» ويذكر الرواه أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أو شكك؟ ثم أمر بحبسه. الإعراب : «وأنبئت» أنبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «قيسا» مفعول ثان «ولم أبله» الواو واو الحال ، وما بعده جمله من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، فى محل نصب حال «كما» الكاف جاره ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجروره المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ؛ وعلى الأول فجملة «زعموا» لا- محل لها صلة ، وعلى الثانى تكون «ما» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت ، وخير مضاف و «أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسره ، وسكن لأجل الوقف. الشاهد فيه : قوله «وأنبئت قيسا ... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبا فى مفاعيل ثلاثه ، الأول تاء المتكلم الواقعه نائب فاعل ، والثانى قوله «قيسا» ، والثالث قوله «خير أهل اليمن».

٢- هذا البيت للعوام بن عقبه بن كعب بن زهير ، وكان قد عشق امرأه من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجد به أيضا ، فخرج إلى مصر فى ميره ، فبلغه أنها مريضه ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعا ، وهو يقول أبياتا أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله : فيا ليت شعرى هل تغير بعدنا ملاحه عينى أم يحيى وجيدها؟ وهل أخلقت أثوابها بعد جدّه ألا حينذا أخلاقها وجديدها؟ ولم يبق يا سواد شىء أحبه وإن بقيت أعلام أرض ويدها (وانظر شرح التبريرى على الحماسه ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا). اللغه : «الغميم» بفتح الغين المعجمه وكسر الميم - اسم موضع فى بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنه التصغير ، ويروى «ونبئت سواد الغميم» ويروى أيضا «ونبئت سواد القلوب» فيجوز أن اسمها سواد ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينه فى قوله : قفى يا أميم القلب نقض لبانه ونشكك الهوى ، ثم افعلى ما بدا لك ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسيه القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلبا. ويروون عجز البيت «فأقبلت من مصر إليها أعودها». الإعراب : «خبرت» خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «سواد» مفعول ثان ، وسواد مضاف و «الغميم» مضاف إليه «مريضه» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلى» الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وهاء : مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من التاء فى «أقبلت» الشاهد فيه : قوله «وخبرت سواد الغميم مريضه» حيث أعمل «خبر»

فى ثلاثه مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعه نائب فاعل ، والثانى قوله «سوداء الغميم» ، والثالث قوله «مريضه» كما اتضح لك فى إعراب البيت. هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع هذه الشواهد التى جاء بها الشارح لهذه المسأله لوجدت الأفعال فيها كلها مبنيه للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جمله كبيت الحارث بن حازه (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثه صريحه» اه.

وإنما قال المصنف : «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تاره تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتاره تتعدى إلى اثنين ، وكان قد ذكر أولاً [أرى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فتبه على أن هذه الأفعال الخمسه مثل «أرى» السابقه ، وهى المتعديه إلى ثلاثة ، لا مثل «أرى» المتأخره ، وهى المتعديه إلى اثنين.

* * *

ص: ٧٣

الفاعل الذى كمرفوعى «أتى

زيد» «منيرا وجهه» «نعم الفتى» (١)

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع فى ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع - وهو الفاعل ، أو نائبه - وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا الباب.

فأما الفاعل فهو : الاسم ، المسند إليه فعل ، على طريقه فعل ، أو شبهه ، وحكمه الرفع (٢) ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : «قام زيد» والمؤول

ص: ٧٤

١- «الفاعل» مبتدأ «الذى» اسم موصول : خبر المبتدأ «كمرفوعى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجمله الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه «منيرا» حال ، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

٢- وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر. وقال الأخطل : مثل القنافذ هذاجون قد بلغت نجران أو بلغت سواتهم هجر وقال عمر بن أبى ربيعه المخزومى : ألم تسأل الأطلال والمتربعا بطن حليات دوارس أربعا إلى الشرى من وادى المغمس بدلت معالمه وبلا ونكباء زعزعا وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعا ، كما قال الراجز : قد سالم الحيات منه القداما الأفعوان والشجاع الشجعما وربما رفعوهما جميعا ، كما قال الشاعر : إن من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة. وتعرض هناك للكلام عليها مره أخرى ، إن شاء الله تعالى. والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى ، وهم لا يجعلون ذلك قياسا ، ولا يطردهونه فى كلامهم. وقد يجر لفظ الفاعل بإضافه المصدر ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) أو بإضافه اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : «من قبله الرجل امرأته الوضوء». وقد يجر الفاعل بالباء الزائده. وذلك واجب فى أفعال الذى على صورته فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) ونحو قول الشاعر : أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب أن يلجا وهو كثير غالب فى فاعل «كفى» نحو قوله تعالى : (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم الرياحى : عميره ودّع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله «الشيب» غير مجرور بالباء. ويشذجر الفاعل بالباء فيما عدا أفعال فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر : ألم ياتيئك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد فالباء فى «بما» زائده ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، فى بعض تخريجات هذا البيت. وقد يجر الفاعل بمن الزائده إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : (ما جاءنا من بشيرٍ) والفاعل حينئذ مرفوع بضمه مقدره على الراجح ، فاحفظ ذلك كله.

به ، نحو : «بعجبنى أن تقوم» أى : قيامك.

فخرج ب- «المسند إليه فعل» ما أسند إليه غيره ، نحو : «زيد أخوك» أو جملة ، نحو : «زيد قام أبوه» أو «زيد قام» أو ما هو فى قوه الجملة ، نحو : «زيد قائم غلامه» أو «زيد قائم» أى : هو - وخرج بقولنا «على طريقه فعل» ما أسند إليه فعل على طريقه فعل ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : «ضرب زيد».

ص: ٧٥

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسم الفاعل ، نحو : «أقائم الزيدان» ، والصفة المشبهة ، نحو : «زيد حسن وجهه» والمصدر ، نحو : «عجبت من ضرب زيد عمرا» واسم الفعل ، نحو : «هيهات العقيق» والظرف والجار والمجرور ، نحو : «زيد عندك أبوه» أو «فى الدار غلاماه» وأفعل التفضيل ، نحو : «مررت بالأفضل أبوه» فأبوه : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : «كمرفوعى أتى - إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل أو بما يشبه الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعل متصرف ، نحو : «أتى زيد» والثانى ما رفع بفعل غير متصرف ، نحو : «نعم الفتى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : «منيرا وجهه».

حكم الفاعل التأخر عن فعله

وبعد فعل فاعل ، فإن ظهر

فهو ، وإلا فضمير استتر (١).

ص : ٧٦

١- «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «إن» شرطيه «ظهر» فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير «إن ظهر فهو المطلوب» مثلا ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفه ، وإن : شرطيه ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله «استتر» مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير. وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : «حكم الفاعل التأخر عن رافعه - إلخ» وثانى الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظا به ، وإما أن يكون ضميرا مستترا ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : «وأشار بقوله فإن ظهر - إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطردا ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشه ١ ص ٤٦٦).

حكم الفاعل التأخر عن رافعه - وهو الفعل أو شبهه - نحو «قام الزيدان ، وزيد قائم غلاماه ، وقام زيد» ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا- تقول : «الزيدان قام» ، ولا «زيد غلاماه قائم» ، ولا «زيد قام» على أن يكون «زيد» فاعلا مقدّما ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير «زيد قام هو» وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله (١)

ص: ٧٧

١- استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب في نحو قول الزبء : ما للجمال مشيها وثيدا أجنديلا يحملن أم حديدا في روايه من روى «مشيها» مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله - وهو وثيدا الآتي - ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووثيدا : حال من الجمال منصوب بالفتحه الظاهره ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وثيدا مشيها واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمه واحده متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمه على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل ، وقام حينئذ حال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقا ؛ فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفاده إسناد القيام لزيد على وجه وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغه الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأوليه التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما. وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب ؛ إذ يجوز أن يكون «مشى ، مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و «وثيدا» حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لم يصلح دليلا.

وتظهر فائده الخلاف في غير الصورة الأخيره - وهى صوره الإفراد - نحو «زيد قام» ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : «الزيدان قام ، والزيدون قام» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : «الزيدان قاما ، والزيدون قاموا» ، فتأتى بألف وواو فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : «وبعد فعل فاعل».

وأشار بقوله : «فإن ظهر - إلخ» إلى أن الفعل وشبهه لا بدّ له من مرفوع (1) ، فإن ظهر فلا إضمار ، نحو «قام زيد» وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو «زيد قام» أى : هو.

. * * *

ص : ٧٨

١- بعض الأفعال لا- يحتاج إلى فاعل ؛ فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك ثلاثة مواضع من هذه القبيل : (الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر : * أتاك أتاك اللّاحقون احبس احبس * (الثانى) «كان» الزائده فى نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها. لله درّ أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسيفل بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائده لا فاعل لها. (الثالث) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يزعم أن «ما» فى نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابقه لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهى إياك.

إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً تجرد الفعل عند جمهوره العرب من علامه التثنيه و الجمع

وجرد الفعل إذا ما أسندا

لاثنين أو جمع ك- «فاز الشَّهَداء» (١)

وقد يقال : سعدا ، وسعدوا ،

والفعل للظاهر - بعد - مسند (٢)

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى ، أو مجموع - وجب تجريده من علامه تدل على التثنيه أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : «قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت الهندات» ، كما تقول : «قام زيد» ولا تقول على مذهب هؤلاء : «قاما الزيدان» ،

ص : ٧٩

١- «وجرد» الواو عاطفه ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «أسندا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجمله من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهداء» الكاف جاره لقول محذوف ، وجمله الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء.

٢- «وقد» حرف تليل «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال ، والفعل : مبتدأ «للظاهر ، بعد» متعلقان بمسند الآتى «مسند» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

ولا «قاموا الزيدون»، ولا «قمن الهندات» فتأتى بعلامه فى الفعل الرفع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به، وما اتصل بالفعل - من الألف، والواو، والنون. - حروف تدلّ على تشبيه الفاعل أو جمعه، بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا، والفعل المتقدم وما اتصل به اسما فى موضع رفع به، والجمله فى موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجها آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة - أعنى الألف، والواو، والنون -

ومذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصّفّار فى شرح الكتاب - أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى، أو مجموع - أتى فيه بعلامه تدلّ على التشبيه أو الجمع (١)؛ فتقول: «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات» فتكون الألف والواو والنون حروفا تدلّ على التشبيه والجمع، كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفا تدلّ على التأنيث عند جميع العرب (٢)، والاسم الذى بعد الفعل المذكور مرفوع به، كما ارتفعت «هند» ب- «قامت»، ومن ذلك قوله: .

ص: ٨٠

١- وليس الإتيان بعلامه التشبيه إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامه الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجبا عند هؤلاء، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامه، وربما تركوها.

٢- الفرق بين علامه التأنيث وعلامه التشبيه والجمع من ثلاثه أوجه: الأول: أن لحاق علامه التشبيه والجمع لغه لجماعه من العرب بأعيانهم - يقال: هم طيبىء، ويقال: هم أزدشنوءه - وأما إلحاق تاء التأنيث فلغه جميع العرب. الثانى: أن إلحاق علامه التشبيه والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال، ولا يكون واجبا أصلا؛ فأما إلحاق علامه التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميرا متصلا لمؤنث مطلقا، وإذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب. الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامه التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامه التشبيه والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامه ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند؛ فقد سمي بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث، فإذا ذكر الفعل بدون علامه التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

١- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول : كيف نومى على الفراش ولما تشمل الشام غاره شعواء؟ تذهل الشيخ عن بنيه ، وتبدى عن براها العقيله العذراء ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمه يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله : لقد أورث المصرين حزنا وذلة قتيل بدير الجاثليق مقيم اللغه : «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمي «مبعد» أراد به الأجنبى «وحميم» الصديق الذى يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه ، ولم يعيناه. الإعراب : «تولى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به لتولى ، و«المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائده ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال ، قد : حرف تحقيق «أسلماه» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنيه ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعد» فاعل أسلم «وحميم» الواو حرف عطف ، حميم : معطوف على مبعد. الشاهد فيه : قوله «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنيه مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و ١٤٤.

١٤٣- يلوموننى فى اشتراء النّخى***أهلئ أهلى ؛ فكلهم يعذل (١)

ص: ٨٢

١- هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله : وأهل المذى باع يلحونه كما لحي البائع الأوّل اللغه : «يلوموننى» تقول : لائم فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً - ولومه ، وملامه ، وإذا أردت المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو «يعذل» العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لامه وعذله. الإعراب : «يلوموننى» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعه ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ليلوم «فى اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و «النخيل» مضاف إليه «أهلئ» أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجمله من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «يلوموننى ... أهلئ» حيث وصل واو الجماعه بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغه طيبه ، وقيل : لغه أزد شنوءه. وبذكر النحاه مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمدانى) : نتج الرّبيع محاسنا ألقحها غرّ السّحائب ومثله قول «تميم» وهو من شعراء اليتيمه : إلى أن رأيت النّجم وهو مغرّب وأقبلن رايات الصّباح من الشّرق فقد وصل كل منهما نون النسوه بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، وهو قوله «غرّ السّحائب» فى الأوّل ، و «رايات الصّباح» فى الثانى ، وكذلك قول عمرو بن ملقط : ألفتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقيه فقد وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله «ألفتا» مع كونه مسندا إلى المثنى الذى هو قوله «عيناك» وكذلك قول عروه بن الورد : وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كانا له نسب وخير فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل فى قوله «كانا» مع كونه مسندا إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله «نسب وخير» ومثله قول الآخر : نسيا حاتم وأوس لدن فاضت عطاياك يا ابن عبد العزيز ومحل الاستشهاد فى قوله «نسيا حاتم وأوس» وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسأله كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسأله شواهد أخرى فى شرح الشاهد ١٤٤ الآتى.

١٤٤- رأين الغواني الشيب لاح بعارضى ***فأعرضن عني بالخدود التواضر(١).

ص: ٨٣

١- البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبه بن أبي سفيان. اللغة : «الغواني» جمع غانيه ، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينه «لاح» ظهر «التواضر» الجميله ، مأخوذ من النضره ، وهي الحسن والرواء ، والتواضر : جمع ناضر. الإعراب : «رأين» رأى : فعل ماض ، وهي هنا بصريه ، والنون حرف دال على جماعه الإناث «الغواني» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الشيب «بعارضى» الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عني ، بالخدود» جاران ومجروران متعلقان بأعرض «التواضر» صفه للخدود. الشاهد فيه : قوله «رأين الغواني» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله «الغواني» كما أوضحناه في الإعراب ، ومثله قول الآخر : فأدركنه خالاته فخذلته ألا إن عرق السوء لا بدّ مدرك ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر : نصروك قومي ؛ فاعتزت بنصرهم ولو أنّهم خذلوك كنت ذليلا فقد ألحق علامه جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله «قومي». وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر «ووقعنا ركبناه قبل أن تقعا كفاء» وقوله «يخرجن العواتق وذوات الخدود» وقوله «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وستكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشه ١ في ص ٤٧٣) ؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة «لغه يتعاقبون فيكم ملائكة».

ف- «مبعد وحميم» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف في «أسلماه» حرف يدلّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك «أهلي» مرفوع بقوله «يلومونني» والواو حرف يدلّ على الجمع ، و «الغواني» مرفوع ب- «رأين» والنون حرف يدلّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله : «وقد يقال سEDA وسعدوا - إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يوتى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامه تدلّ على التثنيه ، أو الجمع ؛ فأشعر قوله «وقد يقال» بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك.

وإنما قال : «والفعل للظاهر بعد مسند» لينبه على أن مثل هذا التركيب

إنما يكون قليلاً- إذا جعلت الفعل مسنداً إلى الظاهر الذي بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به - من الألف ، والواو ، والنون - وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلاً من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلاً ، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أكلوني البراغيث» ، ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» (١) ، ف- «البراغيث» فاعل «أكلوني» و «ملائكة» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنف.

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه

ويرفع الفاعل فعل أضمراً

كمثل «زيد» في جواب «من قرأ»؟ (٢).

ص: ٨٥

١- قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو في «يتعاقبون» علامه جمع الذكور ، و «ملائكة» وهو الفاعل المذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم ، من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعه من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في الموطأ ، وأصله «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في «يتعاقبون» ليست علامه على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعه المذكور ، وهي فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفه لملائكة الواقع اسم إن ، و «ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً ، ولكنه من جملة مستأنفه القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولورود هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره : «هكذا زعم المصنف» يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في روايه أخرى.

٢- «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمراً» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضم ونائب فاعله في محل رفع صفه لفعل «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد «في جواب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم استفهام مبتدأ «قرأ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الاستفهاميه الواقعه مبتدأ ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه ، وإبقاء فاعله ، كما إذا قيل لك : «من قرأ»؟ فتقول : «زيد» التقدير : «قرأ زيد» وقد يحذف الفعل وجوبا ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) ف- «أحد» فاعل بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير «وإن استجارك [أحد استجارك]» ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إن» أو «إذا» فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ، ومثال ذلك في «إذا» قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ف- «السما» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير «إذا انشقت السماء انشقت» وهذا مذهب جمهور النحويين (١) ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى.

* * *

ص: ٨٦

١- خلاصه القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب : أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح. والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاه الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره. المذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمرة فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير. فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين : الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؛ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع فى الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة ، فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجملة الاسمية ، وعلى هذا لسننا فى حاحه إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير. والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه - فعلا كان هذا الرفع أو غير فعل - فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم. وقد نسب جماعه من متأخرى المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين. والصواب ما قدمنا ذكره وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد ١٥٧

يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثا

وتاء تأنيث تلي الماضي ، إذا

كان لأنثى ، ك- «أبت هند الأذى» (١)

ص: ٨٧

١- «وتاء» مبتدأ ، وتاء مضاف ، و «تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى تاء تأنيث ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «الماضي» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضي ، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف ، أى إذا كان مسندا لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كاتن كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله في محل نصب بذلك المقول المحذوف.

إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنث لحقته تاء ساكنه تدلّ على كون الفاعل مؤنثا ، ولا فرق فى ذلك بين الحقيقى والمجازى ، نحو «قامت هند ، وطلعت الشمس» ، لكن لها حالتان : حالة لزوم ، وحاله جواز ، وسيأتى الكلام على ذلك.

يجب تأنيث الفعل فى موضعين

وإنما تلزم فعل مضمّر

متّصل ، أو مفهم ذات حر (1)

تلزم تاء التأنيث الساكنه الفعل الماضى فى موضعين :

أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى ؛ فتقول : «هند قامت ، والشمس طلعت» ، ولا تقول : «قام» ولا «طلع» فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء ، نحو «هند ما قام الأهى».

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقى التأنيث ، نحو «قامت هند» وهو المراد بقوله «أو مفهم ذات حر» وأصل حر حرح ، فحذفت لام الكلمه.

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

ص: ٨٨

١- «وإنما» حرف دال على الحصر «تلزم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على تاء التأنيث «فعل» مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و «مضمّر» مضاف إليه «متصل» نعت لمضمّر «أو مفهم» معطوف على مضمّر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و «حر» مضاف إليه.

المجازي الظاهر ؛ فتقول : «طلع الشمس ، وطلعت الشمس» ولا في الجمع ، على ما سيأتي تفصيله.

وقد يبيح الفصل ترك التاء ، في

نحو «أتى القاضي بنت الواقف» (١)

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات ؛ فتقول : «أتى القاضي بنت الواقف» والأجود «أتت» وتقول : «قام اليوم هند» والأجود «قامت».

قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل مؤنث من غير فصل بينهما

والحذف مع فصل ياءً فضلاً ،

ك- «ما زكا إلا فتاه ابن العلاء» (٢)

وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث ب- «إلا» لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ؛ فتقول : «ما قام إلا هند ، وما طلع إلا الشمس» ولا يجوز

ص : ٨٩

١- «وقد» حرف تقليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترك» مفعول به لبيح ، وترك مضاف ، و «التاء» مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق ببيح «أتى» فعل ماض «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، «الواقف» مضاف إليه ، وجمله الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافه نحو إليها.

٢- «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلاً» الآتي ، ومع مضاف ، و «فصل» مضاف إليه «إلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلاً» فضل : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، وما : نافية «ره» فعل ماض «إلا» أداه استثناء ملغاه «فتاه» فاعل زكا وفتاه مضاف و «ابن» مضاف إليه. وابن مضاف ، و «العلاء» مضاف إليه.

«ما قامت إلّا هند»، ولا «ما طلعت إلّا الشمس»، وقد جاء في الشعر كقوله :

١٤٥- * وما بقيت إلّا الضلوع الجراشع* (١)

ص: ٩٠

١- هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبه - وصدره : * طوى النّحز والأجراز ما فى غروضها* وهذا البيت من قصيده له طويله ، أولها قوله : أمنزلتى مئى ، سلام عليكما! هل الأزمن اللّائى مضين رواجع؟ وهل يرجع التّسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والمدّيار البلاقع؟ اللغه : «النحز» - بفتح فسكون - الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجراز» جمع : جرز - بزنه سبب أو عنق - وهى الأرض اليابسه لا- نبات فيها «غروضها» جمع غرض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزله الحزام للسرّج ، والبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقه وما حوله ، بعلاقه المجاوره «الجراشع» جمع جرشع - بزنه قنفذ - وهو المنتفخ. المعنى : يصف ناقته بالكلال والضّمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلّبه ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخه ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقه الضّمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثائى لها على السير بدفعها وتخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسه صلّبه ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه. الإعراب : «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى «فى غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صله الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقه مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» أداه استثناء ملغاه «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع. الشاهد فيه : قوله «فما بقيت إلا- الضلوع» حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل ؛ لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا-، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز فى غير الشعر. ومثل هذا الشاهد قول الراجز : ما برئت من ريبه وذمّ فى حربنا إلا بنات العمّ

فقول المصنف : «إن الحذف مفضل على الإثبات» يشعر بأن الإثبات - أيضا - جائز ، وليس كذلك (١) ؛ لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح ؛ لأن الإثبات قليل جدا.

* * *

ولحذف قد يأتي بلا فصل ، ومع

ضمير ذى المجاز فى شعر وقع (٢)

ص: ٩١

١- إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام له بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل. وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضروره الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت «لم يزرني إلا هند» فإن أصل الكلام : لم يزرني أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاما لا تتسع له هذه العجالة.

٢- «والحذف» مبتدأ ، وجمله «قد يأتى» وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بىأتى «ومع» الواو عاطفه أو للاستئناف ، مع ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و «ضمه» مضاف إليه. وضمير مضاف و «ذى» بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و «المجاز» مضاف إليه «فى شعر» جار ومجرور متعلق بوقع الآتى «وقع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث.

قد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فصل ، وهو قليل جدا ، حكى سيبويه : «قال فلانه» ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦- فلا مزنه ودقت ودقها***ولا أرض أبقل إبقالها(١)

. * * *

ص : ٩٢

١- البيت لعامر بن جوين الطائي ، كما نسب فى كتاب سيبويه (١ - ٢٤٠) وفى شرح شواهد للأعلم الشنتمرى. اللغه : «المزنه» السحابه المثقله بالماء «الودق» المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) «أبقل» أنبت البقل ، وهو النبات. الإعراب : «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنه» اسمها ، وجمله «ودقت» وفاعله المستتر العائد إلى مزنه فى محل نصب خبر لا «ودقها» ودق : منصوب على المفعوليه المطلقه ، وودق مضاف وها : مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه لجمله على جمله ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسم لا- ، وجمله «أبقل» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها «إبقالها» إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبه فى محل جر مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض ، وهى مؤنثه مجازيه التانيث ، ويروى : * ولا أرض أبقلت إبقالها* بنقل حركه الهمزه من «إبقالها» إلى التاء فى «أبقلت» وحينئذ لا شاهد فيه. ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس : فإما ترينى ولى لّمه فإنّ الحوادث أودى بها ومحل الاستشهاد منه قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التانيث بالفعل الذى هو قوله «أودى» مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثه ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تانيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التانيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التانيث ، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضروره الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الروايه المشهوره - حذف علامه التانيث من الفعل.

والتاء مع جمع - سوى السالم من

مذكر - كالتاء مع إحدى اللبن (١)

والحذف في «نعم الفتاه» استحسنا

لأن قصد الجنس فيه بين (٢)

ص: ٩٣

١- «والتاء» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر في خبره ، ومع مضاف ، و «جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع ، وسوى مضاف و «السالم» مضاف إليه «من مذكر» جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف ، ومع مضاف و «إحدى» مضاف إليه ، وإحدى مضاف و «اللبن» مضاف إليه.

٢- «والحذف» بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنا «في نعم الفتاه» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنا «استحسنا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن. وقصد مضاف و «الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنا ، وتقدير الكلام : استحسنا الحذف في «نعم الفتاه» لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجمله «استحسنا» خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسناه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله.

إذا أسند الفعل إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامه لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جمع سلامه لمذكر لم يجوز اقتران الفعل بالثناء ؛ فتقول : «قام الزيدون» ، ولا يجوز «قامت الزيدون» (1) ، وإن لم يكن جمع سلامه لمذكر - بأن كان

ص: ٩٤

١- الأشياء التي تدل على معنى الجمع سته أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوه ، والثاني : اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيد ، والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو ازديدن والمؤمنين والبنين ، والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهنودات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب : المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثا وأن يؤتى به مذكرا ، والسرف في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خاليا من علامه التأنيث ، وأن يؤول بالجماعه فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامه التأنيث ؛ فنقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفي الكتاب العزيز (وقال نسوه في المدينه) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفي الكتاب الكريم : (غُلِبَتِ الرُّومُ) وتقول . جاء الرجال ، وجاءت الرجال . وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول جاء الزينات ، وجاءت الزينات ، وفي التنزيل . (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ) وقال عبده بن الطيب من قصيده له : فبكى بناتي شجوهنَّ وزوجتي والظاعنون إليّ ، ثم تصدَّعوا وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفي التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسه : لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيظه من ذهل بن شيبانا والمذهب الثاني : مذهب أبي على الفارسي ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع ، إلا نوعا واحدا ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر . والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع ، وهي : اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعه من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نيه حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبي على الفارسي ، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له في يسر وسهوله .

جمع تكسير لمذكر كالرجال ، أو لمؤنث كالهنود ، أو جمع سلامه لمؤنث كالهندات - جاز إثبات التاء وحذفها ؛ فتقول : « قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، وقامت الهندات ، وقامت الهندات » ؛ فإثبات التاء لتأوله بالجماعه ، وحذفها لتأوله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللبّن » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامه لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازيّ التانيث كلبنه ؛ فكما تقول : « كسرت اللبّنه ، وكسر اللبّنه » تقول : « قام الرجال ، وقامت الرجال » وكذلك باقى ما تقدم .

وأشار بقوله : « والحذف فى نعم الفتاه - إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها - إذا كان فاعلها مؤنثا - إثبات التاء وحذفها ، وإن كان مفردا مؤنثا حقيقيا ؛ فتقول : « نعم المرأه هند ، ونعمت المرأه هند » وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس ، فعومل معاملة جمع التكسير فى جواز إثبات التاء وحذفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متعدّد ،

ومعنى قوله «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه.

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل و يعقبه المفعول، و قد يخالف ذلك الأصل

والأصل في الفاعل أن يتصلا

والأصل في المفعول أن ينفصلا (١)

وقد يجاء بخلاف الأصل ،

وقد يجى المفعول قبل الفعل (٢)

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل ؛ لأنه كالجاء منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل : إن كان ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو «ضربت ، وضربت» ، وإنما سكنوه كراهه توالى أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة ؛ فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره ؛ فتقول «ضرب زيدا عمرو» ، وهذا معنى قوله : «وقد يجاء بخلاف الأصل».

ص: ٩٦

١- «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و «أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الكلام : والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.

٢- «وقد» حرف تليل «يجاء» فعل مضارع مبنى للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و «الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تليل «يجى» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجى «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه.

وأشار بقوله : «وقد يجى المفعول قبل الفعل» إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك (1) كما إذا كان المفعول اسم شرط ، نحو «أَيَّا تَضْرِبُ [أَضْرِبُ]» أو اسم استفهام ، نحو «أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتّصاله ، نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أّخر المفعول لزم الاتصال ، وكان يقال : «نعبدك» فيجب التقديم ، بخلاف قولك «الدّرهم إياه أعطيتك» فإنه لا يجب تقديم «إياه» لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمّرات ؛ فكنّت تقول : «الدّرهم أعطيتك ، وأعطيتك إياه».

ص: ٩٧

١- يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط. الموضع الأول : أن يكون المفعول واحدا من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام ، أو يكون المفعول «كم» الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكت ، أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب ، ونحو غلام من ضربت؟ ونحو مال كم رجل غضبت. الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميرا منفصلا فى غير باب «سليته» و «خلتنيه» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر ، نحو قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ). الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعا فى جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت «أما» مذكوره فى الكلام نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) أم كانت مقدره نحو قوله سبحانه (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ) فإن وجد ما يكون فاصلا بين «أما» والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل ، نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك ، والسر فى ذلك أن «أما» يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ؛ فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجمله ، كما سيأتى بيانه فى بابها.

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيره ، نحو «ضرب زيد عمرا» ؛ فتقول : «عمرا ضرب زيد» (١).

قد يجب تأخير المفعول و تقديم الفاعل عليه

وأخر المفعول إن لبس حذر ،

أو أضمر الفاعل غير منحصر (٢).

ص: ٩٨

١- بقيت صورته أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع : الأول : أن يكون المفعول مصدرا مؤولا- من أن المؤكده ومعموليتها ، مخففه كانت «أن» أو مشدده ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ) إلا- أن تتقدم عليه «أما» نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت. الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم خالدا. الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب - وذلك أن وكى - نحو قولك : يعجبني أن تضرب زيدا ، ونحو قولك : جئت كى أضرب زيدا فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيدا ، يجوز أن تقول : وددت لو زيدا تضرب ، ونحو قولك يعجبني ما تضرب زيدا ، فيجوز أن تقول : يعجبني ما زيدا تضرب. الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزما بجازم ما ، وذلك كقولك لم تضرب زيدا ؛ لا يجوز أن تقول : لم زيدا تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت زيدا لم تضرب - جاز الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوبا بلن عند الجمهور أو ياذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول. لن زيدا أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم.

٢- «وأخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المفعول» مفعول به لأخر «إن» شرطيه «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده «حذر» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجمله من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيريه «أو» عاطفه «أضمر» فعل ماض مبنى للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ، و «منحصر» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

يجب تقديم الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفى الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينه تبيّن الفاعل من المفعول ، وذلك نحو «ضرب موسى عيسى» فيجب كون «موسى» فاعلا ، و «عيسى» مفعولا ، وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه ، قال : لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين (1).

ص: ٩٩

١- الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ، وقد أخطأ الجاده ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا- للافهام ، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شىء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمه «عمير» - بزنه التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ، وذلك كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون هذا من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره.

فإذا وجدت قرينه تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره ؛ فتقول : «أكل موسى الكمثرى ، وأكل الكمثرى موسى (١)» وهذا معنى قوله : «وأخر المفعول إن لبس حذر».

ومعنى قوله : «أو أضم الفاعل غير منحصر» أنه يجب - أيضا - تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ، نحو «ضربت زيدا» فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره ، نحو «ما ضرب زيدا إلّا أنا» (٢)

وما يالًا أو يانما انحصر

أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر (٣).

ص : ١٠٠

١- قد تكون القرينه الداله على الفاعل معنويه ، وقد تكون لفظيه ، فالقرينه المعنويه كما فى مثال الشارح ، وقولك : أرضعت الصغرى الكبرى ؛ إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل ، والقرينه اللفظيه ثلاثه أنواع ؛ الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن «الظريف» تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعا ، ولو نصب كان موسى منصوبا كذلك ، الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ؛ فهنا يتعين أن يكون «فتاه» مفعولا ؛ إذ لو جعلته فاعلا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظا متقدم رتبه وهو جائز الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثا وقد اتصلت بالفعل علامه التأنيث ، وذلك كقولك : ضربت موسى سلمى ؛ فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ؛ فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

٢- ومن ذلك قول عمرو بن معديكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير. قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلّا أنا

٣- «وما» اسم موصول : مفعول مقدم لأخر «يالًا» جار ومجرور متعلق بانحصر الآتى «أو» عاطفه «يانما» جار ومجرور معطوف على «يالًا» «انحصر» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصوله «أخر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما «إن» شرطيه «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قصد ، والجمله من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيريه.

يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ «إلّا» أو بـ «إنّما» وجب تأخيره ، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بـ «إلّا» فأما إذا كان الحصر بـ «إنّما» فإنه لا يجوز تقديم المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ «إلّا» فإنه يعرف بكونه واقعا بعد «إلّا» ؛ فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثال الفاعل المحصور بـ «إنّما» قولك : «إنما ضرب عمرا زيد» ومثال المفعول المحصور بـ «إنّما» «إنما ضرب زيد عمرا» ومثال الفاعل المحصور بـ «إلّا» «ما ضرب عمرا إلا زيد» ومثال المفعول المحصور بـ «إلّا» «ما ضرب زيد إلا عمرا» ومثال تقدم الفاعل المحصور بـ «إلّا» قولك : «ما ضرب إلا عمرو زيدا» ومنه قوله :

١٤٧- فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا***عشيّه آناء الدّيار وشامها(١)

ص: ١٠١

١- هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ - ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيده طويله لذي الرمه غيلان بن عقبه ، وأولها قوله : مررنا على دار لميّه مرّه وجاراتها ، قد كاد يعفو مقامها وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله : وقد زوّدت مئى على النأى قلبه علاقات حاجات طويل سقامها فأصبحت كالهيّماء : لا الماء مبرد صداها ، ولا يقضى عليها هيّامها اللغه : «آناء» من الناس من يرويه بهمزه ممدوده كأبار وآرام ؛ ومنهم من يرويه بهمزه فى أوله غير ممدوده وهمزه بعد النون ممدوده بوزن أعمال ؛ وقد جعله العينى جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنه فقل أو صرد أو ذئب أو كلب - وهو الحفيره تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزه فى أوله ممدوده على أنه قدم الهمزه التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتها ساكنه فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بأبار وآرام جمع بئورثم. كما يجوز أن تكون المده فى الهمزه الثانيه على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزه الأولى على أنه مصدر بزنه الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنه جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأه على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإييره ثم تحشوه بدخان الشحم. وليس ذلك بصواب أصلا. وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له والواو مفتوحه ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامه ، وهى العلامه ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشيّه على ما سنبينه لك فى الإعراب. هذا ، وروايه الديوان هكذا : فلم يدر إلّا الله ما هيّجت لنا أهله آناء الدّيار وشامها المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيّجتة فينا من كوامن الشوق هذه العشيّه التى قضياها بجوار آثار دار المحبويه. وعلامات هذه الدار ، الإعراب : «فلم» الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامه جزمه حذف الياء «إلّا» أداه استثناء ملغاه «الله» فاعل يدرى «ما» اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجمله «هيّجت» مع فاعله الآتى لا محل لها صلّه الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيّجت «عشيّه» يجوز أن يكون فاعل لهيّجت ، وعشيّه مضاف و «آناء» مضاف إليه ، وآناء مضاف ، و «الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشيّه إن جعلته فاعل هيّجت ، وشام مضاف وضمير الغائبه العائده على الديار مضاف إليه ، ولا تلتفت لغير هذا من أعراب ، ويجوز نصب عشيّه على الظرفيه ، ويكون «آناء» فاعلا لهيّجت ، ويكون قد حذف تنوين عشيّه للضرورة أو ألقي حركة الهمزه من آناء على تنوين عشيّه ثم حذف الهمزه ، ويكون «شامها» معطوفا على آناء الديار. الشاهد فيه : قوله «فلم

يدر إله الله ما - إله» هله قءم الفاعل المحصور بآلا ، على المفعول ، وقد ذهب الكسائي إله آجوز ذلك اسلههادا بمثل هذا البيت ، والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصل مفعول به لفعل محذوف. والتقدير : فلم يدر إله الله ، درى ما هيجت لنا ، وسذكر ذلك الشارح.

ومثال تقديم المفعول المحصور بيلاً قولك : «ما ضرب إلّا عمرا زيدا» ، ومنه قوله :

١٤٨- تزوّدت من ليلي بتكليم ساعه***فما زاد إلّا ضعف ما بي كلامها(١).

ص: ١٠٣

١- نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوّح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر «ليلي» فيه. الإعراب : «تزوّدت» فعل ماض وفاعل «من ليلي ، بتكليم» متعلقان بتزود وتكليم مضاف ، و «ساعه» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماض «إلا» أذاه استثناء ملغاه «ضعف» مفعول به لزيد ، وضعف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبه العائد الى ليلي مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فما زاد إلا- ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به ، وهو قوله «ضعف» على الفاعل ، وهو قوله «كلامها» مع كون المفعول منحصر «بيلاً» وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، وبقيه البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن فى «زاد» ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعه ، وهو فاعله ، وقوله «كلامها» فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ؛ ولا مقتضى له.

هذا معنى كلام المصنف ، واعلم أن المحصور ب- «إنما» لا- خلاف في أنه لا يجوز تقديمه ، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثه مذاهب :

أحدها - وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأبارى - أنه لا يخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمه ؛ فلا يجوز «ما ضرب إلا زيد عمرا» فأما قوله : * فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا (1) * [١٤٧] فأول على أن «ما هيئت» مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : «درى ما هيئت لنا» فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه ؛ نحو «ما ضرب إلا عمرا زيد»

الثانى - وهو مذهب الكسائى - أنه يجوز تقديم المحصور ب- «إلا» : فاعلا كان ، أو مفعولا.

الثالث - وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولى ، والشلوبين - أنه لا يجوز تقديم المحصور ب- «إلا» : فاعلا كان ، أو مفعولا.

المفعول المتصل بضمير الفاعل، و الفاعل المتصل بضمير المفعول النائب عن الفاعل

وشاع نحو «خاف ربّه عمر»

وشدّ نحو «زان نوره الشجر» (2).

ص: ١٠٤

١- قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧.

٢- «وشاع» فعل ماض «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماض «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظا مضاف إليه «عمر» فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه نحو إليها «وشدّ» فعل ماض «نحو» فاعل شدّ «زان» فعل ماض «نوره» نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظا ورتبه مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه نحو إليها ، والمراد بنحو «خاف ربه عمر» : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو «زان نوره الشجر» : كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

أى : شاع فى لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر (١) ، وذلك نحو «خاف ربّه عمر» ف- «ربّه» مفعول ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك - وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا - لأن الفاعل منوًى التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل ؛ فهو متقدم رتبة ، وإن تأخر لفظا.

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ فى ذلك خلاف ، وذلك نحو «ضرب غلامها جار هند» فمن أجازها - وهو الصحيح - وجّه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم.

وقوله : «وشد - إلى آخره» أى شدّ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو «زان نوره الشجر» فالهاء المتصلة بنور - الذى هو الفاعل - عائده على «الشجر» وهو المفعول ، وإنما شد ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ؛ لأن «الشجر» مفعول ، وهو متأخر لفظا ، والأصل فيه أن يفصل عن الفعل ؛ فهو متأخر رتبة ، وهذه المسألة ممنوعه عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه ، وأجازها أبو عبد الله الطّوال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جنى ، وتابعهما المصنف (٢) ، ومما ورد من ذلك قوله : .

ص: ١٠٥

١- من ذلك قول الأعشى ميمون : كناطح صخره يوما ليوهنها فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل
٢- ذهب إلى هذا الأبخفش أيضا ، وابن حتى تابع فيه له. وقد أيدهما فى ذلك المحقق الرضى ، قال : والأولى تجويز ما ذهبنا إليه ، ولكن على قله ، وليس للبصريه منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا ، اه ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

١- البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما! - يرثيه. اللغه : «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيله لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم «نصرت بالرعب». الإعراب : «لما» ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى «رأى» فعل ماض «طالبوه» طالبو : فاعل رأى ، و طالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجمله من رأى وفاعله فى محل جر بإضافه لما الظرفيه إليها «مصعبا» مفعول به لرأى «ذعروا» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطيه غير جازمه «ساعد المقدور» فعل و فاعل ، وهو شرط لو «ينتصر» فعل مضارع ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصعب ، والجمله من ينتصر و فاعله فى محل نصب خبر «كاد» و جواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجمله الشرط والجواب لا محل لها اعتراضيه بين كاد واسمها وبين خبرها. الشاهد فيه : قوله «رأى طالبوه مصعبا» حيث أخرج المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه. ومن شواهد هذه المسأله - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر : لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاعا بصاع وقول الآخر : ألا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جرّ من كلّ جانب وسنشد فى شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتى بعض شواهد لهذه المسأله ، ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء.

١٥٠- كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد***ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد(١)

ص: ١٠٧

١- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها. اللغة : «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، تقول : كسوت محمدا جبهه ، كما تقول : ألبست عليا قميصا «حلمه» الحلم : الأناه والعقل ، وهو أيضا تأخير العقوبه وعدم المعاجله فيها «سؤدد» هو السياده «ورقى» بتضعيف القاف - أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد ، والمرقاہ : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال - جمع ذروه ، وهى أعلى الشىء. الإعراب : «كسا» فعل ماض «حلمه» حلم : فاعل كسا ، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا : مفعول أول لكسا ، وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سؤدد» أثواب : مفعول ثان لكسا ، وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه «ورقى» فعل ماض «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «فى ذرى» جار ومجرور متعلق برقى. وذرى مضاف ، و «المجد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «كسا حلمه ذا الحلم ، ورقى نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميرا يعود على المفعول ؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبه جميعا ، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين ، خلافا لابن جنى - تبعا للأخفش - وللرضى ، وابن مالك فى بعض كتبه كذا قالوا. ونحن نرى أنه لا يبعد - فى هذا البيت - أن يكون الضمير فى «حلمه ، ونداه» عائدا على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد ؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم ؛ إذ اتسوا به وجعلوه قدوه لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغايه من هذه الصفه ، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود ؛ فافهم وأنصف.

وقوله :

١٥١- ولو أنّ مجداً أخذ الدهر واحداً*** من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً(١)

وقوله.

١٥٢- جزى ربّه عنيّ عدىّ بن حاتم*** جزاء الكلاب العاويات وقد فعل (٢).

ص: ١٠٨

١- البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثى مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصي ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله : أعين ألا ابكى سيد الناس ، واسفحى بدمع ، فإن أنزفته فاسكبى الدما اللغه : «أعين» أراد يا عيني ، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسره التي قبلها «اسفحى» أسيلى وصبى «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء «أخذ» كتب له الخلود ، ودوام البقاء. المعنى : يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياه مهما يكن نافعا لمجموع البشر. الإعراب : «لو» شرطيه غير جازمه «أن» حرف توكيد ونصب «مجدا» اسم أن ، وجمله «أخذ» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن. وأن مع دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاص محد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر» منصوب على الظرفيه الزمانيه ، وعامله أخذ «واحدا» مفعول به لأخذ «من الناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لواحد «أبقى» فعل ماض «مجده» مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجمله من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «مطعماً» مفعول به لأبقى. الشاهد فيه : قوله «أبقى مجده مطعماً» حيث أخرج المفعول - وهو قوله مطعماً - عن الفاعل ، وهو قوله «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظا ورتبه.

٢- البيت لأبي الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسبه ابن جنى إلى النابغه الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للنابغه الذبياني قصيده على هذا الروى. اللغه : «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، ويروى «الكلاب العاديات» - بالبدال بدال الواو - وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه. المعنى ؛ يدعو على عدى بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه. الإعراب : «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل ، ومضاف إليه «عنى» جار ومجرور متعلق بجزى «عدى» مفعول به لجزى «ابن» صفه لعدى ، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفه للكلاب «وقد» الواو للحال ، قد : حرف تحقيق «فعل» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربه ، والجمله في محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «جزى ربه .. عدى» حيث أخرج المفعول ، وهو قوله «عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله «ربه» ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

١٥٣- جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر***وحسن فعل كما يجزى سنمار(١)

ص: ١٠٩

١- نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لا حق. اللغة : «أبا الغيلان» كنيه لرجل لم أقف على تعريف له «سنمار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومي ، يقال : إنه الذي بنى الخورتق - وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ؛ لثلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتا ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : «جزانى جزاء سنمار» قال الشاعر (انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١ / ١٥٩ بتحقيقنا) : جزتنا بنو سعد بحسن فعالتنا جزاء سنمار ، وما كان ذائب الإعراب : «جزى» فعل ماض «بنوه» فاعل ، ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به ومضاف إليه «عن كبر» جار ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفه ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه ، وما : مصدرية «يجزى» فعل مضارع مبنى للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى ، و «ما» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا مبينا لنوع «جزى» ، وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابهها لجزاء سنمار. الشاهد فيه : قوله «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخرج المفعول ، وهو قوله «أبا الغيلان» عن الفاعل ، وهو قوله «بنوه» ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول. هذا ، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر : وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الأمر حيث قدم الفاعل - وهو قوله «أعماله» - على المفعول - وهو قوله «المرء» مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد. ولكثره شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش - وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال ، وابن مالك ، والمحقق الرضى - من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخلق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما ورد عن أهلها.

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسأله ، وذلك نحو «ضرب بعلمها صاحب هند» ، وقد نقل بعضهم فى هذه المسأله أيضا خلافا ، والحقّ فيها المنع.

* * *

ص: ١١٠

إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه و أخذ أحكامه

ينوب مفعول به عن فاعل

فيما له ، كنييل خير نائل (١)

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه ، فيعطى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه (٢) ، وذلك نحو «نيل خير نائل» .

ص: ١١١

١- «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينوب أيضا «فيما» مثله ، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنييل» الكاف جاره لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبنى للمجهول «خير نائل» نائب فاعل ، ومضاف إليه.

٢- الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جدا ، ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئا لفظيا أو معنويا. فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى : (فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم ، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس : علقت عرضا ، وعلقت رجلا غيرى ، وعلقت أخرى غيرها الرّجل فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مره منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبه ، وعرضا : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لى فهويتها. وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) ومنها كونه مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائده وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس في قولك «سرق اللص متاعى» فائده زائده في الإفهام على قولك «سرق متاعى» ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترب بالمفعول به في الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

فخير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : «نال زيد خير نائل» فحذف الفاعل - وهو «زيد» - وأقيم المفعول به مقامه - وهو «خير نائل» - ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : «خير نائل نيل» على أن يكون مفعولا مقديما ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التي بعده - وهي «نيل» ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر - والتقدير : «[نيل] هو» ، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول : «نيل».

* * *

تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول

فأول الفعل اضممن ، والمتصل

بالآخر اكسر فى مضى كوصل (1)

ص: ١١٢

١- «فأول» مفعول مقدم ، والعامل فيه «اضممن» الآتى ، وأول مضاف و «الفعل» مضاف إليه «اضممن» اضمم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «والمتصل» الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه «اكسر» الآتى «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالمتصل «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى مضى» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك - إلخ ، ووصل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف.

واجعله من مضارع منفتحاً

كيتتجى المقول فيه : يتتجى (١)

يضمّ أوّل الفعل الذى لم يسمّ فاعله مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضى ، ويفتح ما قبل آخر المضارع.

ومثال ذلك فى الماضى قولك فى وصل : «وصل» وفى المضارع قولك فى «يتتجى» : «يتتجى».

والثانى التالى تا المطاوعه

كالأول اجعله بلا منازعه (٢)

وثالث الذى بهمز الوصل

كالأول اجعلنه كاستحلى (٣).

ص: ١١٣

- ١- «واجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثان لا جعل «كيتتجى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت ليتتجى الذى قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «يتتجى» قصد لفظه : محكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول.
- ٢- «والثانى» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل الثانى «التالى» نعت للثانى «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وتا مضاف ، و «المطاوعه» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل الآتى «اجعله» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «بلا منازعه» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاريه ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف ، ومنازعه : مضاف إليه ، مجرور بالكسره المقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه العاريه ، وسكن لأجل الوقف.
- ٣- «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و «الذى» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، «الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لا جعل مقداً عليه «اجعلنه» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذى سبق مراراً.

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحا ببناء المطاوعه ضمّ أوله وثانيه ، وذلك كقولك في «تدحرج» : «تدحرج» وفي «تكسير» ؛ «تكسر» وفي «تغافل» : «تغوفل».

وإن كان مفتتحا بهمزه وصل ضمّ أوله وثالثه ، ذلك كقولك في «استحلى» : «استحلى» وفي «اقتدر» : «اقتدر» وفي «انطلق» : «انطلق».

واكسر أو اشمم فائلائيّ أعل

عينا ، وضمّ جا ك - «بوع» فاحتمل (1)

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتلّ العين سمع في فائه ثلاثه أوجه :

(1) إخلاص الكسر ، نحو «قيل ، وبيع» ومنه قوله :

١٥٤- حيكك على نيرين إذ تحاك ***تختبط الشوك ولا تشاك (2).

ص: ١١٤

١- «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشمم» مثله ، والجمله معطوفه على الجمله السابقه «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفا مضاف ، و «ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثلاثي ، والجمله في محل جر نعت لثلاثي «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ضم ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ضم».

٢- - البيت لراجز لم يعينوه. اللغه : «حيكك» نسجت ، وتقول : حاك الثوب محوكة حوكا وحياكة «نيرين» تشبه نير - بكسر النون بعدها ياء مثناه - وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانه والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديده ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنه معظم - إذا كان منسوجا على نيرين ، وقد روى في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» ونولين : مثني نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبه التي يلف عليها الحائك الشقه حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها. المعنى : وصف ملفحه أو حله بأنها محكمه النسج ، تامه الصفاقه ، وأنها إذا اصطدمت بالشواك لم يؤذها ولم يعلق بها. الإعراب : «حيكك» حيكك : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكك «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيكك ، وجمله «تحاك» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافه «إذ» إليها «تختبط» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا

تقدیره هی «الشواک» مفعول به لتختبط «ولا» نافیہ «تشاک» فعل مضارع مبنی للمجهول ، ونائب الفاعل ضمیر مستتر فیہ جوازا تقدیره هی. الشاهد فیہ : قوله «حیکت» حیث إنه فعل ثلاثی معتل العین ، فلما بناه للمجهول أخلص کسر فائه ، ویروی «حوکت علی نیرین» بالواو ساکنه ، وعلی هذا یكون شاهدا للوجه الثانی ، وهو إخلاص ضم الفاء.

١٥٥- ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت؟***ليت شبابا بوع فاشترت (١)

وهي لغه بنى دبير وبنى فقعس [وهما من فصحاء بنى أسد]. .

ص: ١١٥

١- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتا منها هذا البيت ، وهي قوله : يا قوم قد حوقلت أو دنوت وبعض حيقال الرجال الموت مالى إذا أجذبها صأيت أكبر قد عالنى أو بيت ليت ، وهل ينفع شيئاً ليت؟ ليت شبابا ... وقد روى أبو على القالى فى أماليه (١ - ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ، ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اه ، ولم يعينه أيضا. اللغه : «حوقلت» ضعفت وأصابنى الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ ؛ إذا صاح صياحا ضعيفا ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالنى» غلبنى وقهرنى وأعجزنى ، وفى روايه أبى على القالى * أكبر غيرنى ...* «أم بيت» يريد أم زوجه ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسما وأعربها وجعلها فاعلا- ، ومثل هذا - فى «ليت» - قول الشاعر : ليت شعرى ، وأين منى ليت؟ إن ليئا وإن لؤا عناء ومثله قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : ليت شعرى ، وهل يردنّ ليت؟ هل لهذا عند الرباب جزاء؟ وقول الآخر : ليت شعرى مسافر بن أبى عم رو ، وليت يقولها المحزون ونظيره - فى «لو» إذ قصد لفظها وجعلت اسما - قول الآخر : ألام على لو ، ولو كنت عالما بأذنان لو لم تفتنى أوائله الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفى «ينفع» فعل مضارع «شيئا» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجمله لا محل لها معترضه «ليت» حرف تمن مؤكداً للأول «شبابا» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ، والجمله فى محل رفع خبر ليت الأول «فاشترت» فعل وفاعل ، وجملتهما معطوفه بالفاء على جملة بوع. الشاهد فيه : قوله «بوع» فإنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغه جماعه من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبه ، وحكى عن هذيل .

(٣) والإشمام - وهو الإتيان بالفاء بحركه بين الضمّ والكسر - ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخطّ ، وقد قرىء في السبعه قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ) بالإشمام في «قيل ، وغيض».

* * *

وإن بشكل خيف لبس يجتنب

وما لباع قد يرى لنحو حبّ (١)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتلّ العين - بعد بنائه للمفعول - إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً.

فإن كان واوياً - نحو «سام» من السوم - وجب - عند المصنّف - كسر الفاء أو الإشمام ؛ فتقول : «سمت» ، [ولا يجوز الضم ؛

ص: ١١٧

١- «وإن» شرطيه «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لبس» نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول : مبتدأ «لباع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صله ما الموصوله «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيري ، ونحو مضاف ، و «حب» قصد لفظه : مضاف إليه.

فلا تقول : «سمت»؛ لثلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو «سمت العبد».

وإن كان يائياً - نحو «باع» من البيع - وجب - عند المصنف أيضاً - ضمّه أو الإشمام ؛ فتقول : «بعت يا عبد» ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : «بعت» ؛ لثلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو «بعت الثوب».

وهذا معنى قوله : «وإن بشكل خيف لبس يجتنب» أى : وإن خيف اللبس فى شكل من الأشكال السابقه - أعنى الضمّ ، والكسر ، والإشمام - عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه.

هذا ما ذكره المصنف ، والذي ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمام ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى.

وقوله : «وما لباع قد يرى لنحو حبّ» معناه أن الذى ثبت لفاء «باع» - من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام - يثبت لفاء المضاعف ، نحو «حبّ» ؛ فتقول : «حبّ» ، و «حبّ» وإن شئت أشممت.

وما لفا باع لما العين تلى

فى اختار وانقاد وشبه ينجلى (١)

ص: ١١٨

١- «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة ، وفا مضاف و «باع» قصد لفظه : مضاف إليه «لما» اللام جاره ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ ، وجمله «تلى» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجروره باللام «فى اختار» جار ومجرور متعلق بتلى «وانقاد ، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شبه ، والجمله فى محل جر نعت لشبه.

أى : يثبت - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كلّ فعل يكون على وزن «افتعل» أو «انفعل» - وهو معتلّ العين - ما يثبت لفاء «باع» : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو «اختار ، وانقاد» وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثه أوجه : الضمّ ، نحو «اختور» ، و «انقود» والكسر ، نحو «اختير» ، و «انقيد» والإشمام ، وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

يقوم مقام الفاعل : المصدر و الظرف و الجار و المجرور

وقابل من ظرف أو من مصدر

أو حرف جرّ بنيابه حرى (١)

تقدّم أن الفعل إذا بنى لما لم يسمّ فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل ، وأشار فى هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجارّ والمجرور مقامه ؛ وشرط فى كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنيابه ، أى : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابه ، كالظرف الذى لا يتصرّف ، والمراد به : ما لزم النصب على الظرفيه (٢) ، نحو «سحر» إذا أريد به سحر .

ص: ١١٩

١- «وقابل» مبتدأ ، وخبره قوله «حرى» فى آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على مصدر ومضاف إليه «بنيابه» جار ومجرور متعلق بحر «حر» خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل.

٢- الظروف على ثلاثه أنواع : النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفيه ، ولا يفارقها أصلاً ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر. والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفيه ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح التاء. وهذان النوعان يقال لكل منهما : «ظرف غير متصرف» ، والفرق بينهما ما علمت. والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفيه وعن الجر بمن ، إلى التأثير بالعوامل المختلفه : كزمن ، ووقت ، وساعه ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

يوم بعينه ، ونحو «عندك» فلا تقول : «جلس عندك» ولا «ركب سحر» ؛ لئلا تخرجهما عما استقرّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب ، وكالمصادر التي لا تتصرف ، نحو «معاذ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله» ؛ لما تقدّم في الظرف ، وكذلك ما لا فائده فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارّ] والمجرور ؛ فلا تقول : «سير وقت» ، ولا «ضرب ضرب» ، ولا «جلس في دار» لأنه لا فائده في ذلك.

ومثال القابل من كل منها قولك : «سير يوم الجمعة ، وضرب ضرب شديد ، ومرّ بزيد» (١).

ص: ١٢٠

١- حاصل الذى أوّماً إليه الشارح فى هذه المسأله أنه يشترط فى صحه جواز إنابه كل واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفا ، وثانيهما : أن يكون كل واحد منهما مختصا ؛ فإن فقد أحدهما واحدا من هذين الشرطين لم تصح نيابته. فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفيه والجر بمن إلى التأثير بالعوامل ، كما علمت مما أوضحناه لك قريبا. وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدريه إلى التأثير بالعوامل المختلفه ، وذلك كضرب وقتل وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدريه كمعاذ الله فإنه يصدر غير متصرف لا يقع إلا- منصوبا على المفعوليه المطلقه. وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافه ، أو وصف ، أو نحوهما. وأما المختص من المصادر فهو : ما كان دالا- على العدد ، أو على النوع ، أما نحو «ضرب ضرب» فهو غير مختص ، ولا يجوز نيابته عن الفاعل. ويشترط فى نيابه الجار والمجرور ثلاثه شروط ، أولها : أن يكون مختصا - بأن يكون المجرور معرفه أو نحوها - وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازما لطريقه واحده ، كمنذ ومنذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمه لجر المقسم به ، وثالثها : ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها فى الدلاله على التعليل ، ولهذا امتنعت نيابه المفعول لأجله.

ولا ينوب بعض هذى ، إن وجد

فى اللفظ مفعول به وقد یرد (١)

مذهب البصریین - إلا الأخفش - أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم یسم فاعله : مفعول به ، ومصدر ، وظرف ، وجرّ ومجرور - نعين إقامه المفعول به مقام الفاعل ؛ فتقول : ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير فى داره ، ولا يجوز إقامه غيره [مقامه] مع وجوده ، وما ورد من ذلك شاذّ أو مؤول.

ومذهب الكوفیین أنه يجوز إقامه غيره وهو موجود : تقدّم ، أو تأخّر ؛ فتقول : «ضرب ضرب شديد زيدا ، وضرب زيدا ضرب شديد» وكذلك فى الباقي ، واستدلوا لذلك بقراءه أبى جعفر (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) وقول الشاعر : «.

ص: ١٢١

١- «ولا» نافيه «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب ، وبعض مضاف ، واسم الإشاره فى «هذى» مضاف إليه «إن» شرطيه «وجد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «فى اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وجد فى اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تليل «یرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نيابه بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به فى اللفظ المستفاد من قوله «ولا ينوب - إلخ».

١- نسبوا هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله : وقد كفى من بدئه ما قد بدا وإن ثنى فى العود كان أحمدا اللغه : «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد ، تقول : ثنى يثنى - بوزن رمى يرمى - وأصل معناه جمع طرفى الحبل فصير ما كان واحدا اثنين «كان أحمدا» مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمه للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفع قدر «شفى» أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا «الغى» الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء - وهو الرشاد وإصابه الجاده. المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ، ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصله من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا- ذو الهدايه والرشد. الإعراب : «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامه جزمه حذف الألف ، والفتحه قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداه استثناء ملغاه «سيءا» مفعول به ليغن «ولا» الواو عاطفه ، ولا نافية «شفى» فعل ماض «ذا» مفعول لشفى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و «الغى» مضاف إليه «إلا» أداه استثناء ملغاه «ذو» فاعل شفى ، وذو مضاف ، و «هدى» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لم يعن بالعلياء إلا سيءا» حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله «بالعلياء» - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله «سيءا». والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيء ، والداعى لذلك أن القوافى كلها منصوبه ، فاضطراره لتوافق القوافى هو الذى دعاه وألجأه إلى ذلك. ومثل هذا البيت قول الراجز : وإنما يرضى المنيب ربّه ما دام معيّا بذكر قلبه ومحل الاستشهاد فى قوله «معنيا بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله «بذكر» - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله «قلبه» - بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوبا بعد ذلك كما هو ظاهر. والبيتان حجه للكوفيين والأخفش جميعا ؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضروره الشعريه.

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامه كل [واحد] منهما ؛ فتقول : ضرب في الدار زيد ، وضرب في الدار زيدا ، وإن لم يتقدم تعين إقامه المفعول به ، نحو «ضرب زيد في الدار» ؛ فلا يجوز «ضرب زيدا في الدار».

* * *

إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين فأيهما ينوب عن الفاعل؟

وباتفاق قد ينوب الثان من

باب «كسا» فيما التباسه أمن (١)

ص: ١٢٣

١- «وباتفاق» الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتي «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني ، وباب مضاف ، و «كسا» قصد لفظه : مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بينوب «التباسه» التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجمله من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجروره محلا بفي.

إذا بنى الفعل المتعدى إلى مفعولين لما لم يسم فاعله : فإما أن يكون من باب «أعطى» ، أو من باب «ظنَّ (1)» ؛ فإن كان من باب «أعطى» - وهو المراد بهذا البيت - فذكر المصنف أنه يجوز إقامه الأول منهما وكذلك الثاني ، بالاتفاق ؛ فتقول : «كسى زيد جبّه ، وأعطى عمرو درهما» ، وإن شئت أقت الثاني ؛ فنقول : «أعطى عمرا درهم ، وكسى زيدا جبّه».

هذا إن لم يحصل لبس بإقامه الثاني ، فإذا حصل لبس وجب إقامه الأول ، [وذلك نحو «أعطيت زيدا عمرا» فتعين إقامه الأول] فتقول : «أعطى زيد عمرا» ولا يجوز إقامه الثاني حيثئذ : لئلا يحصل لبس ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا ، بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن

ص: ١٢٤

١- قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. نحو ظننت زيدا قائما وعلمت أخاك مسافرا ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا- ظن وأخواتها. وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله «باب ظن» ، ومراد الناظم بقوله «فى باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت. وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذا النوع على ضربين ؛ لأن نصبه لأحد هذين المفعولين إما أن يكون على نزع الخافض ، كما فى قولك : اخترت الرجال محمدا ، وكما فى قوله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) الأصل اخترت من الرجال محمدا ، واختار موسى من قومه سبعين رجلا ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين. وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهما ، وأعطيت إبراهيم دينارا ، وكسوت محمدا جبّه. وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

اللّبس ؛ فإن عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفه والثاني نكره
تعين إقامه الأول ؛ فتقول : «أعطى زيد درهما» ، ولا يجوز عندهم إقامه الثاني ؛ فلا تقول : «أعطى درهم زيدا».

في باب «ظنّ ، وأرى» المنع اشتهر

ولا أرى منعا إذا القصد ظهر (1)

يعنى أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين الثانى منهما خبر فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل
كأرى وأخواتها - فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامه الأول ، ويمتنع إقامه الثانى فى باب «ظنّ» والثانى والثالث فى باب «أعلم»
؛ فتقول : «ظنّ زيد قائما» ولا يجوز «ظنّ زيدا قائم» وتقول : «أعلم زيد فرسك مسرجا» ولا يجوز إقامه الثانى ؛ فلا تقول : «أعلم
زيدا فرسك مسرجا» ولا إقامه الثالث ؛ فتقول : «أعلم زيدا

ص: ١٢٥

١- «فى باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و «ظن» قصد لفظه : مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن
«المنع» مبتدأ ، وجمله «اشتهر» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنا «منعا» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل لفعل محذوف
يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافه إذا إليها «ظهر»
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القصد ، والجمله من ظهر المذكور وفاعله لا- محل لها من
الإعراب تفسيريّه.

فرسك مسرج» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامه الثالث ، ونقل الاتفاق - أيضا - ابن المصنف .

وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنه لا- يتعين إقامه الأول ، لا- فى باب «ظنّ» ولا باب «أعلم» لكن يشترط ألا يحصل لبس ؛ فتقول : «ظنّ زيدا قائم ، وأعلم زيدا فرسك مسرجا» .

وأما إقامه الثالث من باب «أعلم» فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه ، وليس كما زعما ، فقد نقل غيرهما الخلاف فى ذلك (١) ؛ فتقول : «أعلم زيدا فرسك مسرج» .

فلو حصل لبس تعين إقامه الأول فى باب «ظن ، وأعلم» فلا- تقول : «ظنّ زيدا عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثانى ، ولا «أعلم زيدا خالد منطلقا» .

* * *

وما سوى النائب ممّا علّقا

بالرّافع التّصّب له محققا (٢)

ص: ١٢٦

١- حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاه أجازه بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الألفيه لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى مفعولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاه فى ثانى مفعولى علم .

٢- «وما» اسم موصول : مبتدأ أول «سوى النائب ، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لما ، والجمله لا محل لها صلة ما المجروره محلا بمن «بالرّافع» متعلق بقوله علق «النصب» مبتدأ ثان «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو «ما» فى أول البيت «محققا» حال من الضمير المستكن فى الخبر .

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا ، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدا (١) ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ، ونصبت الباقي ؛ فتقول : «أعطى زيد درهما ، وأعلم زيد عمرا قائما ، وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره».

* * *

ص: ١٢٧

١- يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصبا لها وهو مبني للمعلوم.

١- أركان الاشتغال ثلاثه : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطه ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثه شروط لا بد من بيانها. فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم فى الكلام - فخمسه : الأول : ألا يكون متعددا لفظا ومعنى : بأن يكون واحدا ، نحو زيدا ضربته ، أو متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ؛ فإن تعدد فى اللفظ والمعنى - نحو زيدا درهما أعطيته - لم يصح. الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر - نحو ضربته زيدا - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله. الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا - عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى. الرابع : كونه مفتقرا لما بعده ؛ فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكثفيا بالعامل المتقدم عليه. الخامس : كونه صالحا للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضه ؛ فنحو قوله تعالى : (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) ليس من باب الاشتغال ، بل (رَهْبَانِيَّةً) معطوف على ما قبله بالواو ، وجمله (ابتدعوها) صفة. وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان : الأول : أن يكون متصلا المشغول عنه ، فإن انفصل منه بفواصل لا- يكون لما بعده عمل فيما قبله - كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما - لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح. الثانى : كونه صالحا للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفا ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهه ، أو فعلا جامدا كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح. وأما الذى يجب تحققه فى المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنبيا من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه ، نحو زيدا ضربته ، أو مررت به ، ويصح أن يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه ، نحو زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه.

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل

عنه : بنصب لفظه ، أو المحل (١)

فالسابق انصبه بفعل أضمراً

حتماً ، موافق لما قد أظهر (٢)

الاشتغال : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل ، [قد] عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببته - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير «زيداً ضربته ، وزيداً مررت به» ومثال المشتغل بالسبب «زيداً ضربت غلامه» وهذا هو المراد بقوله : «إن مضمراً اسم - إلى آخره» والتقدير : إن شغل مضمراً اسم سابق فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمراً لفظاً نحو «زيداً ضربته» أو بنصبه محلاً ، نحو «زيداً مررت به» فكلاً واحداً من «ضربت ، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وصل إلى

ص : ١٢٩

١- «إن» شرطية «مضمراً» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن شغل مضمراً ، ومضمراً مضاف ، و «اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لاسم «فعلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمراً «عنه ، بنصب» متعلقان بشغل ، ونصب مضاف ، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه ، من إضافه المصدر لمفعوله ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

٢- «السابق» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فانصب السابق «انصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب ، وجمله «أضمراً» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، في محل جر نعت لفعل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : حتم ذلك ذلك حتماً «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق ، وجمله «أظهر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً باللام.

الضمير بنفسه ، و «مررت» وصل إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظا ومنصوب محلا ، وكل من «ضربت ، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لتسلط على «زيد» كما تسلط على الضمير ، فكنت تقول : «زيدا ضربت» فتنصب «زيدا» ويصل إليه الفعل بنفسه كما وصل إلى ضميره ، وتقول : «بزيد مررت فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وصل إلى ضميره ، ويكون منصوبا محلا كما كان الضمير.

وقوله «فالسابق انصبه - إلى آخره» معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئه المذكوره ؛ فيجوز لك نصب الاسم السابق ، واختلف النحويون في ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ؛ [لأنه لا يجمع بين المفسّر والمفسّر] ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك في «زيدا ضربته» : إن التقدير «ضربت زيدا ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيدا مررت به» : إن التقدير «جاوزت زيدا مررت به» (1) وهذا هو الذي ذكره المصنف. ي

ص: ١٣٠

١- اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمشغول به بلا واسطه ، وقد يكون لازما ناصبا للمشغول به معنى وهو مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال : فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورته واحده ، وهى أن يجتمع في العامل المشغول شيان هما : كونه متعديا بنفسه ، وكونه ناصبا لضمير الاسم المتقدم - نحو قولك : زيدا ضربته. ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه ، في ثلاث صور : الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازما ، والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيدا مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به. الثانيه : أن يكون العامل لازما ، والمشغول به اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا مررت بغلامه ؛ فإن التقدير : لايبست زيدا مررت بغلامه ، ولا- تقدره : «جاوزت زيدا مررت بغلامه» كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ، لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، وجاوز من معنى مر ، وليس من لفظه كما هو ظاهر. الثالثه : أن يكون العامل متعديا ، ولكنه نصب اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه. وهكذا تقدر في كل صورته من هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ، ويصح معه المعنى

والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفئ ، واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معا ؛ فإذا قلت : «زيدا ضربته» كان «ضربت» ناصبا ل- «زيد» وللهاء ، وردّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره ، وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى ، وردّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل.

* * *

المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه

والنصب حتم ، إن تلا السابق ما

يختصّ بالفعل : كإن وحيثما (١).

ص: ١٣١

١- «والنصب» مبتدأ «حتم» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «تلا» فعل ماض. فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا- السابق ما يختصّ بالفعل فالنصب واجب «السابق» فاعل لتلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «يختص» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من يختص وفاعله لا- محل لها صلة الموصول «بالفعل» جار ومجرور متعلق ب«يختص» «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كإن - إلخ ، «وحيثما» معطوف على «إن» المجروره محلا بالكاف.

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : «والنَّصْب حتم - إلى آخره» ومعناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداءه لا يليها إلا الفعل ، كأدوات الشرط (1) نحو إن ، وحيثما ؛ فتقول : «إن زيدا أكرمه أكرمك ، وحيثما زيدا تلقه فأكرمه» : فيجب نصب «زيدا» في المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه

ص: ١٣٢

١- الأدوات التي تختص بالفعل أربعه أنواع : الأول : أدوات الشرط كإن ، وحيثما ، نحو ما مثل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضروره الشعر ، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما : الأولى «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيا ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، والثانية : «إذا» مطلقا ، نحو إذا زيدا لقيته - أو تلقاه - فأكرمه . النوع الثاني : أدوات التحضيض ، نحو هلا زيدا أكرمه . النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو ألا زيدا أكرمه . النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو هل زيدا أكرمه ، فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

الأدوات ، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧- لا تجزعي إن منفس أهلكته *** فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي (١)ل

ص: ١٣٣

١- هذا البيت ساقط من أكثر النسخ. ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة ، وهو من كلمة للنمر بن توبل يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبدير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية ، فنحر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففي هذا يقول : قالت لتعدلني من الليل : اسمع ، سفه تبيتك الملامه فاهجعي لا تجزعي لغد ، وأمر غد له ، أتعجلين الشّر ما لم تمنعي قامت تبكي أن سبات لفتيه زقا وخاييه يعود مقطع اللغة : «لا تجزعي» لا تحزني ، والجزع هو : ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء ، وهو أيضا أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير ، وهو الشيء النفيس الذي يضمن أهله به «أهلكته» أذهبت وأفنيته «هلكت» مت. الإعراب : «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامه جزمه حذف النون. وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «إن» شرطية «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله «أهلكته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «إذا» الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل ، وجملتها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بعد» الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله «اجزعي» في آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا- محل لها من الإعراب. الشاهد فيه : قوله «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداء الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداء الفعل. وقيل : أن تقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» يروى برفعه. فأما روايه النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه ١ - ٦٨ ، ومفصل الزمخشري ١ - ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية ؛ لأن «منفسا» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا أهلكته. والرواية الثانية برفع «منفس» وهي روايه الكوفيين ، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ ، وجملة «أهلكته» خبره ، وهذا هو صريح عباره الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و «إذا» الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأدانين مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له ، فأما البصريون فلا يسلمون أولا روايه الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداء الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحدا من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداء الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعليه ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) وهذا هو الراجح ، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في تقدير العامل في المشغول عنه (في ص ٥١٨) ، ثم انظر ما ذكرناه في باب الفاعل

تقديره : «إن هلك منفس» (١) ، والله أعلم.

* * *

ص: ١٣٤

١- هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت ، ولو أنه قال : «وتقديره عند البصريين إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

المواضع التي يجب فيها رفعه

وإن تلا السابق ما بالابتدا

يختصّ فالرفع التزمه أبدا (١)

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد

ما قبل معمولا لما بعد وجد (٢)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع (٣) ؛ فيجب رفع .

ص: ١٣٥

١- «وإن» شرطيه «تلا» فعل ماض ، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول : مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق بيختص الآتى «يختص» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صله «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «أبدا» منصوب على الظرفيه ، والجمله من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسره.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعوليه المطلقه بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل - إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب تفسيريه «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد ، والجمله لا محل لها صله ما الواقع مفعولا به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صله «ما» الواقع فاعلا «معمولا» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد «وجد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله المجروره محلا باللام ، والجمله لا محل لها صله «ما» المجروره محلا باللام.

٣- للمؤلفين اختلاف فى اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشتطنا فى ضابط الاشتغال : أن العامل فى المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح فى ص ٥١٨) وفى هذا القسم لا يتم ذلك ، ألا ترى أن نحو قولك : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذف الضمير لم يعمل «يضرب» فى «زيد» المتقدم ؛ لأن المتقدم مرفوع ، والمتأخر يطلب منصوبا لا مرفوعا ، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكثر بهذا الضابط ، والحق هو الأول لما ذكرنا.

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداه تختص بالابتداء ، كإذا التي للمفاجأه ؛ فتقول : «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» برفع «زيد» - ولا تجوز نصبه ؛ لأن «إذا» هذه لا يقع بعدها الفعل : لا ظاهرا ، ولا مقدرًا.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعل المشتغل بالضمير أداه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، و «ما» النافية ، نحو «زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد هل تضربه ، وزيد ما لقيته» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها (1) ، ولا يجوز نصبه ؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل .

ص: ١٣٦

١- الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشره أنواع : (الأول) أدوات الشرط جميعها ، نحو زيد إن لقيته فأكرمه ، وزيد حيثما تلقه فأكرمه. (الثاني) أدوات الاستفهام جميعها ، نحو زيد هل أكرمته ، وعلى أسلمت عليه. (الثالث) أدوات التحضيض جميعها ، نحو زيد هلا- أكرمته ، وخالد ألا- تزوره. (الرابع) أدوات العرض جميعها ، نحو زيد ألا تكرمه ، وبكر أما تجيبه. (الخامس) لام الابتداء ، نحو زيد لأننا قد ضربته ، وخالد لأننا أحبه جبا جما. (السادس) «كم» الخبرية ، نحو زيد كم ضربته ، وإبراهيم كم نصحت له. (السابع) الحروف الناسخة ، نحو زيد إنى ضربته ، وبكر كأنه السيف مضاء عزيزه. (الثامن) الأسماء الموصولة ، نحو زيد الذى تضربه ، وهند التى رأيتها. (التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول ، نحو زيد رجل ضربته. (العاشر) بعض حروف النفي ؛ وهى «ما» مطلقا ، نحو زيد رجل ما ضربته ، «لا» بشرط أن تقع فى جواب قسم ، نحو زيد والله لا أضربه ؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و «لا» نحو زيد لم أضربه - أو كان حرف النفي هو «لا» وليس فى جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه - فإنه يترجح الرفع ولا يجب ؛ لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملا فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : «كذا إذا الفعل تلا - إلى آخره».

أى : كذلك يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل شيئا لا يرد ما قبله معمولا لما بعده ، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : «زيدا ما لقيت» أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر ؛ فيقول : «زيدا ما لقيته».

المواضع التي يترجح فيها نصبه

واختير نصب قبل فعل ذى طلب

وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب (١)

وبعد عاطف بلا فصل على

معمول فعل مستقرّ أولا (٢)

ص: ١٣٧

١- «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير ، وقبل مضاف و «فعل» مضاف إليه «ذى طلب» نعت لفعل ، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل ، وبعد مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجروره محلا بالإضافه.

٢- «وبعد» معطوف على بعد فى البيت السابق ، وبعد مضاف و «عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف و «فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولا» ظرف متعلق بمستقر.

هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يختار فيه النصب.

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على طلب - كالأمر ، والنهي ، والدعاء - نحو «زيدا اضربه ، وزيدا لا تضربه ، وزيدا رحمه الله» ؛ فيجوز رفع «زيد» ونصبه ، والمختار النصب (١).

وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداءه يغلب أن يليها الفعل (٢) ، كهمزه الاستفهام ، نحو «أزيدا ضربته» بالنصب والرفع ، والمختار النصب.

وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعليته ولم يفصل بين العاطف والاسم ، نحو «قام زيد وعمرا أكرمه»؟ فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختار النصب ؛ لتعطف جملة فعليته على جملة فعليته ، فلو فصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو «قام زيد وأما عمرو فأكرمه» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه ، والمختار الرفع كما سيأتي ، وتقول : «قام زيد وأما عمرا فأكرمه» فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دال على طلب.

ص: ١٣٨

١- إنما اختبر نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبيا - مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية - لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب.

٢- الأدوات التي يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزه الاستفهام (الثانية) «ما» النافية ؛ ففي نحو «ما زيدا لقيته» يترجح النصب (الثالثة) «لا» النافية ؛ ففي نحو «لا زيداً ضربته ولا عمرا» يترجح النصب (الرابعة) «إن» النافية ؛ ففي نحو «إن زيداً ضربته» - بمعنى ما زيداً ضربته - يترجح النصب أيضا.

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا

به عن اسم ، فاعطفن مخبرا (١)

أشار بقوله : «فاعطفن مخبرا» إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذى تقدم أنه القسم الخامس ، وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو «زيد قام وعمرو أكرمه» فيجوز رفع «عمرو» مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للعجز.

المواضع التي يترجح فيها رفعه

والرفع في غير الذى مرّ رجع

فما أبيض افعال ، ودع ما لم يبيح (٢)

ص: ١٣٩

١- «إن» شرطية «تلا» فعل ماض ، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا- «فعلا» مفعول به لتلا «مخبرا» نعت لفعل «به ، عن اسم» متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مخبرا» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

٢- «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق بترجح الآتى ، وغير مضاف و «الذى» اسم موصول : مضاف إليه «مر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة «رجح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول به مقدم لا فعل «أبيض» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيض ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبيح» مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

هذا هو الذى تقدم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران ويختار الرفع ، وذلك : كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو «زيد ضربته» فيجوز رفع «زيد» ونصبه ، والمختار رفعه ؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب ؛ لما فيه من كلفه الإضمار ، وليس بشيء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابن الشجرى فى أماليه على النصب قوله :

١٥٨- فارسا ما غادروه ملحما***غير زميل ولا نكس وكل (١)

ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء «جَنَّات».

ص: ١٤٠

١- البيت لامرأه من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ٣ - ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمه بن عبده ، وليس ذلك بشيء ، وبعد بيت الشاهد قولها : لو يشا طار به ذو ميعه لاحق الآطال نهى ذو خصل غير أن الباس منه شيمه وصروف الدهر تجرى بالاجل اللغه : «فارسا» هذه الكلمه تروى بالرفع وبالنصب ، وممن رواها بالرفع أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح «ما» زائده «غادروه» تركوه فى مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ؛ فهو فعيل بمعنى مفعول فى الأصل. ثم نقل إلى الاسميه «ملحم» بزنه المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا- يجد له مخلصا «الزميل» بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا : الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه : الضعيف الذى يقصر عن النجده وعن غايه المجد والكرم «الوكل» بزنه كتف - الذى يكل أمره إلى غيره عجزا «لو يشا - إلخ» معناه أنه لو شاء النجاه لأنجاه فرس له نشاط وسرعه جرى وحده ، والنهد : الغليظ ، والحصل : جمع خصله ، وهى ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس - إلخ» الشيمه : الطبيعه والسجيه والخليقه ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحداها صرف. الإعراب : «فارسا» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا «ما» حرف زائد لقصد التفخيم ، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس «غادروه» فعل وفاعل ومفعول به «ملحما» حال من الضمير المنصوب فى غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذاك «غير» حال ثان ، وغير مضاف و «زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى ، ونكس : معطوف على زميل «وكل» صفه لنكس. الشاهد فيه : قوله «فارسا ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله «فارسا» المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا- مرجح للنصب فى هذا الموضع ولا- موجب له ؛ فلما نصب «فارسا» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه - دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس ممتنع.

الفعل المتصل بضمير الاسم و المنفصل منه بحرف جر أو بإضافه سواء

وفصل مشغول بحرف جرّ

أو بإضافه كوصل يجرى (١)

يعنى أنه لا فرق فى الأحوال الخمسه السابقه بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول به نحو «زيد ضربته» أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو «زيد مررت به» أو بإضافه ، نحو «زيد ضربت غلامه» ، [أو غلام صاحبه] ، أو مررت بغلامه ، [أو بغلام صاحبه] ؛ فيجب النصب فى نحو «إن زيدا مررت به أكرمك» كما يجب فى «إن زيدا لقيته أكرمك» وكذلك يجب الرفع فى «خرجت فإذا زيد مرّ به عمرو» ويختار النصب فى «أزيدا مررت

ص: ١٤١

١- «فصل» مبتدأ ، وفصل مضاف و «مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «أو» عاطفه «بإضافه» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى «يجرى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ فى أول البيت ، والجمله من يجرى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

به؟» ويختار الرفع في «زيد مررت به» ويجوز الأمران على السواء في «زيد قام وعمرو مررت به» وكذلك الحكم في «زيد [ضربت غلامه ، أو] مررت بغلامه».

الوصف العامل كالفعل

وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل

بالفعل ، إن لم يك مانع حصل (١)

يعنى أن الوصف العامل في هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم ، والمراد بالوصف العامل : اسم الفاعل ، واسم المفعول.

واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو «زيد دراهمه» فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من لوصف الذى لا- يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو «زيدا أنا ضاربه أمس» ؛ فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا.

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه : الآن ، أو غدا ، والدرهم أنت معطاه» فيجوز نصب «زيد ، والدرهم» ورفعهما كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

ص: ١٤٢

١- «وسو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فى ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفا» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و «عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامه جزمه السكون على النون المحذوفه للتخفيف «مانع» فاعل يك «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مانع ، والجمله فى محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل.

واحترز بقوله : «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو «زيد أنا الضَّاربه» ؛ فلا يجوز نصب «زيد» ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسِّر عاملا فيه ، والله أعلم (١).

وعلقه حاصله بتابع

كعلقه بنفس الاسم الواقع (٢)

تقدّم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل ، نحو «زيدا ضربته» وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو «زيدا مررت به» ؛ أو بإضافه ، نحو «زيدا ضربت غلامه».

ص: ١٤٣

١- تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثه شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغه ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ؛ فإن واحدا منهما لا يسمى وصفا (الثاني) أن يكون هذا الوصف عاملا النصب على المفعوليه باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزله لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفه المشبهه واسم التفضيل (الثالث) ألا يوحد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل ؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصوله ، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرافا في ثلاثه أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغه ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل.

٢- «وعلقه» مبتدأ «حاصله» نعت لعلقه «بتابع» جار ومجرور متعلق بحاصله «كعلقه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بنفس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لعلقه المجرور بالكاف ، ونفس مضاف ، و «الاسم» مضاف إليه «الواقع» نعت للاسم.

وذكر في هذا البيت أن الملابسه بالتابع كالملايسه بالسببى ، ومعناه أنه إذ عمل الفعل فى أجنبى ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق : من صفه ، نحو «زيدا ضربت رجلا يحبه» أو عطف بيان ، نحو «زيدا ضربت عمرا أباه» أو معطوف بالواو خاصيه نحو «زيدا ضربت عمرا وأخاه» حصلت الملايسه بذلك كما تحصل بنفس السببى ، فينزل «زيدا ضربت رجلا يحبه» منزله «زيدا ضربت غلامه» وكذلك الباقي.

وحاصله أن الأجنبى إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببى ، والله أعلم.

ص: ١٤٤

تعريف الفعل المتعدي و علامته

علامه الفعل المتعدي أن تصل

«ها» غير مصدر به ، نحو عمل (١)

ينقسم الفعل إلى متعدّد ، ولزوم ؛ فالمتعدّي : هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، [نحو «ضربت زيدا»] واللازم : ما ليس كذلك ، وهو : ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر (٢) نحو «مررت بزيدا» أولا مفعول له ، .

ص: ١٤٥

١- «علامه» مبتدأ ، وعلامه مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «المتعدي» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، والتقدير : علامه الفعل المتعدي وصلك به ها - إلخ «ها» مفعول به لتصل ، وها مضاف و «غير» مضاف إليه ، وغير مضاف ، و «مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أي وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و «عمل» قصد لفظه : مضاف إليه .

٢- أكثر النحاء على أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدي ، واللازم ، ولا ثالث لهما ، وعبارته الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب ، ألا ترى أن الناظم يقول «ولازم غير المتعدي» والشارح يقول «واللازم ما ليس كذلك» وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين . ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدي ، والثاني اللازم ، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم ، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر ، نحو شكرته وشكرت له ونصحتة ونصحت له وما أشبههما وقد يقال : إن «كان» ليست خارجة عن القسمين ، بل هي متعدية ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين ، كما انه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن القسمين ، بل هي إما متعدية ، وحرف الجر في شكرت له زائد ، أو لازمه ، ونصبها للمفعول به في شكرته على نزع الخافض .

نحو «قام زيد» ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه : فعلا متعدّيا ، وواقعا ، ومجاوزا ، وما ليس كذلك يسمى : لازما ، وقاصرا ، وغير متعدّد ، و [يسمى] متعدّيا بحرف جر .

وعلامه الفعل المتعدّي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو «الباب أغلقته» .

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدى واللازم ؛ فلا تدل على تعدّي الفعل ؛ فمثال المتصلة بالمتعدى «الضرب ضربته زيدا» أى ضربت الضرب [زيدا] ومثال المتصلة باللازم «القيام قمته» أى : قمت القيام .

* * *

فانصب به مفعوله إن لم ينب

عن فاعل ، نحو تدبّرت الكتب (1) .

ص : ١٤٦

١- «فانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق بانصب «مفعوله» مفعول : مفعول به لانصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «ينب» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مفعوله ،؟؟؟ الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل»؟؟؟ مجرور متعلق بينب «نحو» خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو «تدبّرت»؟؟؟ فاعل «الكتب» مفعول به ، ونحو مضاف ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول فى قوله «فانصب به مفعوله» هو المفعول به ، لأمرين ؛ أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه . والمفعول المطلق . وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك فى نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقمت قياما ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابنى تأديبا ، وقمت إجلالا للأمير ، وتقول : لعبت الكرة أصيلا . وخرجت من الملعب ليلا .

شأن الفعل المتعدّي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو «تدبّرت الكتب» فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدّم ، نحو «تدبّرت الكتب».

وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم : «خرق الثوب المسمار» ولا- ينقاس ذلك ، بل يقتصر فيه على السماع (١) .

ص: ١٤٧

١- قال السيوطى فى همع الهوامع (١ / ١٨٦) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر : مثل القنافذ هداجون قد بلغت بحران أو بلغت سواتهم هجر فإن السوات هى المبالغة ، وسمع أيضا رفعهما ، قال : [إن من صاد عققا لمشوم] كيف من صاد عققان وبوم وسمع نصبهما ، قال : قد سالم الحيات منه القدا [الأفعوان والشجاع الشجاع] والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلك» اه وقال ابن مالك فى شرح الكافية : «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب المسمار ، ومنه قول الأخطل* مثل القنافذ ... البيت» اه. والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل ، والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغير لم يحصل إلا- فى حركات الإعراب ، لكن ذهب الجوهري إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغير إنما حصل فى المعنى. وهذا رأى لجماعه من النحاه ، وقد اختاره الشاطى. وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل.

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يتعدى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصلهما ذلك ، كأعطى وكسا.

والقسم الثانى : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، كأعلم وأرى.

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد ، كضرب ، ونحوه.

ولازم غير المعدى ، وحتم

لزوم أفعال السجايا ، كنهم (١)

كذا افعلل ، والمضاهى اقعنسسا ،

وما اقتضى : نظافه ، أو دنسا (٢)

أو عرضا ، أو طارح المعدى

لواحد ، كمدّه فامتدّا (٣).

ص : ١٤٨

١- «ولازم» خبر مقدم «غير» مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و «المعدى» مضاف إليه «وحتم» فعل ماض مبنى للمجهول «لزوم» نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و «أفعال» مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و «السجايا» مضاف إليه «كنهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير : وذلك كائن كنهم.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «افعلل» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «والمضاهى» معطوف على قوله «افعلل» السابق. وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه. وقوله «اقعنسسا» مفعوله ، وقد قصد لفظه «وما» اسم موصول : معطوف على المضاهى «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة. والجمله لا- محل لها صلة الموصول «نظافه» مفعول به لاقتضى «أو دنسا» معطوف على قوله نظافه.

٣- «أو عرضا» معطوف على قوله نظافه فى البيت السابق «أو طارح» أو : حرف عطف. وطارح : فعل ماض معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المعدى» مفعول به لطارح «لواحد» جار ومجرور متعلق بالمعدى «كمدّه» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير : وذلك كائن كمدّه «فاستدا» الفاء عاطفه ، امتد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو.

اللازم هو : ما ليس بمتعدّد ، وهو : ما لا- يتّصل به هاء [ضمير] غير المصدر ، ويتحقّم اللزوم لكل فعل دالّ على سجيّه - وهى الطبيعه - نحو : «شرف ، وكرم ، وظرف ، ونهم» وكذا كلّ فعل على وزن افعللّ ، نحو : «اقشعرّ ، واطمأنّ» أو على وزن افعللل ، نحو : «اقعنسس ، واحرنجم» أو دالّ على نظافه ك- «طهر الثوب ، ونظف» أو على دنس ك- «دنس الثوب ، ووسخ» أو دالّ على عرض نحو : «مرض زيد ، واحمرّ» أو كان مطاوعا لما تعدّى إلى مفعول واحد نحو : «مددت الحديد فامتدّ ، ودحرجت زيدا فتدحرج» واحترز بقوله : «لواحد» مما طواع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعديا إلى مفعول واحد ، نحو : «فهمت زيدا المسأله ففهمها ، وعلمته النحو فتعلمه».

* * *

يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف حرف الجر انتصب المجرور

وعدّ لازما بحرف جرّ

وإن حذف فالنصب للمنجرّ (١)

ص: ١٤٩

١- «وعدّ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لازما» مفعول به لعدّ «بحرف» جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و «جر» مضاف إليه «وإن» شرطيه «حذف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حرف جر «فالنصب» الفاء لربط الجواب بالشرط. النصب : مبتدأ «للمنجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط.

نقلا ، وفي «أن» «وأن» يطرد

مع أمن لبس : كعجبت أن يدوا (١)

تقدّم أن الفعل المتعدّي يصل إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : «مررت بزيدا»
وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ، نحو : «مررت زيدا» قال الشاعر :

١٥٩- تمرّون الدّيار ولم تعوجوا***كلامكم علىّ إذا حرام (٢)

ص: ١٥٠

١- «نقلا» مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله «حذف» وتقديره منقولاً «وفي أن» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و «أمن» مضاف إليه ، وأمن مضاف و «لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جاره لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامه نصبه حذف النون ، وواو الجماعه فاعله ، و «أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفه ، والتقدير : عجبت من وديهم - أي إعطائهم الدبه - والجار والمجرور متعلق بعجب.

٢- البيت لجرير بن عطيه بن الخطفي. اللغة : «تعوجوا» يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا - كقال يقول قولاً ومقالاً - إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه. وروايه الديوان*
أتمضون الرسوم ولا- نحيا*. الإعراب : «تمرّون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرّون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال ، ولم : نافية جازمه ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف النون ، وواو الجماعه فاعل ، والجمله في محل نصب حال «كلامكم» كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «على» جار ومجرور متعلق بحرام «حرام» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «تمرّون بالديار» حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا ، فنصبه ، وأصل الكلام «تمرّون بالديار» ويسمى ذلك : «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه في سعه الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من «أن» المؤكده مع اسمها وخبرها ، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها. ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي : غضبت أن نظرت نحو نساء ليس يعرفنني مررن الطّريقا ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطّريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب ؛ وذلك في قوله «غضبت أن نظرت» وأصله : غضبت من أن نظرت.

أى : تمزّون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أنّ» و «أن» بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن عليّ ابن سليمان البغداديّ وهو] الأَخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياسا ، بشرط تعيّن الحرف ، ومكان الحذف ، نحو : «بريت القلم بالسكين» فيجوز عنده حذف الباء ؛ فتقول : «بريت القلم السكين» فإن لم يتعيّن الحرف لم يجز الحذف ، نحو : «رغبت في زيد» فلا يجوز حذف «في» ؛ لأنه لا يدري حينئذ : هل التقدير «رغبت عن زيد» أو «في زيد» وكذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف لم يجز ، نحو «اخترت القوم من بني تميم» فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : «اخترت القوم بني تميم» ؛ إذ لا يدري : هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم» أو «اخترت من القوم بني تميم».

وأما «أنّ ، وأن» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياسا مطّردا ، بشرط أمن اللبس ، كقولك «عجبت أن يدوا» والأصل «عجبت من أن يدوا» أى : من أن يعطوا الدّيه ، ومثال ذلك مع أنّ - بالتشديد - «عجبت من أنّك قائم» فيجوز حذف «من» فتقول : «عجبت أنّك قائم» ؛ فإن حصل لبس لم يجز

الحذف ، نحو «رغبت في أن تقوم» أو «رغبت[في أنك قائم] فلا- يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس.

واختلف في محل «أنّ ، وأن» - عند حذف حرف الجرّ - فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب (1) ، وذهب سيويه إلى تجويز الوجهين . .

ص: ١٥٢

١- أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله في محل نصب بعد حذف حرف الجر الذي كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين : أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآيه ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورا ، فمتى حذف من الكلام زال عمله. وثاني الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أن» و «أن» فنحن متفقون على أن الاسم الذي كان مجرورا به ينصب كما في بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما في قول ساعده بن جؤيه الهذلي : لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه ، كما عسل الطّريق الثّعلب وكما في قول المثلث جريير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيره : آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه والحبّ يأكله في القرية السّوس أراد الأول : كما عسل في الطريق ، وأراد الثاني : آليت على حب العراق ، فلما حذف حرف الجر نصبا الاسم الذي كان مجرورا ؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن. وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسماع عن العرب. فمن ذلك قول الفرزدق من قصيده يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومي : وما زرت ليلي أن تكون حبيبه إلّى ، ولا- دين بها أنا طالبه فقوله «ولا دين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من «أن تكون - إلخ» وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب. وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف. وذلك في قوله. إذا قيل : أئىّ الناس شرّ قبيله؟ أشارت كليب بالأكفّ الأصابع أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف «إلى» أبقى «كليب» على جره. فلما رأى سيويه - رحمه الله! - تكافؤ الأدله ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما.

وحاصله : أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ، ثم إن كان المجرور غير «أنّ ، وأن» لم يجر حذف حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان «أنّ ، وأن» جاز [ذلك] قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل في المعنى، و قد يجب ذلك، و قد يمتنع

والأصل سبق فاعل معنى كمن

من «ألْبَسَن من زاركم نسج اليمن» (١)

إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصل ؛ فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، نحو «أعطيت زيدا درهما» فالأصل تقديم «زيد»

ص: ١٥٣

١- «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، و «فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن - إلخ «من» حرف جر ، ومجرور ، قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألْبَسَن» فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» اسم موصول : مفعول أول لألبس «زاركم» زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا- محل لها صلة «نسج» مفعول ثان لألبس ، ونسج مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

على «درهم» لأنه فاعل في المعنى ؛ لأنه الآخذ للدرهم ، وكذا «كسوت زيدا جبّه» و «ألبن من زاركم نسج اليمن» ف- «من» : مفعول أول ، و «نسج» : مفعول ثان ، والأصل تقديم «من» على «نسج اليمن» لأنه اللابس ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معني ، لكنه خلاف الأصل.

ويلزم الأصل لموجب عرى

وترك ذاك الأصل حتما قد يرى (١)

أى : يلزم الأصل - وهو تقديم الفاعل في المعنى - إذا طرأ ما يوجب ذلك ، وهو خوف اللبس ، نحو «أعطيت زيدا عمرا» فيجب تقديم الآخذ منهما ، ولا يجوز تقديم غيره ؛ لأجل اللبس ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا- في المعنى ، وتأخير ما هو فاعل في المعنى ، نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا- في المعنى ؛ فلا- تقول : «أعطيت صاحبه الدرهم» لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه [وهو ممتنع] والله أعلم (٢).

ص: ١٥٤

١- «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «لموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى موجب ، والجمله في محل جر نعت لموجب «وترك» مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «حتما» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترك ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثانى - اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - ثلاثه أحوال ؛ الحاله الأولى يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى ، والحاله الثانیه يجب فيها تقديم المفعول في المعنى ، والحاله الثالثه يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنين لك مواضع كل حاله منها تفصيلا. أما الحاله الأولى فلها ثلاثه مواضع ؛ أولها : أن يخاف اللبس ، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا- في المعنى ، وذلك نحو «أعطيت زيدا عمرا» وثانيهما : أن يكون المفعول في المعنى محصورا فيه ، نحو قولك «ما كسوت زيدا إلا جبّه» ، وما أعطيت خالدا إلا درهما» وثالثها : أن يكون الفاعل في المعنى ضميرا والمفعول في المعنى اسما ظاهرا نحو «أعطيتك درهما». وأما الحاله الثانیه فلها ثلاثه مواضع أيضا ؛ أولها : أن يكون الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول في المعنى نحو «أعطيت الدرهم صاحبه» ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، وثانيها : أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورا فيه ، نحو قولك «ما أعطيت الدرهم إلا

زيدا» وثالثها : أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرا والفاعل في المعنى اسما ظاهرا ، نحو قولك «الدرهم أعطيته بكرا»
وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولك «أعطيت زيدا ماله» يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا
؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظا فقد عاد على متقدم رتبة.

يجوز حذف الفضله إن لم يضر حذفها

وحذف فضله أجز ، إن لم يضر

كحذف ما سيق جوابا أو حصر (١)

الفضله : خلاف العمده ، والعمده : ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضله : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حذف الفضله إن لم يضر ، كقولك

ص: ١٥٥

١- «وحذف» مفعول به مقدم لأجز ، وحذف مضاف و «فضله» مضاف إليه «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «لم» جازمه نافية «يضر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضله فأجزه «كحذف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كحذف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «سيق» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «جوابا» مفعول ثان لسبق «أو» عاطفه «حصر» فعل ماض مبني للمجهول معطوف على سيق.

فى «ضربت زيدا»: «ضربت» بحذف المفعول به ، وكقولك فى «أعطيت زيدا درهما»: «أعطيت» ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ
أَعْطَى وَاتَّقَى) و «أعطيت زيدا» ، ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) و «أعطيت درهما» قيل : ومنه قوله تعالى :
(حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير - والله أعلم - حتى يعطوكم الجزية ، فإن ضَرَّ حذف الفضله لم يجر حذفها ، كما إذا وقع المفعول
به فى جواب سؤال ، نحو أن يقال : «من ضربت؟» فتقول : «ضربت زيدا» أو وقع محصورا ، نحو «ما ضربت إلَّا زيدا» ؛ فلا يجوز
حذف «زيدا» فى الموضوعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجواب ، ويبقى الكلام فى الثانى دالًّا على نفي الضرب مطلقا ، والمقصود
نفيه عن غير «زيد» ؛ فلا يفهم المقصود عند حذفه.

يجوز حذف ناصب الفضله إذا دل عليه دليل

ويحذف الناصبها ، إن علما ،

وقد يكون حذفه ملتزما (١)

يجوز حذف ناصب الفضله إذا دل عليه دليل ، نحو أن يقال : «من ضربت؟» فتقول : «زيدا» التقدير : «ضربت زيدا» فحذف
«ضربت» ؛ لدلاله ما قبله عليه ، وهذا الحذف جائز ، وقد يكون واجبا كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو «زيدا ضربته» التقدير :
«ضربت زيدا ضربته» فحذف «ضربت» وجوبا كما تقدم ، والله أعلم. ون

ص: ١٥٦

١- «ويحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «الناصبها» الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله
ضمير مستتر فيه ، و «ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضله مفعول به «إن» شرطيه «علما» فعل ماضى مبنى للمجهول. فعل الشرط ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناصب «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف :
اسم يكون وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزما» خبر يكون

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل

قبل فلولواحد منهما العمل (١)

والثان أولى عند أهل البصره

واختار عكسا غيرهم ذا أسره (٢)

ضابط التنازع

التنازع عباره عن توجه عاملين إلى معمول واحد (٣) ، نحو «ضربت

ص: ١٥٧

١- «إن» شرطيه «عاملان» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن اقتضى عاملان «اقتضيا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره «في اسم» جار ومجرور متعلق باقتضى «عمل» مفعول به لاقتضى ، وقد وقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «قبل» ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا- من قوله عاملان: أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضيم فى محل نصب «فللواحد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد «العمل» مبتدأ مؤخر

٢- «والثانى» مبتدأ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و «أهل» مضاف إليه ، وأهل مضاف ، و «البصره» مضاف إليه «واختار» فعل ماض «عكسا» مفعول به لاختار «غيرهم» غير : فاعل اختار. وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه «ذا» حال من غيرهم ، وذا مضاف و «أسره» مضاف إليه ، وهو بضم الهمزه والمراد به ذا قوه ، وأصله - بضم الهمزه - الدرع الحصينه ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزه ، والأسره - بالفتح - الجماعه القويه.

٣- قد يكون العاملان المتنازعان فعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل فى العمل ، وذلك بأن يكونا اسمى فاعلين ، نحو قول الشاعر : *عهدت مغيثا مغنيا من أجرته* فمن : اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، أو بأن يكونا اسمى مفعول كقول كثير : قضى كَلَّ ذى دين فوقى غريمه وعزّه ممطول معنى غريمها أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجت من حبك وتقديرك زيदा ، أو بأن يكونا اسمى تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ؛ فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى (هاؤُمُ اقْرَؤْا كِتَابِيَهٗ) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر : لقد علمت أولى المغيره أننى لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا فقوله «مسمعا» اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و «الضرب» ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل متصرف

وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل. ويشترط في العاملين - سوى ما فصلنا - شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما ارتباط ؛ فلا- يجوز أن تقول «قام قعد أخوك» إذ لا- ارتباط بين الفعلين : والارتباط يحصل بواحد من ثلاثه أمور : (الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت (الثاني) أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ) و (كَمَا ظَنَنْتُمْ) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا. (الثالث) أن يكون جوابا للأول ، نحو قوله تعالى (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) ونحو قوله جل شأنه : (آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا). ويشترط في العاملين أيضا : أن يكون كل واحد منهما موجها إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر : *أتاك أتاك الللاحقون احبس احبس* فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجها إلى قوله «اللاحقون» ؛ إذ لو توجه كل واحد إليه لقال : أتوك أتاك الللاحقون ، أو لقال : أتاك أتوك الللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثاني تأكيد له ، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال وذلك لأن كلا من «كفاني» و «لم أطلب» ليس متوجها إلى قوله «من المال» إذ لو كان كل منهما متوجها إلى لصار حاصل المعنى : كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت : ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي وإنما قوله «قليل من المال» فاعل كفى ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله «ولم أطلب» فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك. ويشترط في العاملين أيضا : أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثله التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح ، فإن تقدم المعمول إما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوبا فإن تقدم وكان مرفوعا نحو قولك «زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل في ضميره ، وإن كان منصوبا نحو قولك «زيدا ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين ، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور ، أولا معمول له أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك «ضربت زيدا وأهنت» فهو معمول للسابق عليه منهما ، وللمتأخر عنه معمول محذوف بدل عليه المذكور ، وقد أشار الشارح إشاره وجيزه إلى هذا الشرط.

وأكرمت زيدا» فكلّ واحد من «ضربت» و «أكرمت» يطلب «زيدا» بالمفعوليه ، وهذا معنى قوله : «إن عاملان - إلى آخره».

وقوله : «قبل» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مثّلنا ، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله : «فللواحد منهما العمل» معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره ، كما سيدكره.

ص: ١٥٩

خلاف النجاه في ترجح أى العاملين و وجه ذلك

ولا- خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأولى منهما (١).

فذهب البصريون إلى أنّ الثانى أولى به ؛ لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به ؛ لتقدمه.

العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم، وإذا كان العامل في الظاهر هو ثانى العاملين لم يضم مع أولهما إلا المرفوع

وأعمل المهمل في ضمير ما

تنازعا ، والتزم ما التزم (٢).

ص: ١٦٠

١- رأى البصريون أن إعمال ثانى العاملين أولى من إعمال الأول منهما ثلاث حجج : الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهى العله التى ذكرها الشارح. الثانية : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل - وهو المتقدم - ومعموله - وهو الاسم الظاهر - بأجنبى من العامل ، وهو ذلك العامل الثانى ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر فى هذا الباب للضروره التى ألجأت إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل. الثالثه : أنه يلزم على إعمال العامل الأول فى لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى - وهى جملة العامل الأول مع معموله - قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل. ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى لعتين : الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكرا ، وهى التى ذكرها الشارح. والثانيه : أنه يترتب على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول المذكور أن تضمير ضميرا فى العامل الأول منهما ؛ فيكون فى الكلام الإضممار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ، وخلاف الأصل عند البصريين. ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب. ثم إنه قد يوجد فى الكلام ما يوجب إعمال الثانى كما فى قولك : ضربت بل أكرمت زيدا ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما فى قولك : لا أكرمت ولا قدمت زيدا.

٢- «وأعمل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «فى ضمير» جار ومجرور متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «تنازعا» فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة.

أى : إذا أعملت أحد العاملين فى الظاهر وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل فى ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه ، كالفاعل ، وذلك كقولك : «يحسن ويسىء ابناك» فكل واحد من «يحسن» و «يسىء» يطلب «ابناك» بالفاعليه ، فإن أعملت الثانى وجب أن تضممر فى الأول فاعله ؛ فتقول «يحسنان ويسىء ابناك» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : «يحسن ويسينان ابناك» ومثله «بغى واعتديا عبداك» وإن أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : «بغيا واعتدى عبداك» ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول «يحسن ويسىء ابناك» ولا «بغى واعتدى عبداك» لأن تركه (٢) يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل

ص: ١٦١

١- «كيحسنان» الكاف جاره لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل «ويسىء» فعل مضارع «ابناكا» ابنا : فاعل يسىء مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماض «واعتديا» فعل وفاعل «عبداكا» فاعل بغى ، ومضاف إليه.

٢- يريد أن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير ليصح ؛ فإن ترك الإضمار لا يؤدى إلى حذف الفاعل فقط ؛ لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظور.

ملتزم الذكر ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف ، بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل ، وأجازه الفراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني ؛ فلا تقول : «يحسان ويسى ابنك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

ولا تجيء مع أول قد أهملًا

بمضمر لغير رفع أوهلا (١)

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر

وأخرنه إن يكن هو الخبر (٢).

ص: ١٦٢

١- «ولا» ناهية «تجىء» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و «أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملًا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أول ، والجمله في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجىء «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتى ، وغير مضاف ، و «رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجمله في محل جر صفة لمضمر.

٢- «بل» حرف عطف ، ومعناه - هنا - الانتقال «حذفه» حذف : مفعول مقدم لالزم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن. وغير مضاف و «خبر» مضاف إليه «وأخرنه» الواو عاطفه ، آخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لآخر «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط. واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضمر «هو» ضمير فصل لا- محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخرنه.

تقدّم أنه إذا عمل أحد العاملين في الظاهر وأهمّل الآخر عنه أعمل في ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا- فرق في وجوب الإضمار - حينئذ - بين أن يكون المهمل الأوّل أو الثاني ، فتقول : «يحسنان ويسىء ابناك ، ويحسن ويسيثان ابناك»

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمله في الأصل - وهو مفعول «ظن» وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : «إن يكن هو الخبر» - أولا ، فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالب له هو الأوّل ، أو الثاني ، فإن كان الأوّل لم يجز الإضمار ؛ فتقول «ضربت وضربني زيد ، ومررت ومرّ بي زيد» ولا تضمّر فلا تقول : «ضربته وضربني زيد» ولا «مررت به ومرّ بي زيد» وقد جاء في الشعر ، كقوله :

١٦٠- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب *** جهارا فكن في الغيب أحفظ للعهد(١)

وألغ أحاديث الوشاه ؛ فقلما

يحاول واش غير هجران ذى ود.

ص: ١٦٣

١- البيتان من الشواهد التي لم تقف لأحد على نسبتها لقائل معين. اللغة : «جهارا» بزنه كتاب - أي عيانا ومشاهده ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا وكلمت فلانا جهرا وجهارا. وجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك في معنى العلقن ، قال الله تعالى : (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ) وقال الأَخفش في قوله تعالى : (حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) أي عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصله ما استتر عنك ولم تره ، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا «أحفظ للعهد» يروى في مكانه «أحفظ للود» والود - بضم الواو في المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح المحبة «ألغ» يريد لا- تجعلن لكلام الوشاه سبيلا إلى قلبك «الوشاه» جمع واش. وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادته الشيء بحيلة. المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقه ، وكان كل واحد منكما يعمل في العلقن على إرضاء صاحبه ؛ فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبه صديقك عنك ، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاه ؛ فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقه وتعكير صفوها. الإعراب : «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجمله «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان ، والجمله من كان ومعموليها في محل جر بإضافه إذا إليها ، وهي جمله الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، وجمله يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفه على جمله ترضيه التي قبلها «جهارا» منصوب على الظرفيه تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، وسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ. الشاهد فيه : قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - وهما «ترضى» و «يرضى» - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله «صاحب» - وقد تنازع كل من «ترضى» و «يرضى» ذلك الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولا به. والثاني يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء ، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا

يعمل الأول فى الضمير ؛ لأن هذا الضمير فضله يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر. والإضمار قبل الذكر لا يجوز. وقد ارتكبه الشاعر ، من غير ضروره ملجئه إلى ارتكاب هذا المحذور ؛ فإنهم إنما أجازوا - فى هذا الباب - الإضمار قبل الذكر ، إذا كان الضمير فاعلا ، مثلا ؛ لأنه لا يستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضروره يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا.

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضممار ؛ فتقول : «ضربنى وضربته زيد ، ومَرَّ بى ومررت به زيد» ولا يجوز الحذف ؛ فلا تقول «ضربنى وضربت زيد» ولا «مَرَّ بى ومررت زيد» ، وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦١- بعكاظ يعشى الناظرين ***- إذا هم لمحوا - شعاعه (١)

والأصل «لمحوه» فحذف الضمير ضروره ، وهو شاذ ، كما شذَّ عمل المهمل الأول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمده فى الأصل.

ص: ١٦٥

١- البيت لعانكه بنت عبد المطلب عمه النبى صَلَّى الله عليه و [آله] و سلم ، من كلمه رواها أبو تمام حبيب بن أوس فى ديوان الحماسه (انظر شرح التبريزى : ٢ / ٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها : سائل بنا فى قومنا وليكف من شرّ سماعه قيسا ، وما جمعوا لنا فى مجمع باق شناعه فيه السَيِّئُور والقنا والكبش ملتمع قناعه اللغه : «عكاظ» بزنه غراب - موضع كانت فيه سوق مشهوره ، يجتمع فيها العرب للتجاره ، والمفاخره «يعشى» مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا «لمحوا» ماض من اللمح ، وهو سرعه إبصار الشىء «شعاعه» بضم الشين - ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الحبال ، والضمير الذى أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذى ذكرته فى البيت السابق على هذا البيت. المعنى : تريد أن أشعه سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكنى بذلك عن كثره السلاح وقوه بريقه ولمعانه. الإعراب : «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها «جمعوا» فى البيت السابق «يعشى» فعل مضارع «الناظرين» مفعول به ليعشى «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحواهم «لمحوا» فعل ماض وفاعله ، والجمله لا محل لها من الإعراب مفسره «شعاعه» شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضمه الظاهره ، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «يعشى ... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» والفعل الأول - وهو «يعشى» - يطلبه فاعلا له ، والفعل الثانى - وهو «لمحوا» - يطلبه مفعولا ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثانى فى ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضروره ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما «يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى فى البيت. ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضروره وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضممار قبل الذكر ، وفى حذفه فساد ، وهو تهيهه العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير عله ولا سبب موجب له. وذهب قوم إلى أن حذف الضمير فى مثل هذه الحال جائز فى سعه الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضله لا يجب ذكرها.

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمده فى الأصل ، فإن كان عمده فى الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثانى ؛ فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخرًا ؛ فتقول : «ظننى وظننت زيدا قائما إياه» وإن كان الطالب له هو الثانى أضمّرتَه : متصلا كان ، أو منفصلا ؛ فتقول : «ظننت وظنّنيه زيدا قائما ، وظننت وظنّنى إياه زيدا قائما».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع - وهو المنصوب والمجرور - فلا تقول : «ضربته وضربنى زيد» ، ولا مررت به ومرّ بى زيد» بل يلزم الحذف ؛ فتقول : «ضربت وضربنى زيد ، ومررت ومرّ بى زيد» إلا إذا كان المفعول خبرا فى الأصل ؛ فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخرًا ؛ فتقول «ظنّنى وظننت زيدا قائما إياه».

ص: ١٦٦

ومفهوما أن الثاني يؤتى معه بالضمير مطلقا : مرفوعا كان ، أو مجرورا ، أو منصوبا ، عمدته في الأصل أو غير عمدته.

وأظهر ان بكن ضمير خيرا

لغير ما يطابق المفسرا (١)

نحو أظنّ ويظنّاني أخوا

زيدا وعمرا أخوين في الرّخا (٢)

أى : يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرا إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسره ؛ لكونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ومفسره مثني ، نحو «أظنّ ويظنّاني زيدا وعمرا أخوين» ف- «زيدا» : مفعول أول لأظنّ ، و «عمرا» : معطوف عليه ، و «أخوين» : مفعول ثان لأظنّ ، والياء : مفعول أول ليظنّان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتيت به ضميرا فقلت : «أظنّ ويظنّاني إياه زيدا وعمرا أخوين» ي

ص: ١٦٧

١- «أظهر» فعل أمر مبني على السكون ، وكسر للتخلص من النقاء الساكنين وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبرا» خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول «المفسرا» مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسما ظاهرا.

٢- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو «أظنّ» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ويظنّاني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثان ليظنّاني «زيدا» مفعول أول لأظنّ «وعمرا» معطوف عليه «أخوين» مفعول ثان لأظنّ «في الرّخا» تنازع فيه كل من «أظنّ» و «يظنّاني»

لكان «إياه» مطابقا للياء ، فى أنهما مفردان ، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين» ؛ لأنه مفرد ، و «أخوين» مثنى ؛ فتفوت مطابقه المفسّر للمفسّر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت «أظن ويظنانى إياهما زيدا وعمرا أخوين» حصلت مطابقه المفسّر للمفسّر ؛ [وذلك] لكون «إياهما» مثنى ، و «أخوين» كذلك ، ولكن تفوت مطابقه المفعول الثانى - الذى هو خبر فى الأصل - للمفعول الأول - الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لكون المفعول الأول مفردا ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو «إياهما» ، ولا بد من مطابقه الخبر للمبتدأ ، فلما تعذرت [المطابقه] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : «أظن ويظنانى أخوا زيدا وعمرا أخوين» ؛ ف- «زيدا وعمرا أخوين» : مفعولا- أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و «أخوا» مفعوله الثانى ، ولا تكون المسأله - حينئذ - من باب (1) التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عمل فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعى به جانب المخبر عنه ؛ فتقول : «أظن ويظنانى إياه زيدا وعمرا أخوين» وأجازوا أيضا الحذف ؛ فتقول : «أظن ويظنانى زيدا وعمرا أخوين».

ص: ١٤٨

١- القول بأن هذه المسأله حينئذ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبه للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم توجه مطالبه كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن ، ولم يتوجه إليه يظنانى ؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول ؛ فإنه لا- يطلب مفعولا- ثانيا إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول. ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا : إن اشتراط صحه توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا- بالنظر إلى الأفراد والتنبيه ، ولا- بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت «ضربنى وضربت زيدا» لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى «زيدا» المنصوب ، ولو قلت «ضربنى وضربته زيدا» لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع؟

المصدر اسم ما سوى الزّمان من

مدلولي الفعل كأمن من أمن (١)

الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان ؛ ف- «قام» يدل على قيام في زمن ماض ، و «يقوم» يدل على قيام في الحال أو الاستقبال ، و «قم» يدل على قيام في الاستقبال ، والقيام هو الحدث - وهو أحد مدلولي الفعل - وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : «ما سوى الزمان من مدلولي الفعل» فكأنه قال : المصدر اسم الحدث كأمن ؛ فإنه أحد مدلولي أمن .

تعريف المفعول المطلق

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعه ، أو عدده ، نحو «ضربت ضربا ، وسرت سير زيدا ، وضربت ضربتين» .

وسمى مفعولا- مطلقا لصدق «المفعول» عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

بمثله او فعل او وصف نصب

وكونه أصلا لهذين انتخب (٢).

ص: ١٦٩

١- «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و «الزمان» مضاف إليه «من مدلولي» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولي مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أي : وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر .

٢- «بمثله» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه «أو فعل ، أو وصف» معطوفان على مثل «نصب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «وكونه» الواو عاطفه ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافه مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلا» خبر الكون من جهة النقصان «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفه له «انتخب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر

فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة
الابتداء.

ينتصب المصدر بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا» أو بالفعل (١) ، نحو «ضربت زيدا ضربا» أو بالوصف (٢) ، نحو «أنا ضارب زيدا ضربا».

ص: ١٧٠

١- يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثه شروط ؛ الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامدا كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصا ككان وأخواتها أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما - فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

٢- يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ؛ أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغه مبالغه ؛ فإن كان اسم تفصيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر : أمّا الملوك فأنت اليوم الأهمم لؤما ، وأبيضهم سر بال طبّاخ فإن قوله «لؤما» مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله «الأهمم» الذى هو أفعل تفصيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «الأهمم» وتقدير الكلام - على هذا - : فأنت اليوم الأهمم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفة المشبّهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغه الذبياني : وأراني طربا فى إثرهم طرب الواله أو كالمختبل فإن قوله «طرب الواله» مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله «طربا» الذى هو صفة مشبّهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبّهة دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أراني طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله - إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفصيل.

أيهما أصل للآخر : الفعل أو المصدر؟

ومذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : «وكونه أصلاً لهذين انتخب» أي : المختار أن المصدر أصل لهذين ، أي : الفعل ، والوصف.

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه

وذهب قوم إلى أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، والوصف مشتق من الفعل.

وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيح المذهب الأول ؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة ، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة ؛ فالفعل يدل على المصدر والزمان ، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

المفعول المطلق على ثلاثة أنواع

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد

كسرت سيرتين سير ذى رشد (١)قف

ص: ١٧١

١- «توكيداً» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله «نوعاً» السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، سرت : فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و «ذى» بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «رشد» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدا ، نحو «ضربت ضربا».

الثاني : أن يكون مبينا للنوع (١) ، نحو «سرت سير ذى رشد» ، و «سرت سيرا حسنا».

الثالث : أن يكون مبينا للعدد ، نحو «ضربت ضربه ، وضربتني ، وضربات».

ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعوليه المطلقه عدّه أشياء

وقد ينوب عنه ما عليه دلّ

كجدّ كلّ الجدّ ، وافرح الجدل (٢).

ص: ١٧٢

١- المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال الأول : أن يكون مصافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغايه ، وهذا النوع من باب النيباه عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحاله أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقه فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص. الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا ويدا ، وليس هذا من باب النيباه قطعا. الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهديه ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعا ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيباه. وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضر صورته لم يكن من باب النيباه ؛ لأنه فعله.

٢- «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول : فاعل ينوب «عليه» جار ومجرور متعلق بدل الآتى «دل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلته ما «كجد» الكاف جاره لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مفعول مطلق ، نائب عن المصدر ، منصوب بالفتحه الظاهره ، وكل مضاف و «الجد» مضاف إليه «وافرح» الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الجدل» مفعول مطلق.

قد ينبو عن المصدر ما يدلّ عليه ، ككل وبعض ، مضافين إلى المصدر ، نحو «جَدَّ كَلَّ الجَدُّ» (١) ، وكقوله تعالى : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ) و«ضربتَه بعض الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور (٢) ، نحو «قعدت جلوسا ، وافرحت الجذل» فالجلوس : نائب مناب القعود لمرادفته له ، والجذل : نائب مناب الفرحت لمرادفته له.

ص: ١٧٣

١- ومنه قول مجنون بنى عامر قيس بن الملوح : وقد يجمع الله الشَّيْتَيْنِ بعد ما يظنَّان كَلَّ الظَّنَّ أن لا تلاقيا
٢- اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا- من لفظه فلحك في إعرابه ثلاثه أوجه : الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاه في هذا الوجه من الإعراب على مذهبي فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ؛ واختار ابن مالك هذا القول ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر ، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف. الثاني : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله ، الثالث : أن تجعل المصدر حالا- بتأويل المشتق ، فإذا قلت «فرحت جذلا» فجذلا : عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير فرحت لأجل الجذل ، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كوني جذلان.

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة ، نحو «ضربته ذلك الضرب» وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا- بدّ من وصفه بالمصدر ، كما مثلنا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثله سيبويه «ظننت ذاك» أى : ظننت ذاك الظن ، فذاك إشارة إلى الظن ، ولم يوصف به.

وينوب عن المصدر - أيضا - ضميره ، نحو «ضربته زيدا» أى : ضربت الضرب ، ومنه قوله تعالى : (لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ) أى : لا أعذب العذاب.

وعدده ، نحو «ضربته [عشرين] ضربه» ومنه قوله تعالى : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً).

والآله ، نحو «ضربته سوطا» والأصل : ضربته ضرب سوط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم.

ما يجب إفراده من المصادر و ما يجوز تثنيته و جمعه

وما لتوكيد فوحد أبدا

وثنّ واجمع غيره وأفردا (١)

لا- يجوز تثنيه المصدر المؤكّد لعامله ، ولا جمعه ، بل يجب إفراده ؛ فتقول : «ضربت ضربا» ، وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

ص: ١٧٤

١- «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحد الآتى «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما «فوحده» الفاء زائده ، ووحده : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفية «وثن» فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من بن واجمع «وأفردا» الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة ، وقلبت نون التوكيد ألفا للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله.

وأما غير المؤكد - وهو المبين للعدد ، والنوع - فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه.

فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه ، نحو : ضربت ضربتين ، وضربات.

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اختلفت أنواعه ، نحو «سرت سيري زيد الحسن والقيح»].

وظاهر كلام سيويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع ، وهذا اختيار الشلوبين.

حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع، وإما جائز، وإما واجب

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفى سواه لدليل متسع (١)

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مناف لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه : جوازا ، ووجوبا.

فالمحذوف جوازا ، كقولك : «سير زيد» لمن قال : «أى سير سرت» و «ضربتين» لمن قال : «كم ضربت زيدا؟» والتقدير : سرت سير زيد ، وضربته ضربتين.

وقول ابن المصنف : إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سهو منه ؛ لأن

ص : ١٧٥

١- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «عامل» مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و «المؤكد» مضاف إليه «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجمله من امتنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وفى سواه» الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «لدليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

قولك «ضربا زيدا» مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوبا ، كما سيأتي - ليس بصحيح (1) ، وما استدللّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتي] ليس منه ، وذلك لأن «ضربا زيدا» ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خال من التأكيد ، بمثابه «اضرب زيدا» لأنه واقع موقعه ، فكما أن «اضرب زيدا» لا تأكيد فيه كذلك «ضربا زيدا» وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء ؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل ، دالّ على ما يدلّ عليه ، وهو عوض منه ، ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكّد.

ومما يدلّ أيضا على أن «ضربا زيدا» ونحوه ليس من المصدر المؤكّد لعامله أن المصدر المؤكّد لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنه يعمل ؛ ف- «زيدا» في قولك «ضربا زيدا» منصوب ب- «ضربا» على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو «اضرب» ؛ فعلى القول الأول ناب «ضربا» عن «اضرب» في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله ، كندلا اللذ كاندلا (2).

ص: ١٧٦

١- جملة «ليس بصحيح» خبر المبتدأ الذي هو قوله «وقول ابن المصنف».

٢- «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية. وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و «آت» مضاف إليه «بدلا» حال من الضمير المستتر في آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه «كندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر في آت «اللذ» اسم موصول صفه لندلا «كاندلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف في «كندلا» وفي «كاندلا» داخله على مقصود لفظه ؛ فكل منهما مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها الحكاية.

يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بدلا من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي ، نحو «قياما لا- قعودا» أى : قم [قياما] ولا- تقعد [قعودا] ، والدعاء ، نحو «سقيا لك» أى : سقاك الله .

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو «أتوانيا وقد علاك المشيب؟»
أى : أتتوانى وقد علاك (١).

ويقلّ حذف عامل المصدر وإقامه المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر ، نحو «أفعل وكرامه» أى : وأكرمك .

فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه .

ص : ١٧٧

١- اعلم أن المصدر الآتى بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتى (رقم ١٦٢) ، والثانى ما كان المراد به النهى كقولك : قياما لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو : سقيا لك . والرابع ما كان المراد به التوبيخ كقولهم «أتوانيا وقد جد الجد» . وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعى ، ومقيس ؛ فأما لسماعى فنحو قولهم : لا أفعل ولا كرامه ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبه جملة قبله . ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنها ما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بيانا وافيا .

وأشار بقوله : «كندلا» إلى ما أنشده سيوييه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢- يَمْرُون بِالذَّهْنِ خَفَافًا عِيَابَهُمْ *** وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بَجْرِ الْحَقَائِبِ (١)

على حين ألهى الناس جَلّ أمورهم

فندلا زريق المال ندل الثعالب .

ص: ١٧٨

١- البيتان لأعشى همدان. من كلمه يهجو فيها لصوصا. اللغه : «الدهنا» يقصر ويمد - موضع معروف لبنى تميم «عياهم» العياب : جمع عيبه ، وهى وعاء الثياب «دارين» قريه بالبحرين مشهوره بالمسك. وفيها سوق «بجر» بضم فسكون - جمع بجرء ، وهى الممتلئه ، والحقائب : جمع حقيه ، وهى - هنا - العيبه أيضا «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفله «جلّ أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام - معظمها وأكثرها «ندلا» خطفا فى خفه وسرعه. المعنى : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ؛ وقد صفرت عياهم من المتاع فلا شىء فيها. ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت. وذلك ناشىء من أنهم يختلسون غفله الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفا سريعا ، وكن خفيف اليد سريع الروغان. الإعراب : «يمرون» فعل وفاعل «بالدهنا» جار ومجرور متعلق بيمر «خفافا» حال من الفاعل «عياهم» عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل ، والتعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعات. أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل. وبجر مضاف و «الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسره الظاهره «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «جلّ» فاعل ألهى ، وجل مضاف. وأمور من «أمورهم» مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول به لقوله ندلا السابق «ندل» مفعول مطلق ، مبين للنوع ، وندل مضاف ، و «الثعالب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فندلا» حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوبا ، على ما تبين لك فى الإعراب.

ف- «ندلا» نائب مناب فعل الأمر ، وهو اندل ، والتدل : خطف الشيء بسرعة ، و «زريق» منادى ، والتقدير : ندلا يا زريق [المال] ، وزريق اسم رجل ، وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا ، وفيه نظر (١) ؛ لأنه إن جعل ، ندلا» نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير «اندل» لم يصح أن يكون مرفوعا به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا ؛ فكذلك ما ناب منابه ، وإن جعل نائبا مناب فعل الأمر للغائب ، والتقدير «ليندل» صح أن يكون مرفوعا به ؛ لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو «ضربا زيدا» أى : اضرب زيدا ، والله أعلم.

وما لتفصيل كما مّا مّا

عامله يحذف حيث عنا (٢).

ص: ١٧٩

١- ولو كان «زريق» فاعلا ل جاء به منونا ؛ لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعى لمناقشه الشارح التى رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل.

٢- «ما» اسم موصول : مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كأما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوبا «عامله» عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل ، والجمله من يحذف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبنى على الضم فى محل نصب «عنا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل ، والجمله من عن وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا إذا وقع تفصيلا لعاقبه ما تقدمه (١)، كقوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا أَثَخَّنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ؛ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ، وَإِمَّا فِدَاءً) فمنا، وفداء: مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا، والتقدير - والله أعلم - فإمّا تمنون منا، وإمّا تفدون فداء، وهذا معنى قوله: «وما لتفصيل - إلى آخره» أى: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل، حيث عن، أى: عرض.

كذا مكرّر وذو حصر ورد

نائب فعل لاسم عين استند (٢).

ص: ١٨٠

١- يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثه شروط؛ الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبه، أى بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصله بعده، والشرط الثانى: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جمله، سواء أكانت طلبيه كآليه الكريمه التى تلاها الشارح، أم كانت الجملة خبريه كقول الشاعر: لاجهدنّ: فإمّا ردّ واقعه تخشى، وإمّا بلوغ السؤل والأمل فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردا - نحو أن تقول: لزيد سفر فإمّا صحه وإمّا اغتنام مال - لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره؛ والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمه عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إمّا إهلاكا وإمّا تأديبا فاضرب زيدا - لم يجب حذف العامل أيضا.

٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو مضاف، و «حصر» مضاف إليه، وجمله «ورد» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «نائب» حال من الضمير المستتر فى ورد، ونائب مضاف. و «فعل» مضاف إليه «لاسم» جار ومجرور متعلق باستند الآتى، واسم مضاف، و «عين» مضاف إليه «استند» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعله فى محل جر نعت لفعل.

أى : كذلك يحذف عامل المصدر وجوبا ، إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين ، أى : أخبر به عنه ، وكان المصدر مكررا أو محصورا (١) ؛ فمثال المكرر : «زيد سيرا سيرا» والتقدير : زيد يسير سيرا ، فحذف «يسير» وجوبا لقيام التكرير مقامه ، ومثال المحصور «ما زيد إلّا سيرا» ، و «إنّما زيد سيرا» والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، وإنما زيد يسير سيرا ، فحذف «يسير» وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف ، نحو «زيد سيرا» التقدير : زيد يسير سيرا ؛ فإن شئت حذف «يسير» ، وإن شئت صرّحت به ، والله أعلم.

* * *

ومنه ما يدعونه مؤكدا

لنفسه ، أو غيره ؛ فالمبتدا (٢).

ص : ١٨١

١- يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون العامل فيه خبرا لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلم ، لا منقطعا ، ولا مستقبلا ، والرابع أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكررا أو محصورا ، كما مثل الشارح ، أو معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلا وشربا ، وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترنا بهمزه الاستفهام نحو : أأنت سيرا؟.

٢- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم وصول : مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول أول «مؤكدا» مفعول ثان والجمله من يدعو وفاعله ومفعوليه لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول «لنفسه» الجار والمجرور متعلق بیدعو ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

نحو «له على ألف عرفا»

والثان ك- «ابني أنت حقا صرفا» (1)

أى : من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمّى : المؤكّد لنفسه ، والمؤكّد لغيره .

فالمؤكّد لنفسه هو : الواقع بعد جملة لا- تحتّم لغيره ، نحو «له على ألف [عرفا] أى : [اعترفا ، فاعترفا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «أعترف اعترفا» ويسمى مؤكدا لنفسه ؛ لأنه مؤكّد للجمله قبله ، وهى نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتّم سواه ، وهذا هو المراد بقوله : «فالمبتدا» أى : فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكّد لغيره هو : الواقع بعد جملة تحتّمه وتحتّم لغيره ؛ فتصير بذكره نصّا فيه ، نحو «أنت ابني حقا» فحقّا : مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «أحقّه حقا» وسمّى مؤكدا لغيره ؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره ؛ لأن قولك «أنت ابني» يحتّم أن يكون حقيقه ، وأن يكون مجازا

ص : ١٨٢

١- «نحو» خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «على» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفا» مفعول مطلق ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافه نحو إليها «والثان» مبتدأ «كابني» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «ابني» ابن خبر مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لذلك القول المحذوف «حقا» مفعول مطلق «صرفا» نعت لقوله حقا .

على معنى أنت عندى فى الحنو بمنزله ابنى ، فلما قال «حقاً» صارت الجملة نصياً فى أن المراد البنو حقيقه ، فتأثرت الجملة بالمصدر ؛ لأنها صارت به نصاً ؛ فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايره المؤثر للمؤثر فيه .

كذاك ذو التشبيه بعد جملة

ك «لى بكاء ذات عضله» (١)

أى : كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتمله على فاعل المصدر فى المعنى (٢) ، نحو «لزيد صوت صوت حمار ،

ص : ١٨٣

١- «كذاك» كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و «التشبيه» مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و «جملة» مضاف إليه «كلى» الكاف جاره لقول محذوف. لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «بكاء» قصر للضرورة مبتدأ مؤخر «بكاء» مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف و «عضله» مضاف إليه .

٢- الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه : فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه . وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضاً مشتملة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر. فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام - ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً. بل هو فيما ذكرنا - مما تقدمته جملة - من الأمثلة بدل مما قبله .

وله بكاء بكاء الثكلى» ف- «صوت حمار» مصدر تشبيهي ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يصوت صوت حمار ، وقبله جمله وهي «لزيد صوت» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى ، وهو «زيد» وكذلك «بكاء الثكلى» منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يبكي بكاء الثكلى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جمله وجب الرفع ، نحو «صوته صوت حمار ، وبكاؤه بكاء الثكلى» ، وكذا لو كان قبله جمله [و] ليست مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو «هذا بكاء بكاء الثكلى ، وهذا صوت صوت حمار».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهوم من تمثيله.

* * *

ص: ١٨٤

ينصب مفعولا له المصدر ، إن

أبان تعليلا ، ك- «جد شكرا ، ودن» (١)

وهو بما يعمل فيه متّحد

: وقتا وفاعلا ، وإن شرط فقد (٢)

فاجرته بالحرف ، وليس يمتنع

مع الشّروط : كلزهد ذا قنع (٣)

ص: ١٨٥

١- «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر «تعلّيلا» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جاره لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكرا» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفه ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلاله الأول عليه.

٢- «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتى «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتا» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى شرط ، والجمله من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيريّه ، وجواب الشرط فى البيت التالى.

٣- «فاجرته» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمنتع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف. والجمله فى محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق بيمتنع ومع مضاف ، و «الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جاره لقول محذوف. لزهد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتى «دا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله من قنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

تعريف المفعول له و حكمه

المفعول له هو : المصدر ، المفهم عله ، المشارك لعامله : فى الوقت ، والفاعل ، نحو «جد شكرا» فشكرا : مصدر ، وهو مفهم للتعليل ؛ لأن المعنى جد لأجل الشكر ، ومشارك لعامله وهو «جد» : فى الوقت ؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود ، وفى الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر.

وكذلك «ضربت ابني تأديبا» فتأديبا : مصدر ، وهو مفهم للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع فى جواب «لم فعلت الضرب؟» وهو مشارك لضربت : فى الوقت ، والفاعل.

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة - أعنى المصدريه ، وإبانه التعليل ، واتحاده مع عامله فى الوقت والفاعل.

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جرّه بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو «من» أو «فى» أو الباء ؛ فمثال ما عدمت فيه المصدريه قولك «جتتك للسمن» ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الوقت «جتتك اليوم للإكرام غدا» ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل «جاء زيد للإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو «هذا قنع لزهد».

وزعم قوم أنه لا- يشترط فى نصبه إلا- كونه مصدرا ، ولا- يشترط اتحاده مع عامله فى الوقت ولا- فى الفاعل ، فجوزوا نصب «إكرام» فى المثالين السابقين ، والله أعلم.

المفعول له على ثلاثة أنواع و حكم كل نوع

وقل أن يصحبها المجرد

والعكس في مصحوب «أل» وأنشدوا (١)

لا أقعد الجبن عن الهيجاء

ولو تواتل زمر الأعداء (٢)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمه له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافه ، والثاني : أن يكون محلى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافا ، وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافه النصب ، نحو «ضربت ابني تأديبا» ، ويجوز جرّه ؛ فتقول : «ضربت ابني لتأديب» ، وزعم الجزولي أنه لا يجوز جرّه ، وهو خلاف ما صرح به النحويون ، وما صحب الألف واللام بعكس المجرد ؛ فالأكثر جرّه ، ويجوز النصب ؛ ف- «ضربت ابني للتأديب» أكثر من «ضربت ابني التأديب» ، ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف :

١٦٣- * لا أقعد الجبن عن الهيجاء* (٣).

ص: ١٨٧

١- «وقل» فعل ماض «أن» مصدرية «يصحبها» يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب ، و «أن» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل ، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

٢- «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمه «تواتل» توالى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «زمر» فاعل تواتل ، وزمر مضاف و «الأعداء» مضاف إليه.

٣- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ، والبيت كما ورد في كلام الناظم ؛ فهذا صدره ، وعجزه قوله : *ولو تواتل زمر الأعداء* اللغه : «أقعد» أراد لا- أنكل ولا- أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها «الجبن» بضم فسكون - هو الهيبه والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبه «الهيجاء» الحرب ، وهي تقصر وتمد ، فمن قصرها قول لييد : * يا رب هيجا هي خير من دعه* ومن مداها قول الآخر : إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهتد «تواتل» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمره ، وهي الجماعه «الأعداء» جمع عدو. الإعراب : «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بقوله أقعد «ولو» الواو عاطفه ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو تواتل زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم «تواتل» نوالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل تواتل ، وزمر مضاف ، و «الأعداء» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «الجبن» حيث وقع مفعولا لأجله ، ونصبه مع كونه

محلى بأل وقد اختلف النحاه فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفا ؛ فذهب سيويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسه : كريم يغض الطرف فضل حيايه ويدنو وأطراف الرّماح دوانى فقوله «فضل حيايه» مفعول لأجله ، وهو معرف بالإضافه ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير. وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكره ؛ لأنه - فيما زعم كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكره ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فأل هذه زائده لا معرفه ، وإن جاء مضافا إلى معرفه ، فإضافته لفظيه لا تفيد تعريفا. والصحيح ما ذهب إليه سيويه رحمه الله فى هذه المسأله ؛ لورود الشواهد الكثيره فى النظم والنثر ، ومما يدل على صحته وروده فى قول الله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) والقول بزياده الحرف أو بأن الإضافه لفظيه خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه.

البيت ، ف- «الجبن» مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثله قوله :

١٦٤- فليت لى بهم قوما إذا ركبوا**شئوا الإغاره فرسانا وركبانا(١)

ص: ١٨٩

١- البيت من مختار أبى تمام فى أوائل ديوان الحماسه ، وهو من كلمه لقريط ابن أنيف أحد بنى العنبر. اللغه : «شئوا» أراد : فرقوا أنفسهم لأجل الإغاره «الإغاره» الهجوم على على العدو والإيقاع به «فرسانا» جمع فارس ، وهو راكب الفرس «ركبانا» جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكى الإبل. المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب. الإعراب : «فليت» حرف تمن ونصب «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «قوما» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها «شئوا» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شئوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغاره «الإغاره» مفعول لأجله «فرسانا» حال من الواو فى «شئوا» «وركبانا» معطوف عليه. الشاهد فيه : قوله «الإغاره» حيث وقع مفعولا- لأجله منصوبا مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكره ؛ وادعاؤه أن أل فى «الإغاره» ونحوها زائده لا معرفه خلاف الأصل فلا يلتفت إليه. وربما قيل : إنه لا شاهد فى البيت ؛ لأن الإغاره مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله.

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصب ، والجرّ - على السواء ؛ فتقول : «ضربت ابني تأديبه ، ولتأديبه» وهذا [قد] يفهم من كلام المصنف ؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جرّ المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقلّ فيه واحد منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوبا [قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه] قوله :

١٦٥- وأغفر عوراء الكريم ادّخاره *** وأعرض عن شتم اللّثيم تكّرما(١)

ص : ١٩٠

١- البيت لحاتم الطائي ، الجواد المشهور. اللغة : «العوراء» الكلمه القبيحه «ادخاره» استبقاء لمودته «وأعرض» وأصفح. الإعراب : «وأغفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عوراء» مفعول به لأغفر ، وعوراء مضاف و «الكريم» مضاف إليه «ادخاره» ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض ، وشتم مضاف و «اللثيم» مضاف إليه «تكّرما» مفعول لأجله. الشاهد فيه : قوله «ادخاره» حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال «لادخاره» لكان سائغا مقبولا ، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفه لا- يضافه ولا بأل ، وما زعمه من أن إضافه المفعول لأجله لفظيه لا تفيد التعريف غير صحيح. وفي قوله «تكّرما» شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله «تكّرما» مفعول لأجله ، وهو منكر غير معرف لا يضافه ولا بأل ، وقد جاء به منصوبا لاستيفائه الشروط ، ولا يختلف أحد من النحاه في صحه ذلك.

تعريف الظرف

الظرف : وقت ، أو مكان ، ضمنا

«في» باطراد ، كهنا امكث أزمننا (1)

عرّف المصنف الظرف بأنه : زمان - أو مكان - ضمّن معنى «في» باطراد ، نحو «امكث هنا أزمننا» فهنا : ظرف مكان ، وأزمننا : ظرف زمان ، وكل منهما تضمن معنى «في» ؛ لأن المعنى : امكث في هذا الموضع [و] في أزمن.

واحترز بقوله : «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ ، أو خبرا ، نحو : «يوم الجمعة يوم مبارك ، ويوم عرفه يوم مبارك ، والدار لزيد» فإنه لا يسمى ظرفا والحاله هذه ، وكذلك ما وقع منهما مجرورا ، نحو : «سرت في يوم الجمعة» و «جلست في الدار» على أن في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفا في الاصطلاح ، وكذلك ما نصب منهما مفعولا به ، نحو : «بنيت الدار ، وشهدت يوم الجمل».

واحترز بقوله : «باطراد» من نحو : «دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام» فإن كل واحد من «البيت ، والدار ، والشام» متضمن معنى «في» ولكن تضمنه معنى «في» ليس مطردا ؛ لأن أسماء المكان المختصه لا يجوز حذف «في» معها ؛ فليس «البيت ، والدار ، والشام» في المثل

ص: ١٩١

١- «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الـثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه : مفعول ثان لضمّن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمّن «كهنا» الكاف جاره لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أزمننا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضا.

منصوبه على الظرفيه ، وإنما هي منصوبه على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تضمن معنى «فى» باطراد ، وهذه متضمنه معنى «فى» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هذه الثلاثه ونحوها منصوبه على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنه معنى «فى» ؛ لأن المفعول به غير متضمن معنى «فى» ؛ فكذلك ما شَبَّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : «باطراد» ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى فى» ، والله تعالى أعلم.

حكم الظرف و بيان ما يعمل فيه

فانصبه بالواقع فيه : مظهرا

كان ، وإلا فانوه مقدرا (١)

حكم ما تضمن معنى «فى» من أسماء الزمان والمكان النصب ، والناصب له ما وقع فيه ، وهو المصدر ، نحو : «عجبت من ضربك زيدا ، يوم الجمعة ، عند الأمير» أو الفعل ، نحو : «ضربت زيدا ، يوم الجمعة ، أمام الأمير» أو الوصف ، نحو : «أنا ضارب زيدا ، اليوم ، عندك».

وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف .. (٢)

ص: ١٩٢

١- «فانصبه» انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهرا» خبر لكان الآتى مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن : شرطيه ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أى وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «مقدرا» حال من الهاء فى «انوه».

٢- اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحدث ، فاذا قلت «جلست أمامك» فالجلوس - وهو الحدث - هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت «أنا جالس أمامك» وكذلك إذا قلت «كان جلوسى أمامك» واعلم أيضا أن المصدر يدل على الحدث بدلاله المطابقه ؛ لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفه يدلان على الحدث بدلاله التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفه معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقه ، بل كلامه يصحح أن يحمل على ما يدل بالمطابقه أو بالتضمن ، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلا.

العامل في الظرف إما مذكور، وإما محذوف جوازا أو وجوبا

والناصب له إما مذكور كما مثل ، أو محذوف : جوازا ، نحو أن يقال : «متى جئت؟» فتقول : «يوم الجمعة» ، و «كم سرت؟» فنقول : «فرسخين» ، والتقدير «جئت يوم الجمعة» ، وسرت فرسخين» أو وجوبا ، كما إذا وقع الظرف صفة ، نحو : «مررت برجل عندك» أو صله ، نحو : «جاء الذي عندك» أو حالا ، نحو : «مررت بزيت عندك» أو خبرا في الحال أو في الأصل ، نحو «زيد عندك ، وظننت زيدا عندك» ؛ فالعامل في هذه الظروف محذوف وجوبا في هذه المواضع كلها ، والتقدير في غير الصلة «استقرّ» أو «مستقر» وفي الصلة «استقرّ» ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة (١) ، والله أعلم.

. * * *

ص: ١٩٣

١- ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف ، وهي : أن يكون صفة ، أو صله ، أو خبرا ، أو حالا ؛ وبقي عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولا عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه. والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا- يجوز إظهار هذا العامل ؛ لأن المتأخر عوض عنه ، ولا- يجمع بين العوض والمعوض في الكلام (الثاني) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو قولك لمن يذكر أمرا قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن ؛ فناصرب «حين» عامل ، وناصرب «الآن» عامل آخر ؛ فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى جديد.

كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية و إنما يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان

وكلّ وقت قابل ذاك ، وما

يقبله المكان إلّا مبهما (١)

نحو الجهات ، والمقادير ، وما

صيغ من الفعل كرمى من رمى (٢)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية (٣) : مبهما كان ، نحو «سرت

ص: ١٩٤

١- «وكلّ» مبتدأ ، وكل مضاف ، و «وقت» مضاف إليه «قابل» خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا : اسم إشاره مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء دال على الحصر «مبهما» حال ، والتقدير : لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان فى حال من الأحوال إلا فى حال كونه مبهما.

٢- «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و «الجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كرمى حال كونه مأخوذا من مصدر رمى.

٣- أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلاله الالتزام ؛ لأن كل حدث يقع فى الخارج لا بد أن يكون وقوعه فى مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزئى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الداله على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا عليه فى الجمله ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع.

لحظه ، وساعه» أو مختصا : إما بإضافه ، نحو «سرت يوم الجمعة» ، أو بوصف نحو «سرت يوما طويلا» أو بعدد ، نحو «سرت يومين».

وأما اسم المكان فلا- يقبل النصب منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثانى : ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره ، والمبهم كالجهاث [السّت] ، نحو : «فوق ، وتحت ، [ويمين ، وشمال] وأمام ، وخلف» ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو «غلوه ، وميل ، وفرسخ ، وبريد» (١) تقول : «جلست فوق الدّار ، وسرت غلوه» فتنصبهما على الظرفيه.

وأما ما صيغ من المصدر ، نحو «مجلس زيد ، ومقعه» فشرط نصبه - قياسا - أن يكون عامله من لفظه ، نحو «قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلس عمرو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جرّه بفي ، نحو : «جلست فى مرمى زيد» ؛ فلا- تقول : «جلست مرمى زيد» إلا شذوذا.

ومما ورد من ذلك قولهم : «هو منّى مقعد القابله ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريا» (٢) أى : كائن مقعد القابله ، وفى مزجر الكلب ، ومناط الثريا ، والقياس «هو منّى فى مقعد القابله ، وفى مزجر الكلب ، وفى مناط الثريا» ولكن نصب شذوذا ، ولا يقاس عليه ، خلافا للكسائى ، وإلى هذا أشار بقوله :

ص: ١٩٥

١- الغلوه - بفتح الغين المعجمه وسكون اللام - فسرّها المتقدمون بالباع مائه باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهم محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوه برميّه سهم ، ومنهم من قدرها بثلاثمائه ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثه أميال ، والبريد : أربعة فراسخ.

٢- يقول العرب «فلان منى مقعد القابله» يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابله عند ولاده المرأه من المرأه. ويقولون «فلان منى مزجر الكلب» يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى تزجر إليه الكلب. ويراد بهذا الظم ، ويقولون «فلان منى مناط الثريا» يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعه ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعه قدره.

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع

ظرفا لما في أصله معه اجتمع (1)

أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا : أن يقع ظرفا لما اجتمع معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يجامعه فى الاشتقاق من أصل واحد ، كمجامعه «جلست» ب- «مجلس» فى الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلهما واحد ، وهو «الجلوس».

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان ؛ أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمه ؛ لأنها - وإن كانت معلومه المقدار - فهى مجهوله الصفه ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمه ؛ لأنها معلومه المقدار ، وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما ، نحو «جلست مجلسا» ومختصا ، نحو «جلست مجلس زيد».

وظاهر كلامه أيضا أن «مرمى» مشتق من رمى ، وليس هذا على مذهب البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو : ما له أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفا ، فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع «دخل ، وسكن» ونصب

ص : ١٩٦

١- «وشرط» مبتدأ ، وشرط مضاف ، و «كون» مضاف إليه ، وكون مضاف ، و «ذا» مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «مقيسا» خبر الكون الناقص «أن» مصدرية «يقع» فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشاره للمأخوذ من مصدر الفعل ، و «أن» ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «ظرفا» حال من فاعل يقع المستتر فيه «لما» جار ومجرور متعلق بقوله «ظرفا» أو بمحذوف صفه له «فى أصله ، معه» جار ومجرور وظرف ، متعلقان باجتماع الآتى «اجتمع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من اجتماع وفاعله لا محل لها صلة «ما» المجرور محلا باللام.

«الشأم» مع «ذهب»، نحو «دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشأم» واختلف الناس في ذلك؛ ف قيل: هي منصوبه على الظرفيه شذوذا، وقيل: منصوبه على إسقاط حرف الجر، والأصل «دخلت في الدار» فحذف حرف الجر؛ فانتصب الدار، نحو «مررت زيدا» وقيل: منصوبه على التشبيه بالمفعول به (١).

*** **

ص: ١٩٧

١- في هذه المسأله أربعه أقوال للنحاه ذكر الشارح منها ثلاثه: (الأول) أن هذه الظروف المختصه منصوبه على الظرفيه كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا- أن ذلك شاذ لا- يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاه، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب (الثاني) أن هذه الأسماء منصوبه على إسقاط حرف الجر، يعنى على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩): لدن بهز الكفّ يعسل متنه فيه كما عسل الطّريق الثّعلب وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك. (الثالث) أن هذه الأسماء منصوبه على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدى، كما نصبوا الاسم بعد الصفه المشبهه التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصره. (الرابع) أن هذه الأسماء منصوبه على أنها مفعول به حقيقه، وعللوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تاره وبحرف الجر تاره أخرى، وكثره الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضا يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع؛ إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثره الورود، بخلاف نحو «ذهب».

الظرف على قسمين : متصرف و غير متصرف

وما يرى ظرفا وغير ظرف

فذاك ذو تصرّف في العرف (١)

وغير ذي التصرّف : الذي لزم

ظرفيه أو شبهها من الكلم (٢)

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفا وغير ظرف ، ك- «يوم ، ومكان» .

ص : ١٩٨

١- «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول «ظرفا» مفعول ثان ليرى ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله «ظرفا» «السابق» وغير مضاف ، و «ظرف» مضاف إليه «فذاك» الفاء زائده ، واسم الإشارة مبتدأ ثان «ذو» خبر المبتدأ الثاني ، والجمله من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء في جمله الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومه ، وذو مضاف ، و «تصرف» مضاف إليه «في العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف .

٢- «وغير» مبتدأ ، وغير مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «التصرف» مضاف إليه «الذى» اسم موصول : خبر المبتدأ «لزم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، والجمله من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذى «ظرفيه» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزم ظرفيه أو شبهها ، وليس يجوز أن يكون معطوفا على قوله «ظرفيه» المذكور فى البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفيه وحدها ، ومنه الذى لزم شبه الظرفيه وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيد ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفيه وحدها ولا يفارقها ؛ وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفيه وشبهها ، نعى أنه إذا فارق الظرفيه لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذى التصرف» .

فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً ، نحو «سرت يوماً وجلست مكاناً» ، ويستعمل مبتدأ ، نحو «يوم الجمعة يوم مبارك ، ومكانك حسن» وفاعلاً ، نحو «جاء يوم الجمعة ، وارتفع مكانك».

وغير المتصرف هو : ما لا- يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو «سحر» إذا أردته من يوم بعينه (١) ، فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَيِّحَرٍ) و «فوق» نحو «جلست فوق الدار» فكل واحد من «سحر : فوق» لا يكون إلا ظرفاً (٢).

والذى لزم الظرفيه أو شبهها «عند [ولدن]» والمراد بشبهه الظرفيه أنه لا يخرج عن الظرفيه إلا باستعماله مجروراً ب- «من» ، نحو «خرجت من عند زيد» ولا تجزّ «عند» إلا ب- «من» فلا يقال «خرجت إلى عنده» ، وقول العامه : «خرجت إلى عنده» خطأ (٣) .

ص : ١٩٩

١- مثل الشارح للظرف الذى لا يفارق النصب على الظرفيه بمثالين : أحدهما «سحر» إذا أردت به سحر يوم معين ، وهذا صحيح ، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثانى الذى لزم الظرفيه أو شبهها ، بدليل مجيئه مجروراً بمن فى قوله تعالى : (فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ) وفى آيات أخر. ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفيه «قط» و «عوض» ظرفين للزمان أولهما للماضى وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفى أو شبهه ، ومنها أيضاً «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبه كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً «بيناً» و «بينما» ومنها «مذ ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون فى محل نصب كقط وعوض.

٢- قد قال العرب الموثوق بعريبتهم : «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان وقالوا : «إلى أين» و «إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجاره على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجاره على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان ، وإدخال «إلى» الجاره على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف ، اتباعاً لهم ، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا و عن ظرف المكان قليلا

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذاك في ظرف الزمان يكثر (١)

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، كقولك «جلست قرب زيد» أى : مكان قرب زيد ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصب على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول «آتيك جلوس زيد» تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامه المصدر مقام ظرف الزمان ، نحو «آتيك طلوع الشمس ، وقدوم الحاج ، وخروج زيد» والأصل : وقت طلوع الشمس ، ووقت قدوم الحاج ، ووقت خروج زيد ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر (٢). ي

ص: ٢٠٠

١- «وقد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق بينوب «مصدر» فاعل ينوب «وذاك» الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق بيكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و «الزمان» مضاف إليه «يكثر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذاك ، الجملة من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

٢- ذكر الشارح - تبعا للناظم - واحدا مما ينوب عن الظرف ، وهو المصدر ، بين أن نيابه المصدر عن ظرف الزمان مقيسه - بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان - وأن نيابته عن ظرف المكان سماعيه يجب ألا تستعمل منه إلا ورد عن العرب ، وقد بقى عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانيا أو مكانيا : الأول : لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف ، نحو «بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم» وذلك من جهة أن كلمتى بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - فى باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر فى المفعوليه المطلقه. الثانى : صفة الظرف ، نحو «سرت طويلا» شرقى القاهره». الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو «صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا». الرابع : ألفاظ معينه تنوب عن اسم الزمان ، نحو «أحقا» فى قول الشاعر : أحقا عباد الله أن لست صادرا ولا واردا إلّا على رقيب وفى نحو قول الآخر : أحقا أن جيرتنا استقلوا فتيتنا ونيتهم فريق وفى نحو قول الآخر : أحقا بنى أبناء سلمى بن جندل تهددكم إتياء وسط المجالس وفى نحو قول الآخر : أحقا أن أخطلكم هجانى

* * *

ص: ٢٠١

ينصب تالى الواو مفعولا معه

فى نحو «سبرى والطرىق مسرعه» (١)

بما من الفعل وشبهه سبق

ذا النصب ، لا بالواو فى القول الأحقّ (٢)

تعريف المفعول معه و بيان العامل فيه

المفعول معه هو : الاسم ، المنتصب ، بعد واو بمعنى مع .

والناصب له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثال الفعل «سبرى والطرىق مسرعه» أى : سبرى مع الطرىق ، فالطرىق منصوب بسبرى .

ومثال شبه الفعل «زىد سائر والطرىق» ، و «أعبنى سىرك والطرىق» فالطرىق : منصوب بسائر وسىرك .

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو ، وهو غير صحيح ؛ لأن كل حرف اختصّ

ص : ٢٠٢

١- «ينصب» فعل مضارع مبنى للمجهول «تالى» نائب فاعل ينصب ، وتالى مضاف و «الواو» مضاف إليه «مفعولا» حال من نائب الفاعل «معه» مع : ظرف متعلق بقوله «مفعولا» ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فى نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن فى نحو «سبرى» فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه نحو إليها «والطرىق» مفعول معه «مسرعه» حال من ياء المخاطبه فى قوله سبرى .

٢- «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعل» جار ومجرور متعلق بقوله سبق الآتى «وشبهه» الواو عاطفه ، وشبهه : معطوف على الفعل ، وشبهه مضاف والضمير مضاف إليه «سبق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بالباء «ذا» اسم إشاره مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره «لا» حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما «فى القول» جار ومجرور متعلق بقوله النصب السابق «الأحق» نعت للقول .

بالاسم ولم يكن كالجزء منه ؛ لم يعمل إلا الجزّ ، كحروف الجر ، وإنما قيل «ولم يكن كالجزء منه» احترازا من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا ؛ لكونها كالجزء منه ، بدليل تخطى العامل لها ، نحو «مررت بالغلام»

اختلاف العلماء فيما يجوز أن يكون مفعولا معه

و يستفاد من قول المصنف «فى نحو سيرى والطريق مسرعه» أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع ، وتقدّمه فعل أو شبهه ، و [هذا] هو الصحيح من قول النحويين (١).

وكذلك يفهم من قوله : «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بدّ أن يتقدّم عليه ؛ فلا تقول : «والنيل سرت» وهذا باتفاق ، أما تقدّمه على مصاحبه - نحو «سار و النيل زيد» - ففيه خلاف ، والصحيح منعه (٢).

ص: ٢٠٣

١- يريد الشارح بالمماثلة فى قوله «مقيس فيما كان مثل ذلك - إلخ» المشابهه فيما ذكر ، وفى كون الاسم الذى بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو. وقد اختلف النحاه فى هذه المسأله ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعيه وسبقته جمله ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا- معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا- يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهه المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم ما لا- يحصى من الشواهد نثرا ونظما ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبه - بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبه فى مستوى واحد - من غير ضروره ولا ملجىء ما ، يقطع بذلك.

٢- اختلف النحاه فى تقديم المفعول معه على مصاحبه : أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذى يؤخذ من كلامه فى كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فتقول : جاء زيد عمرو ، كما قال الشاعر : ألا- يا نخله من ذات عرق عليك - ورحمه الله - السّلام والشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ، وثانى الاستدلاليين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما فى قول يزيد بن الحكم الثقفى من قصيده يعاتب فيها ابن عمه : جمعت وفحشا غيبه ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى فزعم أن الواو فى قوله «وفحشا» واو المعيه ، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه ، ومن ذلك أيضا قول بعض الفزاريين ، وهو من شعراء الحماسه : أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءه اللّقا فزعم أن الواو فى قوله «والسوءه» واو المعيه ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه وهو قوله «اللّقا» وأصل الكلام عنده : ولا ألقبه اللّقا والسوءه. وليس ما ذهب إليه ابن جنى بسديد ، ولا ما استدل به صحيح ، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ، بل كونه تابعا ينادى بأن ذلك ممتنع ، فأما البيت الذى أنشده شاهدا على تقديم المعطوف فضروره أو مؤول ، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحه الروايه يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضروره.

قد ينصب المفعول معه و لم يتقدمه في اللفظ فعل

وبعد «ما» استفهام أو «كيف» نصب

بفعل كون مضمرة بعض العرب (١)

حقّ المفعول [معه] أن يسبقه فعل أو شبهه ، كما تقدّم تمثيله ، وسمع من كلام العرب نصبه بعد «ما» و «كيف» الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل ،

ص: ٢٠٤

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «نصب» الآتي ، وبعد مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و «استفهام» مضاف إليه من إضافه الدال إلى المدلول «أو» عاطفه «كيف» معطوف على «ما» السابق «نصب» فعل ماض بفعل «جار ومجرور متعلق بنصب ، وفعل مضاف ، و «كون» مضاف إليه مضمرة» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب ، وبعض مضاف ، و «العرب» مضاف إليه.

نحو «ما أنت وزيدا (١)» و «كيف أنت وقصعه من ثريد» فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون ،
والتقدير : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصعه من ثريد ، فزيدا وقصعه : منصوبان ب- «تكون» المضمرة.

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحقّ

والتنصب مختار لدى ضعف النسق (٢)

ص: ٢٠٥

-
- ١- ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي : ما أنت والسبر في متلف يبرح بالذّكر الضّابط الشاهد في قوله «ما أنت
والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فعل ، ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه :
أتوعدنى بقومك يا بن حجل أشابات يخالون العبادا بما جمّعت من حُضن وعمرو وما حُضن وعمرو والجيادا؟ الشاهد في قوله
«وما حُضن والجيادا» حيث نصب «الجيادا» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه. ومع ورود ذلك في كلام
العرب المحتج به فإنه قليل ، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله ، كما قال زياد الأعجم :
تكلّفنى سويق التمر جرم وما جرم وما ذاك السويق؟ وكما قال أوس بن حجر : عددت رجالا- من قعين تفجّسا فما ابن لبني
والتفجّس والفخر؟ وكما قال المنخل يهجو الزبرقان بن بدر : يا زبرقان أخابنى خلف ما أنت - ويب أبيك - والفخر؟
- ٢- «والعطف» مبتدأ «إن» شرطيه «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف «بلا ضعف» الباء حرف جر ، ولا :
اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارويه ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسره
مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارويه ، والجار والمجرور متعلق بيمين «أحق» خبر المبتدأ ، وجمله
الشرط وجوابه معترضه بين المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و «ضعف»
مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و «النسق» مضاف إليه.

والنصب إن لم يجز العطف يجب

أو اعتقد إضمار عامل تصب (١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف ، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب ، نحو «كنت أنا وزيد كالأخوين» فرفع «زيد» عطفا على المضمرة المتصلة أولى من نصبه مفعولا معه ؛ لأن العطف ممكن للفصل ، والتشريك أولى من عدم التشريك ، ومثله «سار زيد وعمرو» فرفع «عمرو» أولى من نصبه.

وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك (٢) ؛ .

ص: ٢٠٦

١- «النصب» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجر ، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النصب. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «أو اعتقد» أو : عاطفه ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إضمار» مفعول به لاعتقد ، وإضمار مضاف و «عامل» مضاف إليه «تصب» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جمله الشرط وجوابه - على هذا - فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- الضعف الذى لا- يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظيا : أى عائدا إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعه الإعراب ، وإما أن يكون معنويا. وقد مثل الشارح للضعف اللفظى ، ولم يمثل للضعف المعنوى : أى الذى يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى ، ومن أمثله قولهم «لو تركت الناقه وفصيلها لرضعها» وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقه لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقه متسبب عن مجرد تركك إياهما ، وليس كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقه وتركت فصيلها يرضعها - تعنى يتمكن من رضاعها - لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى : لو تركت الناقه مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ؛ لأن المعية يراد بها المعبه حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله ضعيفا ، ومثله قول الشاعر : إذا أعجبتك الدهر حال من امرىء فدعه وواكل أمره والليالي إذ لو عطفت «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجا إلى تقدير : واكل أمره الليالي وواكل الليالي لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شىء.

لسلامته من الضعف ، نحو «سرت وزيدا» ؛ فنصب «زيد» أولى من رفعه ؛ لضعف العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة بلا فاصل.

وإن لم يمكن عطفه تعين النصب : على المعية ، أو على إضمار فعل [يليق به] ، كقوله :

١٦٦- *علفتها تبنا وماء باردا* (١)

ص: ٢٠٧

١- هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا في تتمته ؛ فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه : *حتى شتت هماله عيناها* ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا : *لما حطت الرحل عنها واردا* اللغة : «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «هماله» اسم مبالغه من هملت العين ؛ إذا انهمرت بالدموع. الإعراب : «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه «باردا» صفة للمعطوف. الشاهد فيه : قوله «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثه أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثه. وسيأتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى.

فماء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير «وسقيتها ماء باردا» وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عطفه على «أمركم» ؛ لأن العطف على نيه تكرر العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائي» وإنما يقال «أجمعت أمرى ، وجمعت شركائي» فشركائي : منصوب على المعية ، والتقدير - والله أعلم - فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير «فأجمعوا أمركم ، واجمعوا شركاءكم».

* * *

ص: ٢٠٨

ما استثنيت «الّا» مع تمام ينتصب

وبعد نفى أو كنفى انتخب (١)

إتباع ما اتصل ، وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه إبدال وقع (٢)

حكم المستثنى الواقع بعد «إلا»

حكم المستثنى ب- «إلا» النَّصْب ، إن وقع بعد تمام الكلام لموجب ، سواء

ص: ٢٠٩

١- «ما» اسم موصول مبتدأ «استثنت» استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجمله من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا «مع» ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و «تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله الواقعة مبتدأ ، والجمله من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتخب» الآتى ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفى» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه «انتخب» فعل ماض مبنى للمجهول.

٢- «إتباع» نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه ، وجمله «اتصل» وفاعله المستتر العائد إلى ما لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لا نصب ، وجمله «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله «وقع» الآتى «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر ، وجمله «وقع» من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جمله «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله «عن تميم» وقوله «فيه» جار بن ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم.

كان متصلاً أو منقطعاً ، نحو «قام القوم إلا- زيذا ، وضربت القوم إلا- زيذا ، ومررت بالقوم إلا زيذا ، وقام القوم إلا حماراً ،
وضربت القوم إلا حماراً

ص: ٢١٠

و مررت بالقوم إلا حمارا» ف- «زيدا» فى هذه المثل منصوب على الاستثناء ، وكذلك «حمارا».

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا» ، واختار المصنف - فى غير هذا الكتاب - أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيبويه (1) وهذا معنى قوله «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب» أى : أنه ينتصب الذى استثنته «إلا» مع تمام الكلام ، إذا كان موجبا.

ص: ٢١١

١- للنحاه فى ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال : الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على «إلا» بواسطة عمل «إلا» هو تعديده ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعديده بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين. الثانى : أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعبارته فى الألفية تشير إليه ، أفلا- ترى أنه يقول فى مطلع الباب «ما استثنت إلا» ثم يقول بعد أبيات «وألغ إلا» وهى عبارته يدل ظاهرها على أن لمراد إلغاؤها عن العمل الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله ، لا بواسطة كالمذهب الأول الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم إخوتك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذى قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا : إنه ناصبه على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصبه بواسطة «إلا». ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب - مع إمكانه - ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب - وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهى ، والاستفهام -
فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعا ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بعضا مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بعضا مما
قبله.

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار (1) ، والمشهور أنه بدل من متبوعه ،
وذلك نحو «ما قام أحد إلا زيد

ص: ٢١٢

١- أطلق الشارح - رحمه الله! - اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا ، وليس هذا الإطلاق بسديد ؛ بل قد يختار
النصب على الاستثناء ، ولذلك ثلاثه مواضع : الأول ، وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك :
ما زارنى إلا زيدا أحد ؛ فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البديله ؛ لثلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال
؛ فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعا. الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة ، نحو أن تقول : لم يزرنى
أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتيان إنما يختار للتشاكل
بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان. الثالث : أن يكون الكلام جوابا لمن
أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له «ما نجحوا إلا عليا»
وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يرد الجواب به عنه.

وإلّا زيدا ، ولا يقيم أحد إلا زيد وإلّا زيدا ، وهل قام أحد إلا زيد؟ وإلا زيدا ، وما ضربت أحدا إلا زيدا ، ولا تضرب أحدا إلا زيدا ، وهل ضربت أحدا إلا زيدا؟ ؛ فيجوز في «زيدا» أن يكون منصوبا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبا على البدليه من «أحد» ، وهذا هو المختار ، وتقول : «ما مررت بأحد

إلّا زيد ، وإلا زيدا ، ولا تمرر بأحد إلا زيد ، وإلّا زيدا ، وهل مررت بأحد إلا زيد؟ وإلا زيدا».

وهذا معنى قوله : «وبعد نفى أو كنفى انتخب إتباع ما اتصل» أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفى أو شبه نفى. (١)

ص: ٢١٤

١- قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى ما قبلها ، وذلك كأن تقول : ما جاءنى من أحد إلا زيد ، أو نقول : لا أحد فيها إلا زيد. وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد إلا فيه - و هو زيد - معرفه بالعلميه، وذلك ظاهر ، و هو مثبت، لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت «زيدا» فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائده العامله فى «أحد» المبدل منه ، و أنت تعلم أن من الزائده لا تدخل إلا على نكره منفيه ، و «زيد» معرفه مثبتة كما أنبأتك. و أما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعا للبدل منه - و هو أحد الواقع اسما للا النافيه للجنس - لكنت قد عملت لا النافيه للجنس فى معرفه ، و قد علمت أن لا النافيه للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيره . فإذا رأيت شيئا من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، و انظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل: هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول - وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد - المبدل منه فاعل مجرور لفظا من الزائده وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع و انطلق به مرفوعا ، و فى المثال الثانى - و هو لا أحد فيها إلا زيد - المبدل منه اسم لا ، و لا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، او «لا» واسمها فى قوه مبتدأ كما صرح به سيبويه و ذكرناه مرارا فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفه فارفع زيدا.

وإن كان الاستثناء منقطعا تعين النصب عند جمهور العرب ؛ فتقول : «ما قام القوم إلا حمارا» ، ولا يجوز الإتيان ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : «ما قام القوم إلا حمار ، وما ضربت القوم إلا حمارا ، وما مررت بالقوم إلا حمارا».

وهذا هو المراد بقوله : «وانصب ما انقطع» أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيانه.

فمعنى البيتين أن الذى استثنى ب- «إلا» ينتصب ، إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تمامه ، وقد نبه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك ، وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعا.

وإن كان غير موجب - وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي - انتخب - أى : اختير - إتيان ما اتصل ، ووجب نصب ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتيان المنقطع.

* * *

حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه

وغير نصب سابق فى النفى قد

يأتى ، ولكن نصبه اختر إن ورد (1).

ص: ٢١٥

١- «وغير» مبتدأ ، و«غير مضاف و «نصب» مضاف إليه ، ونصب مضاف و «سابق» مضاف إليه «فى النفى» جار ومجرور متعلق بقوله «يأتى» الآتى «قد» حرف دال على التقليل ، وجمله «يأتى» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «غير نصب» فى محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب : مفعول مقدم لاحتر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «ورد» فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه.

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فيما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فإن كان موجبا وجب نصب المستثنى ، نحو «قام إلا زيدا القوم» وإن كان غير موجب فالمختار نصبه ؛ فتقول : «ما قام إلا زيدا القوم» ، ومنه قوله :

١٦٧- فمالى إلا آل أحمد شيعه***ومالى إلا مذهب الحقّ مذهب (١)

وقد روى رفعه ؛ فتقول «ما قام إلا زيد القوم» قال سيوييه : «حدثنى

ص: ٢١٦

١- البيت للكثير بن زيد الأسدي. من قصيده هاشميه ، يمدح فيها آل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وأولها قوله : طربت ، وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى ، وذو الشيب يلعب؟ اللغه : «طربت» الطرب : استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء ، وهى المرأه النقيه «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاه - ومنهم ابن هشام فى المغنى - على تقدير همزه الاستفهام ، وكأنه قد قال : أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعه» أشيع وأنصار «مذهب الحق» يروى فى مكانه «مشعب الحق» والمراد : أنه لا- قصد له إلا طريق الحق. الإعراب : «وما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداه استثناء «آل» مستثنى ، وآل مضاف ، و «أحمد» مضاف إليه «شيعه» مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، «ومالى إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما. الشاهد فيه : قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفى ، وهذا هو المختار.

يونس أن قوما يوثق بعريبتهم يقولون : مالى إلا أخوك ناصر» وأعرّبوا الثانى بدلا من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قوله :

١٦٨- فإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً***إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعًا (١)

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب - وهو الرفع -

ص: ٢١٧

١- البيت لحسان بن ثابت شاعر النبى صَلَّى الله عليه و [آله] و سَلَّمَ ، من قصيده يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله : ألا يا لقومى هل لما حمّ دافع؟ وهل ما مضى من صالح العيش راجع؟ اللغة : «حم» تقول : حم الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهياً أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعه شفاعته صَلَّى الله عليه و [آله] و سَلَّمَ ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً). الإعراب : «فإنهم» إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه «يرجون» فعل وفاعل ، والجمله فى محل رفع خير إن «منك» جار ومجرور متعلق بـ «يرجون» «شفاعه» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفيه «لم» نافية جازمه «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بـ «إلا» أداه استثناء «النبيون» مستثنى ، وستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن ، وهو المستثنى منه. الشاهد فيه : قوله «إلا- النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر. وقد خرج بعض النحاه على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ؛ فذهبوا إلى أن قوله «النبيون» معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغاً : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله «شافع» بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض.

وذلك إذا كان الكلام غير موجب ، نحو «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه.

وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب ، نحو «قام إلا زيدا القوم».

حكم الاستثناء المفرغ

وإن يفرغ سابق «إلا» لما

بعد يكن كما لو «ألا» عدما (١)

إذا فرغ سابق «إلا» لما بعدها - أى : لم يشتغل بما يطلبه - كان الاسم الواقع بعد «إلا» معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها ، وذلك نحو «ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا» ف- «زيد» : فاعل مرفوع بقام ، و «زيدا» : منصوب بضربت ، و «بزيدا» : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر «إلا».

ص: ٢١٨

١- «وإن» شرطية «يفرغ» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشيء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون وترك تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بيفرغ «بعد» ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظا فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة «ما» المحروره محلا باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا «كما» الكاف جاره ، ما زائده «لو» مصدرية «ألا» قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على إلا ، و «لو» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام.

وهذا هو الاستثناء المفرغ (١) ولا يقع في كلام موجب (٢) فلا تقول «ضربت إلا زيدا».

حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد

وألغ «إلا» ذات توكيد كلا

تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء (٣)

إذا كررت «إلا» لقصد التوكيد تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ، ولم تفد

ص: ٢١٩

- ١- يجوز تفرغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكده ؛ فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والنيل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسدا ، وذلك لأن الكلام مع هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه .
- ٢- أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضله وأن يكون عمده ، وللنحاه في هذا الموضوع مذهبان : أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقا كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول «ضربت إلا زيدا» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينه تدل على أنك تريد بالناس جماعه مخصوصه ، أو أنك قصدت إلى المبالغه - بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعا على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزله الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض - أمر نادر ، فلا يجعل له حكم . والمذهب الثاني لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضله ، والثاني : أن تحصل فائده ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمده أو لم تحصل فائده لم يجز .
- ٣- «وألغ» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلا» قصد لفظه : مفعول به لألغ «ذات» حال من «إلا» ، وذات مضاف ، و «توكيد» مضاف إليه «كلام» الكاف جاره لقول محذوف ، لا : ناهيه «تمرر» فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرر «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء «إلا» توكيد لإلا السابقه «العلاء» بدل من «الفتى» ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك في البذل والعطف ، نحو «ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك» ف- «أخيك» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً ، أى لم تفد فيه استثناء مستقلاً ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله «لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء» [والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العلاء] ف- «العلاء» بدل من الفتى ، وكررت «إلا» توكيداً ، ومثال العطف «قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا» والأصل : إلا زيدا وعمرا ، ثم كررت «إلا» توكيداً ، ومنه قوله :

١٦٩- هل الدهر إلا ليله ونهارها*** وإلا طلوع الشمس ثم غيارها(١)

والأصل : وطلوع الشمس ، وكررت «إلا» توكيداً.

ص: ٢٢٠

١- البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيده له ، وبعده قوله : أبى القلب إلا أم عمرو ، وأصبحت تحرق نارى بالشكاه ونارها وعيرها الواشون أنى أحبها وتلك شكاه ظاهر عنك عارها اللغه : «غيارها» بزنه قيام - هو مصدر بمعنى الغياب «تحرق» بالبناء للمجهول - توقد ، وتذكى ، وتشعل «بالشكاه» بفتح الشين - أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائ «عيرها الواشون» نسبوا إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم. الإعراب : «هل» حرف استفهام بمعنى النفى «الدهر» مبتدأ «إلا» أداه استثناء ملغاه «ليله» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفه ، نهار : معطوف على ليله ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفه ، وإلا- زائده للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و «الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفه «غيارها» غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «وإلا طلوع الشمس» حيث تكررت «إلا» ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زياده «إلا» فى هذا الموضع زياده «لا» فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفه لما بعد «لا» الثانيه على ما بعد «لا» الأولى ، وليست «لا» الثانيه إلا زائده لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله :

١٧٠- مالك من شيخك إلا عمله ***إلا رسيمه وإلا رمله (١)

ص: ٢٢١

١- البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٤). اللغة : «شيخك» هكذا يقرأه الناس قديما وحديثا بالياء المثناه بعدها خاء معجمه ، ويشتهر على ألسنه الجميع أنه الجمل ، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروه ، ويفسر الرمل بالسعى في الطواف ، وكأنه قال : لا منفعه في ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب في روايه هذه الكلمه «شنجك» بالنون والجيم الموحدين ، وهو الجمل ، وأصل نونه متحركه فسكنها لإقامه الوزن ، وكان الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل. ولكن الذى عليه الرواه الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و «رسيمه ورملة» على هذه الروايه الأخيره ضربان من السير. المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا- منفعه لك من جملك إلا- فى نوعين من سيره ، وهما الرسيم والرمل وقد بينا لك المعنى على الروايه الأصيله التى اخترناها وصوبناها. الإعراب : «ما» نافية «لك» جار ومجرور ، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداه استثناء «عمله» عمل : مبتدأ مؤخر ، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» زائده للتوكيد «رسيمه» رسيم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفه ، إلا : زائده للتوكيد «رملة» رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت.

والأصل : إلا عمله رسيمة ورملة ، ف- «رسيمة» : بدل من عمله ، «ورمله» معطوف على «رسيمة» ، وكررت «إلا» فيهما توكيدا.

حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد

وإن تكرر لا لتوكيد فمع

تفريغ التأثير بالعامل دع (١)

في واحد ممّا يالّا استثنى

وليس عن نصب سواه مغنى (٢)

إذا كُرت «إلا» لغير التوكيد - وهى : التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ، ولو أسقطت لما فهم ذلك - فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مفرّغا ، أو غير مفرّغ.

ص: ٢٢٢

١- «وإن» شرطيه «تكرر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على إلا- (لا) عاطفه «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و «تفريغ» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «فى واحد» جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد «يالّا» جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى «استثنى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على ما الموصوله المجروره محلا بمن ، والجمله من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من «سواه» مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. «مغنى» خبر ليس ، ووقف عليه كلغه ربيعه ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها محذوف ، أى وليس مغن عن نصب سواه موجودا.

فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي ؛ فتقول : «ما قام إلّا زيد إلّا عمرا إلّا بكرا» ولا يتعين واحد منها لشغل العامل ، بل أيها شئت شغلت العامل به ، ونصبت الباقي ، وهذا معنى قوله : «فمع تفرغ - إلى آخره» أى : مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل فى واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقي .

وإن كان الاستثناء غير مفرغ - وهذا هو المراد بقوله - :

ودون تفرغ : مع التّقدّم

نصب الجميع احكم به والتزم (١)

وانصب لتأخير ، وجىء بواحد

منها كما لو كان دون زائد (٢)

كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا على

وحكمها فى القصد حكم الأول (٣)

ص: ٢٢٣

١- «ودون» ظرف متعلق باحكم ، ودون مضاف و «تفرغ» مضاف إليه «مع التّقدم» مثله «نصب» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و «الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم «والتزم» الواو عاطفه ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

٢- «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب «وجىء» الواو عاطفه ، جىء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور متعلق بجىء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لواحد «كما» الكاف جاره ، وما : زائده «لو» مصدرية «كان» فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل «كان» و «لو» ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جر صفه ثانيه لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ؛ لأنه تخصص بالوصف .

٣- «كلم» الكاف جاره لقول محذوف ، لم : نافية جازمه «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعه فاعله «إلا» أداه استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعه بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «على» مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلفه ربيعه «وحكمها» الواو عاطفه أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه «فى القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و «الأول» مضاف إليه .

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخر.

فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع ، سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب ، نحو «قام إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا القوم ، وما قام إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا القوم» وهذا معنى قوله : «ودون تفرغ - البيت».

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب ، فإن كان موجبا وجب نصب الجميع ؛ فتقول : «قام القوم إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا» وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء : فيبدل مما قبله - وهو المختار - أو ينصب - وهو قليل - كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نصبه ؛ وذلك نحو «ما قام أحد إلّا زيد إلّا عمرا إلّا بكرا» ف- «زيد» بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف «لم يفوا إلّا امرؤ إلّا على» ف- «امرؤ» بدل من الواو فى «يفوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخير - إلى آخره» أى : وانصب المستثنيات كلّها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبا ، وإن كان غير موجب فجىء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم يتكرر المستثنى ، وانصب الباقي.

ومعنى قوله «وحكمها فى القصد حكم الأوّل» أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم المستثنى الأوّل ؛ فيثبت له ما يثبت للأوّل : من الدخول والخروج ؛ ففى قولك «قام القوم إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا» الجميع

مخرجون ، وفي قولك «ما قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» الجميع داخلون ، وكذا في قولك : «ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا» [الجميع داخلون].

* * *

حكم المستثنى بغير وسوى، و حكم «غير» نفسها

واستثنى مجرورا بغير معربا

بما لمستثنى بإلا نسبا (١)

استعمل بمعنى «إلا» - في الدلالة على الاستثناء - ألفاظ : منها ما هو اسم ، وهو «غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء» ومنها ما هو فعل ، وهو «ليس ، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو «عدا ، وخلا ، وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما «غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء» فحكم المستثنى بها الجزر ؛ لإضافتها إليه وتعرب «غير» بما كان يعرب به المستثنى مع «إلا» ؛ فتقول : «قام القوم غير زيد» بنصب «غير» كما تقول «قام القوم إلا زيدا» بنصب «زيد» ، وتقول «ما قام أحد غير زيد ، وغير زيد» بالإتباع والنصب ، والمختار الإتيان ، كما تقول «ما قام أحد إلا زيد ، وإلا زيدا» وتقول : «ما قام غير زيد» فترفع «غير» وجوبا كما تقول : «ما قام إلا زيد» برفعه

ص : ٢٢٥

١- «استثنى» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مجرورا» مفعول به لاستثنى «بغير» جار ومجرور متعلق باستثنى «معربا» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «المستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتى «إلا» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسبا» نسب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله لا محل لها صلة «ما» المجروره محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثنى بلفظ غير اسما مجرورا بإضافه غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا.

وجوبا ، وتقول : «ما قام أحد غير حمار» بنصب «غير» عند غير بنى تميم ، وبالإتياع عند بنى تميم ، كما تفعل فى قولك «ما قام أحد إلّا حمار ، وإلا حمارا».

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح سينها ويمدّ ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمدّ ، وهذه اللغه لم يذكرها المصنف ، وقلّ من ذكرها ، ومن ذكرها الفاسى فى شرحه للشاطبيه.

ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفا ، فإذا قلت «قام القوم سوى زيد» ف- «سوى» عندهم منصوبه على الظرفيه ، وهى مشعره بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفيه إلا فى ضروره الشعر.

واختار المصنف أنها ك- «غير» فتعامل بما تعامل به «غير» : من الرمع ، والنصب ، والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

ولسوى سوى سواء اجعلا

على الأصحّ ما لغير جعل (1)

فمن استعمالها مجروره قوله صلى الله عليه و [آله] و سلمّ : «دعوت ربّى ألا يسلّط على أمّتى عدوّا من سوى أنفسها» وقوله صلى الله عليه و [آله] و سلمّ : «ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا- كالشعره البيضاء فى الثور الأسود ، أو كالشعره السّوداء فى الثور الأبيض» وقول الشاعر :

ص: ٢٢٦

١- «لسوى» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «سوى ، سواء» معطوفان على سوى بعاطف مقدر فى كل منهما «اجعلا» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف منقلبه عن نون التوكيد الخفيفه «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم موصول : مفعول أول لا- جعل «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الآتى على أنه المفعول الثانى «جعل» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلة ، والألف لاطلاق.

١- البيت للمرار بن سلامه العقيلي ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده في كتابه مرتين : إحداهما في (١ / ٣) ونسبه للمرار بن سلامه ، والثانيه في (١ / ٣٠٢) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه. اللغه : «الفحشاء» الشئ القبيح ، وتقول : أفحش الرجل في كلامه ، وفحش تفحيشا ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام. الإعراب : «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصول «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجمله من كان ومعموليهيها لا محل لها من الإعراب صله «إذا» ظرفيه «جلسوا» فعل وفاعل. والجمله في محل جر بإضافه إذا إليها «منا» جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجاره هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفه ، لا- : نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء - إلخ. الشاهد فيه : قوله «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفيه ، واستعملت مجروره بمن ، متأثره به ، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر. قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : «أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضروره ، وكان ينبغي ألا- يدخل من عليها ؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزله غير في دخول من عليها ؛ لأن معناها كمعناها» اه ومثل هذا البيت - في استعمال سوى مجروره للضروره - قول الأعشى ميمون بن قيس :
تجانف عن جؤ اليمامه ناقتي وما عدلت عن أهلها لسوائكا وقول عثمان بن صمصامه الجعدي : على نعمنا ، لا نعم قوم سوائنا ،
هي الهَمّ والأحلام لو يقع الحلم

ومن استعمالها مرفوعه قوله :

١٧٢- وإذا تباع كريمه أو تشتري ***فسواك بائعها وأنت المشتري (١)

وقوله :

١٧٣- ولم يبق سوى العدو***ن دنّاهم كما دانوا(٢).

ص: ٢٢٨

١- البيت لمحمد بن عبد الله المدني ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام في الحماسه عدّه أبيات من هذه الكلمه ، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله : وإذا توغّرت المسالك لم يكن منها السبيل إلى نداك بأوعر اللغه : «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبه في تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء ، والكلف به ، وشده الرغبه في الحصول عليه ، و «أو» ههنا بمعنى الواو «كريمه» أى خصله كريمه ، أى نفيسه حسنه يتسابق الكرام إليها. المعنى : إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب في المجد المحصل للمكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبنى للمجهول «كريمه» نائب فاعل تباع ، والجمله من تباع ونائب فاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «أو» عاطفه «تشتري» فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى كريمه «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «بائعها» بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجمله المبتدأ وخبره لا- محل لها من الإعراب جواب إذا «وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ ، والجمله معطوفه على الجمله السابقه. الشاهد فيه : قوله «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفيه ، ووقعت مبتدأ متأثرا بالفاعل ، وهذا العامل معنوى ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفيه.

٢- البيت للفند الزمانى من كلمه يقولها فى حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعه ، وقد روى أبو تمام فى مطلع ديوان الحماسه أبياتا من هذه الكلمه يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله وقوله : صفحنا عن بنى ذهل وقلنا : القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا فلما صرح الشّرّ وأمسى وهو عريان اللغه : «صفحنا» عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحا عن هذا الأمر ، إذا تركته ووليته جانبك «بنى ذهل» يروى فى مكانه «بنى هند» وهى هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءه ، وجمله «دناهم» هذه جواب «لما» فى قوله «فلما صرح الشر». الإعراب : «ولم» نافية جازمه «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و «العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل ومفعول به «كما» الكاف جاره ، وما : يجوز أن تكون موصولا- اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا «دانوا» فعل وفاعل ، فإذا كانت «ما» موصولا اسميا فالجمله لا محل لها من الإعراب صلّه ، والعائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفه لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير :

دناهم دينا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا. الشاهد فيه : قوله «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلا ، وخرجت عن الظرفيه.

ف- «سواك» مرفوع بالابتداء ، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعليه.

ومن استعمالها منصوبه على غير الظرفيه قوله :

١٧٤- لديك كفيل بالمنى لمؤمل ***وإن سواك من يؤمله يشقى (١)

ص: ٢٢٩

١- البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لا- حق. اللغه : «كفيلي» ضامن «المنى» الرغبات والآمال ، واحدها منه بوزان مديه وعرفه «لمؤمل» اسم فاعل من أمل فلان فلانا تأميلا ، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء وهو العناء والشده. المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن بظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبه وشقاء الإعراب : «لديك» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه «كفيل» مبتدأ مؤخر «بالمنى ، لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «إن» حرف توكيد ونصب «سواك» سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والهاء مفعول به ، والجمله لا- محل لها صله الموصول «يشقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو من الموصوله ، وجمله المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن. الشاهد فيه : قوله «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفيه ووقعت اسما لإن فتأثرت بالعامل الذي هو إن المؤكده. ومثل هذا البيت - في وقوع سوى منصوبه بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٦١٨) وقول عمر بن أبي ربيعه المخزومي (البيت ١٧ من الكلمه ١١٤) : وصرمت حبلك إذ صرمت ؛ لأننى***أخبرت أنك قد هويت سوانا وكل هذه الشواهد داله على أن هذه الكلمه ليست ملازمه للنصب على الظرفيه كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعائهم أن ذلك خاص بضروره الشعر - مع كثره ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيره مما لا تدعو إليه ضروره ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع النمحل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا.

ف- «سواك» اسم «إنّ» ، هذا تقرير كلام المصنف.

ومذهب سيويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفيه ، إلا في ضروره الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

ص: ٢٣٠

واستثن ناصبا بليس وخلا

وبعدا ، وي يكون بعد «لا» (١)

أى : استثن ب- «ليس» وما بعدها ناصبا المستثنى ؛ فتقول : «قام القوم ليس زيدا ، وخلا زيدا ، و عدا زيدا ، ولا يكون زيدا» ف- «زيدا» فى قولك : «ليس زيدا ، ولا يكون زيدا» منصوب على أنه خبر «ليس ، ولا يكون» ، واسمهما ضمير مستتر ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم (٢) ، .

ص: ٢٣٢

١- «واستثن» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ناصبا» حال من الفاعل المستتر فى استثن «بليس» جار ومجرور متعلق باستثن «وخلا» معطوف على ليس «وبعدا ، وي يكون» جاران ومجروران معطوفان على بليس «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه.

٢- للنحاه فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك «قام القوم لا يكون زيدا» والمستكن فى ليس من قولك «قام القوم ليس زيدا» ثلاثه أقوال معروفه : (الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ؛ فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيدا ؛ فهو مثل قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسأله. (الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ؛ فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيدا. (الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام زيد. ويضعف الوجهين - الثانى والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيدا.

والتقدير: «ليس بعضهم زيدا [ولا يكون بعضهم زيدا]»، وهو مستتر وجوبا، وفي قولك: «خلا زيدا، وعدا زيدا» منصوب على المفعوليه، و«خلا، وعدا» فعلان فاعلهما - في المشهور - ضمير عائذ على البعض المفهوم من القوم كما تقدم، وهو مستتر وجوبا، والتقدير: خلا بعضهم زيدا، وعدا بعضهم زيدا.

وتبته بقوله: «ويكون بعد لا» - وهو قيد في «يكون» فقط - على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، وإن، ولن، ولما، وما.

* * *

واجزر بسابقي يكون إن ترد

وبعد «ما» انصب، وانجرار قد يرد (١)

ص: ٢٣٣

١- «واجزر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بسابقي» جار ومجرور متعلق باجرر، وسابقي مضاف، و«يكون» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بإن، وعلامه جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجر - إلخ «وبعد» الواو عاطفه، بعد: ظرف متعلق بانصب الآتى، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

أى : إذا لم تتقدّم «ما» على ، «خلا ، وعدا» فاجرر بهما إن شئت ؛ فتقول : «قام القوم خلا زيد ، وعدا زيد» فخلا ، وعدا : حرفا جرّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرّ بهما ، وإنما حكاه الأَخفش ؛ فمن الجرّ ب- «خلا» قوله :

١٧٥- خلا الله لا أرجو سواك ، وإنما***أعدّ عيالي شعبه من عيالك(١).

ص: ٢٣٤

١- البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق. اللغة : «أرجو» مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطماعيه في الوصول إليه ، وتقول : رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمه تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسأله مشروحه مستدلا لها (ص ٦١١ وما بعدها) «أعد» أى أحسب «عيالي» العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبه» طائفه. المعنى : إننى لا أومل أن يصلنى الخير من أحد إلا- منك ، وأنا واثق كل الثقه من أنك لا تدخر وسعا فى التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم - فى اعتبارى - فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم. الإعراب : «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا- ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «سواك» سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداه حصر «أعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عيالي» عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شعبه» مفعول ثان لأعد «من عيالك» من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لشعبه ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «خلا- الله» وفى هذه الكلمه وحدها شاهدان للنحاه : أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر ، فجره لفظ الجلاله ، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأَخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحا (١ / ٣٧٧) حيث يقول «أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزله حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا- النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا- تكون صلتها إلا للفعل هنا» اه ، وأما الشاهد الثانى فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا- يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه أو بعض جمله المستثنى منه. وفى قوله «لا أرجو سواك» شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفيه فتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نبهناك إليه فى ص ٢٣٠.

١٧٦- تركنا فى الحضيض بنات عوج ***عواكف قد خضعن إلى النّسور(١)

أبحنا حيهم قتلا وأسرا***عدا الشّمطاء والطفل الصّغير

ص: ٢٣٦

١- وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين. اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبون لها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفه، والعاكوف: ملازمه الشيء والمواظبه عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحناحيهم» أراد أهلكننا واستأصلنا، والحي: القبيله «أسرا» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشّمطاء» هى العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض، الإعراب: «تركنا» فعل وفاعل «فى الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و«عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل، والجمله فى محل نصب صفة لعواكف «إلى النّسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حى: مفعول به لأباح، وحى مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلا «عدا» حرف جر «الشّمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشّمطاء «الصغير» صفة للطفل. الشاهد فيه: قوله «عدا الشّمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجر الشّمطاء به، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح فى النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عباره سيبويه، ودلناك على موضعه من كتابه.

فإن تقدمت عليهما «ما» وجب نصب بهما ؛ فتقول : «قام القوم ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا» ف- «ما» : مصدرية ، و «خلا ، و عدا» : صلتها ، و فاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره ، و «زيدا» : مفعول ، وهذا معنى قوله : «وبعد ما انصب» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائي الجرّ بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائده ، وجعل «خلا ، و عدا» حرفي جرّ ؛ فتقول : «قام القوم ما خلا زيد ، وما عدا زيد» وهذا معنى قوله : «وانجرار قد يرد» وقد حكى الجرمي في الشرح الجرّ بعد «ما» عن بعض العرب.

وحيث جرّا فهما حرفان

كما هما إن نصباً فعلان (1).

ص: ٢٣٧

١- «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاه به اقتترانه بما ، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله «حرفان» الآتي ؛ لأنه في قوه المشتق «جرا» فعل ماض ، وهو فعل الشرط على القول الأول ، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» لفاء لربط الجواب بالشرط ، وهي زائده على القول الثاني ، وما بعدها جمله من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله «فعالان» الآتي ؛ لأنه في قوه المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطية «نصباً» فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره «فعالان» خبر المبتدأ.

أى : إن جررت ب- «خلا ، وعدا» فهما حرفا جرّ ، وإن نصبت بها فهما فعلان ، وهذا مما لا خلاف فيه.

* * *

حكم المستثنى بحاشا

وكخلا حاشا ، ولا تصحب «ما»

وقيل «حاش ، وحشا» فاحفظهما (1)

المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جرّ ؛ فتقول : «قام القوم حاشا زيد» بجر «زيد» وذهب الأخفش والجرمى والمازنى والمبرد وجماعه - منهم المصنف - إلى أنها مثل «خلا» : تستعمل فعلا فت نصب ما بعدها ، وحرفا فتجر

ص : ٢٣٨

١- «كحلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه : مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه : نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ : فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهما : مفعول به لاحفظ.

ما بعدها ؛ فنقول : «قام القوم حاشا زيدا ، وحاشا زيد» وحكى جماعه - منهم الفراء ، وأبو زيد الأنصارى ، والشيبانئ - النصب بها ، ومنه : «اللهم اغفر لى ولمن يسمع ، حاشا الشيطان وأبا الإصبع» وقوله :

١٧٧- حاشا قريشا ؛ فإن الله فضلهم ***على البريّه بالإسلام والدين (١)

وقول المصنف : «ولا تصحب ما» معناه أن «حاشا» مثل «خلا» فى أنها تنصب ما بعدها أو تجرّه ، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خلا» ؛ فلا تقول : «قام القوم ما حاشا زيدا» ، وهذا الذى ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها «ما» قليلا ؛ ففى مسند أبى أميه الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم قال : «أسامه أحبّ الناس إلىّ ما حاشا فاطمه» (٢)

ص : ٢٣٩

١- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب. الإعراب : «حاشا» فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «الله» اسم إن «فضلهم» فضل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الله ، هم : مفعول به لفضل ، والجمله من فضل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر «إن» «على البريه ، بالإسلام» جاران ومجروران متعلقان بفضل «والدين» عطف على الإسلام. الشاهد فيه : قوله «حاشا قريشا» فإنه استعمل «حاشا» فعلا ، ونصب به ما بعده.

٢- توهم النحاه أن قوله «ما حاشا فاطمه» من كلام النبى صلى الله عليه و [آله] و سلم ، فجعلوا «حاشا» استثنائيه ، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائيه يجوز أن تدخل عليها ما ، وذلك غير متعين ، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوى يعقب به على قول الرسول صلى الله عليه و [آله] و سلم «أسامه أحبّ الناس إلىّ» يريد الراوى بذلك أن يبين أنه عليه الصلاه والسلام لم يستثن أحدا من أهل بيته لا فاطمه ولا غيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النبى ، وفاطمه : مفعول به ، وليست حاشا هذه هى الاستثنائيه ، بل هى فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعه ، ومضارعه هو الذى ورد فى قول النابغه الذبياني : ولا أرى فاعلا فى الناس شبهه وما أحاشى من لأقوام من أحد والفرق بين حاشا الاستثنائيه وهذا الفعل من سته أوجه ، الأول : أن الاستثنائيه تكون حرفا وتكون فعلا ، وهذه لا تكون إلا فعلا ، والثانى أن الاستثنائيه - إن كانت فعلا - غير متصرفه ، وهذه متصرفه ، الثالث أن فاعل الاستثنائيه مستتر وجوبا ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازا ، والرابع أن ألف الاستثنائيه تكتب ألفا ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائيه يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغه الذبياني «وما أحاشى» السادس : أن «ما» التى تسبق الاستثنائيه مصدرية أو زائده ، وأما التى تسبق هذه فهى نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصا عليه ، والله ينفعك به.

١٧٨- رأيت الناس ما حاشا قريشا***فإننا نحن أفضلهم فعلا(١)

ويقال في «حاشا» : «حاش ، وحشا».

. * * *

ص: ٢٤٠

١- نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعه على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطيه ، وليس فيها بيت الشاهد. اللغة : «رأيت» زعم العيني أن «رأى» ههنا من رأى ، مثل التى فى قولهم : رأى أبو حنيفه حرمه كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هى بمعنى العلم ، وتتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثانى ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا فى المنزله ، ونحو ذلك ويجوز أن تكون جمله «فإننا نحن أكثرهم فعلا» فى محل نصب مفعولا ثانيا لرأى ، وزيدت الفاء بها كما زيدت فى خبر المبتدأ فى نحو قولهم. الذى يزورنى فله جائزه سننيه «فعالا» هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسوره على أنه جمع فعل. الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف لدلاله الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلا «ما حاشا» ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشا» مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسم «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لإن «أفضلهم» أفضل : خبر إن ، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالا» تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائده ، وتكون جمله «إن» واسمها وخبرها فى محل نصب مفعولا- ثانيا لرأى ، ولا عجب أن تزداد الفاء فى المفعول الثانى ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزداد فى خبر المبتدأ كثيرا. الشاهد فيه : قوله «ما حاشا قريشا» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرد منها.

* * *

ص: ٢٤١

تعريف الحال

الحال وصف ، فضله ، منتصب ،

مفهم في حال كفردا أذهب (١)

عرّف الحال (٢) بأنه ، الوصف ، الفضله ، المنتصب ، للدلاله على هيئه ، نحو : «فردا أذهب» ف- «فردا» : حال ؛ لوجود القيود المذكوره فيه.

ص: ٢٤٢

١- «الحال» مبتدأ «وصف» خبره «فضله ، منتصب ، مفهم» نعوت لوصف «في حال» جار ومجرور متعلق بمفهم «كفردا» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق غير مره ، فردا : حال من فاعل أذهب الآتى «أذهب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا.

٢- الحال في اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو في اصطلاح علماء العربيه ما ذكره الشارح العلامه ، ويقال : حال ، وحاله ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر : على حاله لو أنّ في القوم حاتما على جوده ضنّت به نفس حاتم ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر : إذا أعجبتك الدّهر حال من امرىء فدعه ، وواكل أمره والليالي

الأكثر في الحال أن يكون مشتقا و أن يكون منتقلا

وخرج بقوله : «فضله» الوصف الواقع عمده ، نحو : «زيد قائم» وبقوله «للدلالة على الهيئه» التمييز المشتق ، نحو : «لله درّه فارسا» فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئه ، بل التعجب من فروسيته ؛ فهو لبيان المتعجب منه ، لا لبيان هيئته ، وكذلك «رأيت رجلا-راكبا» فإن «راكبا» لم يسق للدلالة على الهيئه ، بل لتخصيص الرجل ، وقول المصنف «مفهم في حال» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئه».

* * *

ص: ٢٤٣

يغلب ، لكن ليس مستحقا (1)

الأكثر في الحال أن تكون : منتقله ، مشتقه .

ومعنى الانتقال : ألا- تكون ملازمه للمتّصف بها ، نحو «جاء زيد راكبا» ف- «راكبا» : وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشيا .

وقد تجيء الحال غير منتقله (2) ، أى وصفا لازما ، نحو «دعوت الله سميعا» و «خلق الله الزرافه يديها أطول من رجلها» ، وقوله :

١٧٩- فجاءت به سبط العظام ، كأنما**عمامته بين الرجال لواء(3)

ف- «سميعا ، وأطول ، وسبط» أحوال ، وهى أوصاف لازمه .

ص : ٢٤٤

١- «وكونه» الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافه المصدر الناقص إلى اسمه «منتقلا» خبر المصدر الناقص «مشتقا» خبر ثان «يغلب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجمله من يغلب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا - إلخ «مستحقا» خبر ليس .

٢- تجيء الحال غير منتقله فى ثلاث مسائل : الأولى : أن يكون العامل فيها مشعرا بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وَحَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا) ونحو قولهم : خلق الله الزرافه يديها أطول من رجلها ، ونحو قول الشاعر *فجاءت به سبط العظام* البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩). الثانية : أن تكون الحال مؤكده : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا) وقوله سبحانه : (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا) وإما مؤكده لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) وإما مؤكده لمضمون جمله قبلها ، نحو قولهم : زيد أبوك عطوفا الثالثه : فى أمثله مسموعه لا ضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعا ، وقوله تعالى : (أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) وكقوله جل ذكره : (قَائِمًا بِالْقِسْطِ).

٣- البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه. اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامه «لواء» هو ما دون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى. الإعراب : «فجاءت» جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافه «عمامته» عمامه : مبتدأ ، وعمامه مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفيه ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفا ملازما ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا ، وإضافه سبط لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا ؛ لأنه صفة مشبهه ، وإضافه الصفة المشبهه إلى معمولها لا تفيده التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيده رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب

الإضافه إن شاء الله تعالى

المواضع التي تأتي فيها الحال جامده

وقد تأتي الحال جامده ، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله :

ويكثر الجمود : في سعر ، وفي

مبدي تأوّل بلا تكلف (١)

كبعه مدّا بكذا ، يدا بيد ،

وكرّ زيد أسدا ، أي كأسد (٢)

ص: ٢٤٥

١- «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدي مضاف و «تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه.

٢- «كبعه» الكاف جاره لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لمد ، وقال سيبويه : هو بيان لمد «وكرّ زيد» فعل وفاعل «أسدا» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدا» الواقع حالا ، والكاف الاسميه مضاف وأسد مضاف إليه.

يكثر مجيء الحال جامده إن دلت على سعر ، نحو «بعه مدًا بدرهم (١)» فمدا : حال جامده ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى «بعه مسعرا كل مد بدرهم» ويكثر جمودها - أيضا - فيما دلّ على تفاعل ، نحو «بعته يدا بيد (٢)» أى : مناجزه ، أو على تشبيهه ، نحو «كز زيد أسدا» : أى مشبها الأسد ، ف- «يدا ، وأسدا» جامدان ، وصحّ وقوعهما حالا لظهور تأولهما بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : «وفى مبدى تأول» أى : يكثر مجيء الحال جامده حيث ظهر تأولها بمشتق.

وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين «إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقه» معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقا» (٣).

ص: ٢٤٦

١- يجوز فى هذا المثال وجهان : أحدهما رفع ما ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفا محذوفا ، وتقدير الكلام : بع البر (مثلا) مد منه بدرهم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصددده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالا ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصددده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذا من الحال وصفته جميعا ، وتقديره : مسعرا. ويجوز أن يكون هذا الحال حالا- من فاعل بعه ؛ فيكون لفظ «مسعرا» الذى تؤوله به بكسر العين مشدده اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول ؛ فيكون قولك «مسعرا» بفتح العين مشدده اسم مفعول

٢- هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما فى المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : يدا كائنه مع يد.

٣- ذكر الشارح ثلاثه مواضع تجيء فيها الحال جامده وهى فى تأويل المشتق ، وهى : أن تدل الحال على سعر ، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزه - أو على تشبيهه ، وقد بقيت خمس مواضع أخرى : الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا- رجلا- ، وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكررا ، فالمجموع فى المثال الأول هو الذى تدل الواو عليه ، وفى المثال الثانى هو الجند ، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر. الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفه ، نحو قوله تعالى : (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) وقوله : (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) وتسمى هذه الحال : «الحال الموطئه». الموضع الثالث : أن تكون الحال داله على عدد ، نحو قوله تعالى (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً). الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا. الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها ، كقولك : هذا مالك ذهبا ، أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتما ، وكقوله تعالى : (وَتَنجُتُونَ الْجِبَالَ بَيْوتًا) أو تكون الحال أصلا لصاحبها ، كقولك : هذا خاتمك حديدا ، وكقوله تعالى : (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا). وقد أجمع النحاه على أن المواضع الأربعة الأولى - وهى الثلاثة التى ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق ، ليس ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب

تأويلها أيضا ؛ ليكون الحال على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن في تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

لا تكون الحال إلا نكرة و قد تجيء معرفة على التأويل بنكرة

والحال إن عرّف لفظا فاعتقد

تنكيره معنى ، كوحدهك اجتهد (١)

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها معرّفا لفظا فهو منكر معنى ، كقولهم : جاءوا الجماء الغفير .

١٨٠- و* أرسلها العراك ...*(٢)

ص: ٢٤٨

١- «الحال» مبتدأ «إن» شرطه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لفظا» تمييز محول عن نائب الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «تنكيره» تنكير : مفعول به لا اعتقد ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحدهك» الكاف جاره لقول محذوف ، وحد : حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتى ، ووحد مضاف والكاف مضاف إليه «اجتهد» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله فى محل نصب مقول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك اجتهد وحدهك ، والحال فى تأويل «منفردا» .

٢- هذه قطعه من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حمارا وحشيا أورد أنه الماء لتشرب ، وهو بتمامه : فأرسلها العراك ، ولم يذدها ، ولم يشفق على نغص الدخال اللغه : «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده ، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الداخل» أن يداخل بعيره الذى شرب مره مع الإبل التى لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريما ، أو شديد العطش ، أو ضعيفا. الإعراب : «فأرسلها» أرسل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشى المذكور فى آيات سابقه ، والضمير البارز المتصل الذى يرجع إلى الأبن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفه ، لم نافية جازمه ، يذذ : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وها : مفعول به ، والجمله معطوفه على جمله فأرسلها. ومثلها جمله «ولم يشفق» وقوله «على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونغص مضاف ، و «الداخل» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «العراك» حيث وقع حالا مع كونه معرفه - والحال لا يكون إلا نكرة - وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أى : أرسلها معتركه ، يعنى مزدحمه

واجتهد وحدك ، وكلمته فاه إلى فيّ ؛ ف- «الجماء ، والعراك ، ووحدك ، وفاه» : أحوال ، وهي معرفه ، لكنها مؤؤله بنكره ،
والتقدير : جاءوا جميعا ، وأرسلها معتركة ، واجتهد منفردا ، وكلمته مشافهه.

ص : ٢٤٩

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا ، بلا تأويل ؛ فأجازوا «جاء زيد الزاكب».

وفصل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمّنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها ، وإلّا فلا ؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط «زيد الزاكب أحسن منه الماشى»

ص: ٢٥٠

ف- «الراكب والماشى»: حالان ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ؛ فلا تقول : «جاء زيد الرّاكب» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب».

* * *

ص: ٢٥١

ومصدر منكر حالا مقع

بكثره كبغته زيد طلع (١)

حقّ الحال أن يكون وصفا - وهو : ما دلّ على معنى وصاحبه : كقائم ، وحسن ، ومضروب - فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

ص: ٢٥٢

١- «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر منكر. والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «بكثره» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغته» الكاف جاره لقول محذوف ، بغته : حال من الضمير المستتر في «طلع» الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

وقد كثر مجيء الحال مصدرا نكرة ، ولكنه ليس بمقيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه «زيد طلع بغته» ف- «بغته» : مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طلع باعنا ؛ هذا مذهب سيويه والجمهور.

ص: ٢٥٣

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يبغت بغته ، ف- «يبغت»
عندهما هو الحال ، لا «بغته».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه ، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور [وهو طلع] لتأويله
بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

ص: ٢٥٤

فى قولك : «زيد طلع بغيته» «زيد بغت بغيته» ؛ فيؤولون «طلع» ببيت ، وينصبون به «بغته».

حق صاحب الحال أن يكون معرفه و قد يكون نكره بشرط أن يكون معه مسوغ

ولم ينكر غالبا ذو الحال ، إن

لم يتأخر ، أو يخصص ، أو بين (1)

ص: ٢٥٥

١- «ولم» نافية جازمه «ينكر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم «غالبا» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «إن» شرطيه «لم» نافية جازمه «يتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال - إلخ فلا- ينكر «أو يخصص ، أو بين» معطوفان على يتأخر.

من بعد نفى أو مضاهيه ، ك- «لا

بيغ امرؤ على امرىء مستسهلا» (١)

حقّ صاحب الحال أن يكون معرفه ، ولا ينكر فى الغالب إلا عند وجود مسوغ ، وهو أحد أمور (٢) :

ص: ٢٥٦

١- «من بعد» جار ومجرور متعلق بيمين فى البيت السابق ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» عاطفه «مضاهيه» مضاهى : معطوف على نفى ، ومضاهى مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه «كلا» الكاف جاره لقول محذوف ، لا : ناهيه «بيغ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه «امرؤ» فاعل بيغ «على امرىء» جار ومجرور متعلق ببيغ «مستسهلا» حال من قوله «امرؤ» الفاعل

٢- ذكر الشارح - تبعا للناظم - من مسوغات مجيء الحال من النكره ثلاثه مسوغات : أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافه ، وثالثها وقوع النكره بعد النفى أو شبهه ، وبقي من المسوغات ثلاثه أخرى لم يصرح بها. الأول : أن تكون الحال جمله مقترنه بالواو ، كما فى قولك : زارنا رجل والشمس طالعه ، والسر فى ذلك أن وجود الواو فى صدر الجمله يرفع توهم أن هذه الجمله نعت للنكره ؛ إذ النعت لا- يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففى قوله تعالى. (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّغْلُومٌ) مسوغان ، بل ثلاثه ، وهى تقدم النفى ، ووقوع الواو فى صدر جمله الحال ، والثالث اقتران الجمله بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى النعوت (انظر ص ٦٠٤ السابقه و ٦٣٨ الآتيه) وأما قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) فالمسوغ وقوع الواو فى صدر جمله الحال. الثانى : أن تكون الحال جامده ، نحو قولك : هذا خاتم حديدا ، والسر فى ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ فى مثل هذا أن تكون الحال جامده كما علمت (انظر ص ٦٢٨ وما بعدها). الثالث : أن تكون النكره مشتركه مع معرفه أو مع نكره يصح أن تجيء الحال منها ، كقولك : زارنى خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارنى رجل صالح وامرأه مسكرين.

منها : أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو «فيها قائما رجل» ، وكقول الشاعر ، وأنشده سيويه :

١٨١- وبالجمس مَنى بِننا لو علمته ***شحب ، وإن تستشهدى العين تشهد(١)

وكقوله :

١٨٢- وما لام نفسى مثلها لى لائم ***ولا سدّ فقرى مثل ما ملكت يدى (٢).

ص: ٢٥٧

١- البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها. اللغة : «شحب» هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا - بوزن قعد يقعد قعودا - وقد جاء على لغة أخرى ، شحب يشحب شحوبه - مثل سهل الأمر يسهل سهوله - إذا تغير لونه «بيناً» ظاهرا ، وهو يفعل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح. المعنى : إن بجسمى من آثار حبك لشحوبا ظاهرا ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظرى إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه. الإعراب : وبالجمس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «بيناً» حال من شحب الآتى على رأى سيويه الذى يجيز مجيء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرا «لو» شرطيه غير جازمه «علمته» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجمله من الشرط وجوابه لا- محل لها معترضه بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطيه «تستشهدى» فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبه فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط. الشاهد فيه : قوله «بيناً» حيث وقعت الحال من النكرة ، التى هى قوله «شحب» على ما هو مذهب سيويه ، كما قررناه فى الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

٢- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التى لا يعلم قائلها اللغة : «لام» عدل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملاما وملامه ، إذا عاتبه ووبخه «سد فقرى» أراد أغنانى عن الحاجه إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتية من ناحيته ما لا يجب ؛ فهو فى حاجه لإيصاده. المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ ، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منالاً له مما فى أيدي الناس. الإعراب : «وما» نافية «لام» فعل ماض «نفسى» نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثلها» مثل : حال من «لائم» الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و «مثل» من الألفاظ التى لا- تستفيد بالإضافه تعريفا «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفه ، لا زائده لتأكيد النفى «سد» فعل ماض ، «فقرى» فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثل» فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملك» ملك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يدى» يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. والجمله من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدى الشاهد فيه : قوله «مثلها لى لائم» حيث جاءت الحال - وهى قوله «مثلها» ، و «لى» - من النكرة - وهى قوله «لائم» - والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

ف- «قائما» : حال من «رجل» ، و «بيننا» حال من «شحوب» ، و «مثلها» حال من «لائم».

ومنها : أن تخصّص النكرة بوصف ، أو بإضافه ؛ فمثال ما تخصّص بوصف قوله تعالى : (فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا) (١) .

ص: ٢٥٨

١- الأمر الأول الوارد فى هذه الآيه واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر وقد أعرب الناظم وابنه «أمر» على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى حال كونه مأمورا به من عندنا. واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التى يأتى بيانها فى هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا. وأجيب بأننا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجوده فى هذا المثال ، بل المضاف الذى هو لفظ «كل» كالجزم من المضاف إليه الذى هو لفظ «أمر» فى صحه الاستغناء به عنه ؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه. ومن العلماء من جعل أمرا الثانى حالا من كل ، وتصلح الآيه للاستدلال بها لما نحن بصدده ؛ لأن «كل أمر» نكره ؛ إذ المضاف إليه نكره ، ومنهم من جعل أمرا حالا- من الضمير المستتر فى حكيم ، ومنهم من جعله حالا- من الضمير الواقع مفعولا ، أى مأمورا به.

١٨٣- نَجَّيتَ يَا رَبُّ نوحًا ، واستجبت له *** في فلک ماخر في اليمّ مشحونا

وعاش يدعو بآيات مبيّنه *** في قومه ألف عام غير خمسينا. (١)

ص: ٢٥٩

١- البيتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبه إلى قائل معين. اللغة: «الفلک» أصله بضم فسكون - السفينه ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد تتبع حركه عينه التي هي اللام حركه الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مخرت السفينه - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر ، أو الماء «مشحونا» اسم مفعول من شحن السفينه : أى ملاءها «آيات مبيّنه» ظاهره واضحه ، أو أنها تبين حاله وتدلل على صدق دعواه. الإعراب : «نجيت» فعل وفاعل «يا رب» يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجمله النداء لا محل لها معترضه بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحا» مفعول به لنجيت «واستجبت» الواو عاطفه ، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجبت «في فلک» جار ومجرور متعلق بنجيت «ماخر» صفة لفلک «في اليم» جار ومجرور متعلق بماخر «مشحونا» حال من فلک «وعاش» الواو عاطفه ، عاش : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نوح «يدعو» فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجمله في محل نصب حال «بآيات» جار ومجرور متعلق بيدعو «مبيّنه» صفة لآيات «في قومه» الجار والمجرور متعلق بعاش ، وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «ألف» مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و «عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و «خمسينا» مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والألف في آخره للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «مشحونا» حيث وقع حالا- من النكره ، وهى قوله «فلک» والذي سوغ مجيء الحال من النكره أنها وصفت بقوله «ماخر» فقربت من المعرفه.

ومثال ما نخصّص بالإضافه قوله تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلنَّاسِ لِئَيْسَرَ عَلَيْهِمْ إِيذَانَهُمْ وَأَنْتَ عَالِمُ الْغُيُوبِ).
ومنها : أن تقع النكره بعد نفى أو شبهه ، وشبه النفى هو الاستفهام والنهى ، وهو المراد بقوله : «أو بين من بعد نفى أو مضاهيه»
فمثال ما وقع بعد النفى قوله :

١٨٤- ما حمّ من موت حمى واقيا***ولا ترى من أحد باقيا(١).

ص : ٢٦٠

١- البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به. اللغه : «حم» بالبناء للمجهول - أى قدر ، وهىء ، وتقول : أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهياً له أسبابه (انظر ص ٦٠٢ و ٦٣٨) «واقيا» اسم فاعل من «وقى يقى» بمعنى حفظ يحفظ. المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للموت دائماً. الإعراب : «ما» نافية «حم» فعل ماض مبنى للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى «حمى» نائب فاعل لحم «واقيا» حل من حمى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «ترى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «من» زائده «أحد» مفعول به لترى «باقيا» حال من أحد ، وهذا مبنى على أن «ترى» بصريه ، فإذا جرئت على أن ترى علميه كان قوله «باقيا» مفعولاً ثانياً لترى. الشاهد فيه : قوله «واقيا» و «باقيا» حيث وقع كل منهما حالاً من النكره ، وهى «حمى» بالنسبه ل- «واقيا» و «أحد» بالنسبه ل- «باقيا» والذي سوغ ذلك أن النكره مسبوقة بالنفى فى الموضعين. وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقيا إذا جعلنا «ترى» بصريه ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً ، أما إذا جعلت «ترى» علميه فإن قوله «باقيا» يكون مفعولاً ثانياً ، كما بيناه فى الإعراب.

ومنه قوله تعالى (١): (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) ف- «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية»، وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفة لقرية، خلافا للزمخشري؛ لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضا وجود «إلا» مانع من ذلك؛ إذ لا يعترض ب- «إلا» بين الصفة والموصوف، وممن صرح بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله:

١٨٥- يا صاح هل حمّ عيش باقيا فترى *** لنفسك العذر في إبعادها الأملأ؟ (٢).

ص: ٢٤١

١- انظر ما كتبناه عن هذه الآية في ص ٦٣٣.

٢- أكثر ما قيل في نسبه هذا البيت إنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه. اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضا مركب إضافي «هل حمّ عيش» (انظر ص ٦٠٢ و ٦٣٧) والاستفهام ههنا إنكارى بمعنى النفي؛ فكأنه قال: ما قدر الله عيشا باقيا «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم. الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبني للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقيا» حال من عيش «فترى» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديرا بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «العذر» مفعول أول لترى «في إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعذر. وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافه المصدر إلى فاعله «الأملأ» مفعول به للمصدر. الشاهد فيه: قوله «باقيا» حيث وقع حالا من النكرة - وهي قوله «عيش» - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذي يؤدي معنى النفي.

ومثال ما وقع بعد النهى قول المصنف : «لا يبع امرؤ على امرىء مستسهلا» وقول قطري بن الفجاءه :

١٨٦- لا يركنن أحد إلى الإحجام***يوم الوغى متخوفا لحمام (١)

ص: ٢٤٢

١- البيت - كما قال الشارح العلامه - لأبي نعامه قطري بن الفجاءه ، التميمي ، الخارجي ، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري ، قصدا إلى الرد عليه ، وقطري : بفتح القاف والطاء جميعا ، والفجاءه : بضم الفاء . اللغه : «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء - الموت . المعنى : لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التواني خوفا من الموت . الإعراب : «لا» ناهيه «يركنن» يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه فى محل جزم بلا الناهيه «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضا ، ويوم مضاف ، و «الوغى» مضاف إليه «متخوفا» حال من أحد «لحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف . الشاهد فيه : قوله «متخوفا» حيث وقع حالا من النكره التى هى قوله «أحد» ، والذى سوغ مجيء الحال من النكره هنا هو وقوعها فى حيز النهى بلا ، ألا ترى أن قوله «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهيه؟

واحترز بقوله : «غالبا» مما قلّ مجيء الحال فيه من النكره بلا مسوّغ من المسوغات المذكوره ، ومنه قولهم : «مررت بماء قعده رجل (١)» ، وقولهم : «عليه مائه بيضا» (٢) ، وأجاز سيبويه «فيها رجل قائما» ، وفي الحديث : «صلّى رسول الله صلّى الله عليه و آله» و سلّم قاعدا ، و صلى وراءه رجال قياما» (٣).

لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، و يتقدم على غيره

وسبق حال ما بحرف جرّ قد

أبوا ، ولا أمنعه ؛ فقد ورد (٤).

ص: ٢٦٣

- ١- قعده رجل - بكسر القاف وسكون العين المهمله - أى مقدار قعدته.
- ٢- بيضا - بكسر الباء الموحده - جمع بيضاء ، وهو حال من مائه ، ولا يجوز أن يكون تمييزا ؛ إذ لو كان تمييزا لوجب أن يكون مفردا لا جمعا ، وأن يكون مجرورا لا منصوبا ، لأن تمييز المائه يكون كذلك.
- ٣- اختلف النحاه فى مجيء الحال من النكره إذا لم يكن للنكره مسوغ من المسوغات التى سبق بيانها فى كلام الشارح وفى زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه - رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا- يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها.
- ٤- «وسبق» مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و «حال» مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «ما» اسم موصول : مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصول ، والجمله من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية «أمنعه» أمنع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل. وقد : حرف تحقيق «ورد» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سبق حال ، وتقدير البيت : وقد أبى النحاه أن يسبق الحال صاحبه الذى جر بالحرف ، ولا أمنع ذلك ، لأنه وارد فى كلام العرب.

مذهب جمهور النحويين أنه لا- يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف (١) فلا تقول في «مررت بهند جالسه» مررت جالسه بهند.

وذهب الفارسيّ ، وابن كيسان ، وابن برهان ، إلى جواز ذلك ، وتابعهم المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قوله :

١٨٧- لئن كان برد الماء هيمان صاديا***إلى حيبا ، إنها لحيب (٢).

ص: ٢٦٤

١- اعلم أن صاحب الحال قد يكون محرورا بحرف جر غير زائد ، كقولك : مررت بهند جالسه ، وقد يكون مجرورا بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكبا ؛ فراكبا : حال من أحد المجرور لفظا بمن الزائده. ولا خلاف بين أحد من النحاه في أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه ؛ فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن تقول : ما جاء راكبا من أحد. والخلاف بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

٢- البيت لعروه بن حزام العذري ، وقبلة : حلفت برّب الرّاكعين لرّبهم خشوعا ، وفوق الرّاكعين رقيب وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله : وقلت لعزّاف اليمامة : داووني فإنّك - إن أبرأتني - لطيب اللغه : «هيمان» مأخوذ من الهيام - بضم الهاء - وهو في الأصل : أشد العطش «صاديا» اسم فاعل فعله «صدي» من باب تعب - إذا عطش. الإعراب : «لئن» اللام موطنه للقسم ، إن : شرطيه «كان» فعل ماض ناقص. فعل الشرط «برد» اسم كان ، وبرد مضاف ، و «الماء» مضاف إليه «هيمان ، صاديا» حالان من ياء المتكلم المجروره محلا يالي «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله حيبا الآتي «حيبا» خبر كان «إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه «لحيب» اللام لام الابتداء ، حيب : خبر إن ، والجمله من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم. الشاهد فيه : قوله «هيمان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجروره محلا يالي ، وتقدما عليها كما أوضحناه في الإعراب.

ف- «هيمنان ، وصاديا» : حالان من الضمير المجرور يالى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨- فإن تك أذواد أصبن ونسوه***فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال (١)

ف- «فرغا» حال من قتل.

ص: ٢٤٥

١- البيت لطليحه بن خويلد الأسدى المتنبي ، وبعد البيت المستشهد به قوله : وما ظنكم بالقوم إذ تقتلونهم أليسوا - وإن لم يسلموا - برجال؟ عشية غادرت ابن أرقم ثاوييا وعكاشه الغنمي عنه بحال اللغه : «أذواد» جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغا» أى هدرا لم يطلب به «حبال» بزنه كتاب - وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الرده ، فقتل به منهم عكاشه بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو فى البيت الثانى من البيتين اللذين أنشدناهما. المعنى : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وجماعه من النساء سيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله فى ذلك ؛ فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذى يعينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت تأرى منكم ، فلم يضع دمه هدرا. الإعراب : «فإن» شرطيه «تك» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف «أذواد» اسم تك «أصبن» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوه نائب فاعل ، والجمله من أصيب ونائب فاعله فى محل نصب خبر تك «ونسوه» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، لن : نافية ناصبه «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامه نصبه حذف النون ، وواو الجماعه فاعل «فرغا» حال من «قتل» الآتى «بقتل» جار ومجرور متعلق بيذهب ، وقتل مضاف ، و «حبال» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «فرغا» حيث وقع حالا من «قتل» المجرور بالباء وتقدم عليه.

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو «جاء ضاحكا زيد ، وضربت مجرّده هندا»

لا يجيء الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة أحوال

ولا تجز حالا من المضاف له

إلّا إذا اقتضى المضاف عمله (١)

أو كان جزء ما له أضيفا

أو مثل جزئه ؛ فلا تحيفا (٢)

ص: ٢٦٦

١- «ولا» ناهيه «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حالا» مفعول به لتجز «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله «حالا» وقوله «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافه «إذا» إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام.

٢- «أو» عاطفه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المضاف له «جزء» خبر كان ، وجزء مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «أو» عاطفه «مثل» معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من «جزئه» مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه «فلا» ناهيه «تحيفا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا لأجل الوقف في محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

لا- يجوز مجيء الحال من المضاف إليه (١)، إلا- إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضارب هند مجردة ، وأعجبنى قيام زيد مسرعا ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) ومنه قول الشاعر :

١٨٩- تقول ابنتي : إنَّ انطلاقتك واحدا** إلى الزرع يوما تاركى لا أباليا(٢)

ص: ٢٤٧

١- اختلف النحاه في مجيء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيويوه - رحمه الله! - إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقا : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكوره أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاه إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجز ، والسرف في هذا الخلاف أنهم اختلفوا فى : هل يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحب الحال ، أم لا- يجب ذلك؟ فذهب سيويوه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحدا وأن يكون مختلفا ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقا ، وذهب غيره إلى أنه لا- بد من أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ، وترتب على ذلك ألا- يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا- إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة التى ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملا فى المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرا أو اسم فاعل كان كذلك عاملا فى الحال فيتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبه الذى هو المضاف إليه ، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعا كالشئ الواحد ؛ فيصير فى هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل فى الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه.

٢- البيت لمالك بن الريب ، أحد بنى مازن بن مالك ، من قصيده له ، وأولها قوله : ألا ليت شعرى هل أبيتن ليله بجنب الغضى أزحى القلاص التواجيا فليت الغضى لم يقطع الزكب عرضه وليت الغضى ماشى الزكاب لياليا اللغه : «الروع» الفرع ، والمخافه ، وأراد به ههنا لحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادته السبب «تاركى» اسم فاعل من ترك بمعنى صير. المعنى : إن ابنتى تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفردا يصيرنى لا محاله بلا أب ، لأنك تقتحم لظاها فتموت. الإعراب : «تقول» فعل مضارع «ابنتى» ابنه : فاعل تقول ، وابنه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «انطلاقتك» انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «واحدا» حال من الكاف التى هى ضمير المخاطب «إلى الحرب» جار ومجرور متعلق بانطلاق «تاركى» تارك : خبر إن ، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أبا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا- ، والجمله من لا- ومعموليهما فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون «أبا» اسم لا منصوبا بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى «ليا» زائده ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود. الشاهد فيه : قوله «وحدا» حيث وقع حالا- من المضاف إليه - وهو الكاف فى قوله «انطلاقتك» - والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلا- كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق. وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملا فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت.

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) ف- «إخوانا» : حال من الضمير المضاف إليه «صدور» ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه - في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه - قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ف- «حنيفا» : حال من

«إبراهيم» والمله كالجزم من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل في غير القرآن : «أن أتبع إبراهيم حنيفاً» لصحّ.

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه - لم يجوز أن يجيء الحال منه ؛ فلا تقول : «جاء غلام هند ضاحكه» خلافاً للفارسي ، وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى : «إن هذه الصورة ممنوعه بلا خلاف» ليس بجيد ، فإن مذهب الفارسي جوازها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيّ في أماليه.

متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟ و متى يمتنع ذلك؟

والحال إن ينصب بفعل صرفاً

أو صفة أشبهت المصرفاً (١)

فجائز تقديمه : ك- «مسرعاً

ذا راحل ، ومخلصاً زيد دعا (٢).

ص : ٢٦٩

١- «الحال» مبتدأ «إن» شرطيه «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق بينصب «صرفاً» صرف : فعل ماض مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجمله من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفه «صفه» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى صفة «المصرفاً» مفعول به لأشبهه ، والجمله من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله «صفه».

٢- «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم «تقديمه» تقديم. مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافه المصدر إلى مفعوله ، والجمله في محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» الكاف جاره لقول محذوف ، مسرعاً : حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله ، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ ، وجمله «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلا- متصرفا ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تضمن معنى الفعل وحروفه ، وقبل التأنيث ، والتثنية والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (١) ؛ فمثال تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصا زيد دعا» [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمت عليه الحال] ، ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له : «مسرعا ذا راحل».

فإن كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه ، فتقول : «ما أحسن زيدا ضاحكا» ولا تقول : «ضاحكا ما أحسن زيدا» ؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه ؛ فلا يتصرف في معموله ، وكذلك إن كان الناصب

ص: ٢٧٠

١- أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقا في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وذلك في أربعة مواضع : الأول : أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء ، كقولك : إنى لأزورك مبتهجا. الثاني : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفا ، وقولهم : لأصبرن محتسبا. الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلا ، وإن عليك أن تنصح مخلصا. الرابع : أن يكون العامل صلة لأل الموصولة ، كقولك : أنت المصلى فذا ، وعلى المذاكر متفهما.

لها صفة لا- تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجرز تقديمها عليه ، وذلك لأنه لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف في نفسه ؛ فلا- يتصرف في معموله ، فلا تقول : «زيد ضاحكا أحسن من عمرو» ؛ بل يجب تأخير الحال ؛ فتقول : «زيد أحسن من عمرو ضاحكا» (١).

وعامل ضمّن معنى الفعل لا

حروفه مؤخرًا لن يعملًا (٢)

ك «تلك ، ليت ، وكأنّ» وندر

نحو «سعيد مستقرًا في هجر» (٣)

لا- يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي ؛ وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والظرف ، والجار

ص: ٢٧١

١- سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل في حال متقدمه ، وذلك المستثنى نحو قوله «زيد مفردًا أنفع من عمرو معانا» وسيذكر هناك (ص ٦٥٠) ضابط هذا المثال.

٢- «وعامل» مبتدأ «ضمن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل «معنى» مفعول ثانٍ لضمن ، ومعنى مضاف ، و «الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفه «حروفه» حروف : معطوف على «معنى الفعل» وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخرًا» حال من الضمير المستتر في «يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبه «يعملًا» يعمل : فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

٣- «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وذلك كائن كتلك «ليت ، وكأن» معطوفان على تلك «وندر» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقرًا» حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

والمجرور (١) نحو «تلك هند مجرده ، وليت زيدا أميرا أخوك ، وكأنّ زيدا راكبا أسد ، وزيد في الدار - أو عندك - قائما» ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنويّ في هذه المثل ونحوها ؛ فلا تقول «مجرده تلك هند» ولا «أميرا ليت زيدا أخوك» ولا «راكبا كأنّ زيدا أسد».

وقد ندر تقديمها على عاملها الظرف [نحو زيد قائما عندك] والجارّ والمجرور

ص: ٢٧٢

١- اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على ثبت من الأمر : الأول : أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي ، وهو شيئان : الابتداء العامل في المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مرادا في هذا الموضوع ؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضا ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنه معنى أشير؟ وهكذا. الثاني : العوامل المعنويه بالمعنى المراد هنا كثيره ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهي : أسماء الإشارة ، وحروف التمني ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجرور ، وقد بقي خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجي كلعل ، نحو قولك : لعل زيدا أميرا قادم ، وثانيها : حروف التنبه مثل «ها» في قولك : ها أنت زيد راكبا ؛ فراكبا : حال من زيد ، والعامل في الحال هو «ها» ، وثالثها : أدوات الاستفهام الذي يقصد به التعجب كقول الأعشى : *يا جارتا ما أنت جاره* ، عند من جعل «جاره» الأخرى حالا لا تميزا ، رابعها : أدوات النداء نحو «يا» في قولك : يأيها الرجل قائما ، وخامسها : «أما» نحو قولهم : أما علما فعالم ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد في حال علم فالمدكور عالم ، فعلما - على هذا التقدير - حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

نحو «سعيد مستقرا في هجر» ومنه قوله تعالى : (وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) (١) في قراءه من كسر التاء ، وأجازة الألفش قياسا.

ونحو «زيد مفردا أنفع من

عمرو معانا» مستجاز لن يهن (٢)

تقدم أن أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمه ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمه عليه ، والأخرى متأخره عنه ، وذلك نحو : «زيد قائما أحسن منه قاعدا» و «زيد مفردا أنفع من عمرو معانا» ف- «قائما ، ومفردا» منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا «قاعدا ، ومعانا» وهذا مذهب الجمهور.

ص: ٢٧٣

١- القراءه المشهوره برفع السموات على الابتداء ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور - وهو «بيمينه» - متعلق بمطويات ، والقراءه التي يستدل بها الشارح برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسره نيابه عن الفتحه على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور ، والجار والمجرور - وهو قوله (بيمينه) - متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

٢- «ونحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفردا» حال من الضمير المستتر في «أنفع» الآتى «أنفع» خبر المبتدأ الذي هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معانا» حال من عمرو ، وجمله المبتدأ والخبر في محل جر بإضافه نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لن» نافية ناصبه «يهن» بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامه نصبه الفتحه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «نحو» وجمله يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان ، أو صفحه للخبر السابق.

وزعم السيرافيّ أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفه ، والتقدير : «زيد إذا كان قائما أحسن منه إذا كان قاعدا ، وزيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو إذا كان معانا».

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول «زيد قائما قاعدا أحسن منه» ولا [تقول] «زيد أحسن منه قائما قاعدا».

قد يتعدد الحال و صاحبه واحد أو متعدد

والحال قد يجيء ذا تعدد

لمفرد - فاعلم - وغير مفرد (١)

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد (٢) ، أو متعدد.

فمثال الأول «جاء زيد راكبا ضاحكا» ف- «راكبا ، وضاحكا» : حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثال الثاني «لقيت هنداً مصعباً منحدراً» ف- «مصعباً» : حال من التاء ، و «منحدراً» : حال من «هند» والعامل فيهما «لقيت» ومنه قوله :

١٩٠- لقي ابني أخويه خائفاً*منجديه ؛ فأصابوا مغنماً(٣).

ص: ٢٧٤

١- «الحال» مبتدأ ، وجمله «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في يجيء ، وذا مضاف و «تعدد» مضاف إليه «لمفرد» جار ومجرور متعلق يتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله لا- محل لها اعتراضيه بين المعطوف والمعطوف عليه ، «وغير» الواو عاطفه ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و «مفرد» مضاف إليه.

٢- ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان ؛ أولهما أن يقع بعد «إما» نحو قوله تعالى : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) وثانيهما : أن يقع بعد «لا» النافية كقولك : رأيت بكرا لا مستبشرا ولا جدلان.

٣- البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها اللغة : «منجديه» مغيبه ، وهو مثنى منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ، وتقول : أنجد فلان فلانا ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدر كوا «مغنما» غنيمه. الإعراب : «لقي» فعل ماض «ابني» ابن : فاعل لقي ، وابن مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي ، والهاء مضاف إليه «خائفا» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفه ، أصابوا : فعل وفاعل «مغنما» مفعول به لأصابوا ، والجمله من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفه بالفاء على جملة لقي ومعمولاته. الشاهد فيه : قوله «خائفا منجديه» فإن الحال متعدده لمتعدد ، والنظره الأولى

تدل على صاحب كل حال قترده إليه ؛ فإن واحدا من الحاليين مفرد والآخر مشى ، وكذلك صاحباهما ، فلا لیس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمشى للمشى.

ف- «خائفا» حال من «ابنى» ، و «منجديه» حال من «أخويه» والعامل فيهما «لقى».

فعند ظهور المعنى تردّ كلّ حال إلى ما تليق به ، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛
ففى قولك : «لقيت زيدا مصعدا منحدرًا» يكون «مصعدا» حالا من زيد ، و «منحدرًا» حالا من التاء.

* * *

الحال على ضربين : مؤسسه و مؤكده

وعامل الحال بها قد أكّدا

فى نحو : «لا تعث فى الأرض مفسدا» (١).

ص: ٢٧٥

١- «وعامل» مبتدأ ، وعامل مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتى «قد» حرف تحقيق «أكّدا» أكد :
فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل الحال ، والألف للاطلاق. والجمله فى
محل رفع خبر المبتدأ «فى نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهيه «تعث» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه ، والفاعل ضمير مستتر
فيه وجوبا تقديره أنت «فى الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسدا» حال من الضمير المستتر فى «تعث» وهو حال مؤكده
للعامل وهو «تعث» وجمله «تعث فى الأرض مفسدا» فى محل جر بإضافه نحو إليها.

تنقسم الحال إلى مؤكده ، وغير مؤكده ؛ فالمؤكده على قسمين ، وغير المؤكده ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكده : ما أكّدت عاملها ، وهي المراد بهذا البيت ، وهي : كلّ وصف دلّ على معنى عامله ، وخالفه لفظاً ، وهو الأ-كثر ، أو وافقه لفظاً ، وهو دون الأول في الكثرة ؛ فمثال الأول «لا تعث في الأرض مفسداً» ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ومن الثاني قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) وقوله تعالى : (وَسَيَخْرُ لَكُمْ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ)

وإن تؤكّد جملة فمضمّر

عاملها ، ولفظها يؤخّر (١)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكده ، وهي : ما أكّدت مضمون الجملة ،

ص : ٢٧٤

١- «وإن» شرطيه «تؤكّد» فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكّد «فمضمّر» الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمّر : خبر مقدم «عاملها» عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفه ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة «يؤخّر» من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفه بالواو على جملة جواب الشرط .

وشرط الجملة : أن تكون اسميه ، وجزآها معرفتان ، جامدان ، نحو : «زيد أخوك عطوفا ، وأنا زيد معروفاً» ومنه قوله :

١٩١- أنا ابن داره معروفاً بها نسبي *** وهل بداره يا للناس من عار؟ (١)

ف- «معطوفا ، ومعرفاً» حالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير في الأول «أحقّه عطوفا» وفي الثاني «أحقّ معروفاً».

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة ؛ فلا تقول «عطوفا زيد أخوك» ولا «معروفا أنا زيد» ولا توسّطها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول «زيد عطوفا أخوك».

* * *

ص: ٢٧٧

١- البيت لسالم بن داره ، من قصيده طويله يهجو فيها فزاره ؛ وقد أوردها التبريزي في شرحه على الحماسه ، وذكر لهذه القصيده قصه ، فارجع إليها هناك ، اللغه : «داره» الأكترون على أنه اسم أمه ، وقال أبو ريش : هو لقب جده ، واسمه يربوع ، ويجاب - هلى هذا القول - عن تأنيث الضمير الراجع إلى داره في قوله «معروفا بها نسبي» بأنه عنى به القبيله. المعنى : أنا ابن هذه المرأه ، ونسبي معروف بها ، وليس فيها من المعره ما بوجب القدح فى النسب ، أو الطعن فى الشرف. الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و «داره» مضاف إليه «معروفا» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكارى «بداره» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائده «عار» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، وقوله «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وياء : للنداء ، واللام للاستغاثه. الشاهد فيه : قوله «معروفا» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها.

الحال قد تكون جمله بشرط أن يكون لها رابط

وموضع الحال تجيء جمله

ك «جاء زيد وهو ناو رحله» (١)

الأصل في الحال والخبر والصفه الأفراد ، وتقع الجملة موقع الحال (٢) ، كما تقع موقع الخبر والصفه ، ولا بدّ فيها من رابط ، وهو في الحالیه : إما ضمير ، نحو «جاء زيد يده على رأسه» أو واو - وتسمى واو الحال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحه وقوع «إذ» موقعها - نحو «جاء زيد وعمرو قائم» التقدير : إذ عمرو قائم ، أو الضمير والواو معا ، نحو «جاء زيد وهو ناو رحله».

ص: ٢٧٨

١- «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء ، وموضع مضاف و «الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع «جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سبق مرارا ، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحله» مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

٢- يشترط في الجملة التي تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعا للناظم من هذه الشروط واحدا ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال - إما الواو ، وإما الضمير ، وإما هما معا - والشروط الثاني. أن تكون الجملة خبريه ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشروط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبيه ، والشروط الرابع : ألا تكون مصدره بعلم استقبال ، وذلك نحو «سوف» و «لن» وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسميه خبريه. ومن هذا الكلام - مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة - تعرف أن الخبر والحال جميعا اشتركا في ضروره وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبيه على الاصح عند النحاه ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبرا ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك.

قد يجب أن يكون الرابط الضمير، و مواضع ذلك

وذات بدء بمضارع ثبت

حوت ضميرا ، ومن الواو خلت (١)

وذات واو بعدها انو مبتدا

له المضارع اجعلن مسندا (٢)

الجملة الواقعة حالا-: إن صدّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا تربط إلا بالضمير ، نحو «جاء زيد يضحك ، وجاء عمرو تقاد الجنايب بين يديه» ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول «جاء زيد ويضحك» فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على إضمام مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبرا عن [ذلك] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم «قمت وأصك عينه» وقوله :

١٩٢- فلما خشيت أظافيرهم ***نجوت وأرهنهم مالكا(٣).

ص: ٢٧٩

١- «وذات» مبتدأ ، وذات مضاف ، و «بدء» مضاف إليه «بمضارع» جار ومجرور متعلق ببدء «ثبت» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة في محل جر صفة لمضارع «حوت» حوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ذات بدء ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ضميرا» مفعول به لحوت «ومن الواو» الواو عاطفه ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «خلت» خلا- : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر.

٢- «وذات» مبتدأ ، وذات مضاف و «واو» مضاف إليه «بعدها» بعد : ظرف متعلق بانو الآتى ، وبعد مضاف ، وها : مضاف إليه «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مبتدا» مفعول به لانو «له» جار ومجرور متعلق باجعل الآتى «المضارع» مفعول أول لا جعل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «اجعلن» اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد الثقيلة «مسندا» مفعول ثان لا جعل.

٣- البيت لعبد الله بن همام السلولى. اللغة : «أظافيرهم» جمع أظفور - بزنه عصفور - والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد تخلصت منهم. الإعراب. «فلما» الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتى ، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير : مفعول به لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافه «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل ، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «مالكا» مفعول ثان لأرهن. الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبىء عن أن المضارع المثبت تقع جملة حالا ، وتسبق بالواو ،

وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه في الإعراب.

ف- «أصكّ ، وأرهنهم» خبران لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أصكّ ، وأنا أرهنهم.

* * *

قد يجوز الربط بالضمير، و بالواو، و بهما

وجمله الحال سوى ما قدّما

بواو ، أو بمضمر ، أو بهما (١)

ص: ٢٨٠

١- «وجمله» مبتدأ ، وجمله مضاف ، و «الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما» قدم : فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «بواو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله «جملة الحال» في أول البيت ، وقوله «أو بمضمر ، أو بهما» معطوفان على قوله بواو.

الجملة الحالية : إما أن تكون اسميه ، أو فعليه ، والفعل [إما] مضارع ، أو ماض ، وكل واحده من الاسميه والفعلية : إما مثبتة ، أو منفية ، وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو ، بل لا تربط إلا بالضمير فقط (1) ، وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو

ص: ٢٨١

١- قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضى البيضاوى في قوله تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) أن تكون جملة (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) حالا من الضمير المستتر وجوبا في (نعبد) ومن الشروط أيضا : ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنه بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى (لِمَ تُؤْذِنُنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ) فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعيه ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد. وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعيه المنفيه بلا تمتع معها الواو ، كما في قوله تعالى : (ما لِي لا أَرَى الهُدُودَ) وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعا ذكرنا لك اثنتين منها ، (والثالثة) أن تكون مضارعيه منفيه بما ، كقول الشاعر : عهدتك ما تصبو ، وفيك شبيهه فما لك بعد الشيب صبا متيما؟ (الرابعه) الجملة المعطوفه على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (فَجَاءَهَا بِأُسْدِنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) فجملة «هم قائلون» معطوفه على «بياتا». (الخامسه) الجملة المؤكده لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لا شك فيه ، وقوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ) فجملة «لا ريب فيه» حال مؤكده لمضمون جملة «ذلك الكتاب» في بعض أعراب يحتملها هذا الكلام. (السادسه) الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسميه نحو قولك : ما صاحبت أحدا إلا زيد خير منه ، أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأيا إلا رأيت صوابا ، ونحو قوله تعالى : (يا حَسْرَةَ عَلِي العِبَادِ ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلا كانوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُنَ) وقد ورد في الشعر اقتران الفعلية التي فعلها ماض والواقعه بعد «إلا» بالواو كما في قوله. نعم امرأ هرم لم تعر نائبه إلا- وكان لمرتاع لها وزرا فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لا شاذ. (السابعه) الجملة الفعلية التي فعلها ماض مسبوق بأو العاطفه ، نحو قولك : لأضربنه حضر أو غاب ، وقول الشاعر : كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسميّة : مثبتة ، أو منفيّة ، والمضارع المنفيّ ، والماضي : المثبت ، والمنفيّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يده على رأسه ، وجاء زيد ويده على رأسه » وكذلك المنفيّ ، وتقول : « جاء زيد لم يضحك ، أو ولم يضحك ، أو ولم يقيم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه » وكذلك المنفيّ ، نحو « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وما قام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضا المضارع المنفيّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولا يضرب عمرا » بالواو .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤوّل على إضمار مبتدأ ، كقراءه ابن ذكوان :

ص : ٢٨٢

(فاستقيما ولا تتبعان) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تتبعان ؛ ف- «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا

والحال قد يحذف ما فيها عمل

وبعض ما يحذف ذكره حظل (1)

يحذف عامل الحال : جوازا ، أو وجوبا.

فمثال ما حذف جوازا أن يقال : «كيف جئت» فتقول : «راكبا» ، [تقديره «جئت راكبا»] ، وكقولك : «بلى مسرعا» لمن قال لك : «لم تسر» والتقدير : «بلى سرت مسرعا» ، ومنه قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير - والله أعلم - : بلى نجمعها قادرين.

ومثال ما حذف وجوبا قولك : «زيد أخوك عطوفا» ونحوه من الحال المؤكده لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ، وكالحال النائبة مناب الخبر ،

ص: ٢٨٣

١- «والحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول ، وبعض مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه «حظل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من حظل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

١- هنا أمران نحب أن نبهك إليهما : الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه. فأما النوع الذى يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شىء من هذه العوامل ، سواء أعلمت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف. وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه - وهى الحال المؤكده لمضمون جمله ، والحال النائبه مناب الخبر ، والحال الداله على زياده أو نقص بتدريج - وبقي موضعان آخران ، أولهما : أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئا ، ومن ذلك قول كثير : هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزّه من أعراضنا ما استحلّت وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعدا وقد جد الناس؟. وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين. الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه - بسبب كونه فضله - أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلك فى خمسة مواضع ؛ أولها : أن يكون الحال مقصورا عليه ، نحو قولك : ما سافرت إلا راكبا ، وما ضربت عليا إلا مذنبا ، وثانيها : أن يكون الحال نائبا عن عامله كقولك : هنيئا مريئا تريد كل ذلك هنيئا مريئا ، وثالثها : أن تتوقف عليه صحه الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِاعْبَيْنَ) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي) ورابعها : أن يكون الحال جوابا ، كقولك : بلى مسرعا ، جوابا لمن قال لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائبا عن الخبر ، نحو قولك : ضربى زيدا مسيئا.

ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم: «اشتريته بدرهم فصاعدا، وتصدقت بدينار فسافلا» ف- «صاعدا، وسافلا»: حالان، عاملهما محذوف وجوبا، والتقدير: «فذهب الثمن صاعدا، وذهب المتصدق به سافلا» وهذا معنى قوله: «وبعض ما يحذف ذكره حظل» أى بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره (١).

* * *

ص: ٢٨٥

١- قد بقى الكلام على صاحب الحال من ناحيه الذكر والحذف - بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال، وبالفامل فيها من هذه الناحيه - فنقول: الأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكورا، وقد يحذف جوازا، وقد يحذف وجوبا بحيث لا يجوز ذكره. فيحذف جوازا إذا حذف عامله، نحو قولك: راشدا، أى تسافر راشدا. ويجوز أن تقول تسافر راشدا. ويحذف وجوبا مع الحال التى تفهم ازديادا أو نقصا بتدريج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعدا، أى: فذهب الثمن صاعدا؛ ففى هذا حذف صاحب الحال وعامله.

تعريفه و بيان أنواعه و حكمه

اسم ، بمعنى «من» مبین ، نكره ،

ينصب تميزا بما قد فسرہ (١)

كشبر ارضا ، وقفيز برّا ،

ومنونين عسلا و تمرا (٢)

تقدم من الفضلات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، وبقى التمييز - وهو المذكور في هذا الباب - ويسمى مفسرا ، وتفسيرا ، وميئا ، وتبيينا ، ومميئا ، ومميئا ، وتمييزا .

وهو : كل اسم ، نكره ، متضمن معنى «من» ؛ لبيان ما قبله من إجمال ، نحو «طاب زيد نفسا ، وعندى شبر أرضا» .

واحتراز بقوله : «متضمن معنى من» من الحال ؛ فإنها متضمنه معنى «في» .

وقوله : «ليبان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيان لما قبله : كاسم «لا» التي لنفى الجنس ، نحو «لا رجل قائم» فإنّ التقدير : «لا من رجل قائم» .

ص : ٢٨٦

١- «اسم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و «من» قصد لفظه : مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكره» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله مستأنفه لا- محل لها من الإعراب «تمييزا» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب ، و «قد فسره» فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ، والجمله لا محل لها صلة ما المجروره محلا بالباء .

٢- «كشبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصوله «أرضا» تمييز لشبر «وقفيز» معطوف على شبر «برا» تمييز لقفيز «ومنونين عسلا» مثله «وبرا» معطوف على قوله عسلا .

وقوله : «ليان ما قبله من إجمال» يشمل نوعى التمييز ، وهما : المبين إجمال ذات ، والمبين إجمال نسبه .

فالمبين إجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير - وهى الممسوحات ، نحو «له شبر أرضا» والمكيلايت ، نحو «له قفيز برّا» والموزونات ، نحو «له منوان عسلا وتمرا» - والأعداد (1) ، نحو «عندى عشرون درهما».

وهو منصوب بما فسره ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومنوان ، وعشرون.

والمبين إجمال النسبه هو : المسوق لبيان ما تعلق به العامل : من فاعل ، أو مفعول ، نحو «طاب زيد نفسا» ، ومثله : (اشتعل الرأس شيئا) ، و «غرست الأرض شجرا» ، ومثله (وفجّرنا الأرض عيونا).

ف- «نفسا» تمييز منقول من الفاعل ، والأصل «طابت نفس زيد» ، و «شجرا» منقول من المفعول ، والأصل «غرست شجر الأرض»
فبين

ص: ٢٨٧

١- قول الشارح «والأعداد» عطف على قوله «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما - وهما المقادير ، والأعداد - وبقي عليه شيان آخران. أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها ، كقولك : قد صببت عليه ذنوبا ماء ، واشتريت نحيا سمنا ، وقولهم : على التمره مثلها زيدا. وثانيهما : ما كان فرعا للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتما فضه ، على ما هو مذهب الناظم تبعا للمبرد فى هذا المثال من أن فضه ليس حالا ؛ لكونه جامدا ، وكون صاحبه نكرة وكونه لازما ، مع أن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة. وذهب سيويه إلى أن فضه فى المثال المذكور حال ، وليس تمييزا ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها.

«نفسا» الفاعل الذى تعلق به الفعل ، ويين «شجرا» المفعول الذى تعلق به الفعل.

والنائب له فى هذا النوع [هو] العامل الذى قبله.

وبعد ذى وشبهها اجره إذا

أضفتها ، ك- «مدّ حنطه غذا» (١)

والنصب بعد ما أضيف وجبا

إن كان مثل «ملء الأرض ذهباً» (٢)

أشار ب- «ذى» إلى ما تقدّم ذكره فى البيت من المقدرات - وهو : ما دلّ

ص : ٢٨٨

١- «بعد» ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفه ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وها : مضاف إليه «اجرره» اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا الظرفيه إليها «كمد» الكاف جاره لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و «حنطه» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.

٢- «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النصب ، والجمله من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ ، وملء مضاف و «الأرض» مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلا ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه مثل إليها «ذهبا» تمييز.

على مساحه ، أو كيل ، أو وزن - فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يصف إلى غيره ، نحو «عندى شبر أرض ، وقفيز برّ ، ومنوا عسل وتمر».

فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز ، نحو «ما فى السماء قدر راحه سحابا» ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا).

وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد.

حكم التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا

مفضّلا : ك- «أنت أعلى منزلا» (١)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : إن كان فاعلا فى المعنى وجب نصبه ، وإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالإضافة.

وعلامه ما هو فاعل فى المعنى : أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعال التفضيل فعلا ، نحو «أنت أعلى منزلا ، وأكثر مالا» ف- «منزلا ، ومالا» يجب نصبهما ؛ إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فعلا ؛ فتقول : أنت علا منزلك ، وكثر مالك.

ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى (٢) «زيد أفضل رجل ، وهند أفضل امرأه»

ص: ٢٨٩

١- «والفاعل» مفعول مقدم على عامله - وهو قوله انصبن الآتى - «المعنى» منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديرا بإضافه الفاعل إليه «انصبن» انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبن «مفضّلا» حال من الفاعل المستتر وجوبا فى انصبن «كأنت» الكاف جاره لقول محذوف ، أنت : مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلا» تمييز.

٢- ضابط ما ليس بفاعل فى المعنى : أن يكون أفعال التفضيل بعضا من جنس التمييز ، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعال التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ؛ فنحو «زيد أفضل رجل» تجد أفعال التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذى يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو «هند أفضل امرأه» تجد أفعال التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعال التفضيل فى المثالين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأه ، أى بعض النساء.

[فيجب جزّه بالإضافه ، إلا إذا أضيف «أفعل» إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذ ، نحو «أنت أفضل الناس رجلا»](١).

يقع التمييز بعد كل ما يقتضى التعجب

وبعد كل ما اقتضى تعجبا

ميّز ، كـ - «أكرم بأبى بكر أبا» (٢)

يقع التمييز بعد كل ما دلّ على تعجب ، نحو «ما أحسن زيدا رجلا ،

ص : ٢٩٠

١- من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعال التفضيل يجب جره فى صورته واحده ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، وأفعال التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه فى صورتين اثنتين ؛ أولاهما : أن يكون التمييز فاعلا فى المعنى - سواء أضيف أفعال التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضاف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا - وثانيتها : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، بشرط أن يكون أفعال مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتا ؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافه أفعال التفضيل مره أخرى.

٢- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ميز» الآتى ، وبعد مضاف ، و «كل» مضاف إليه ، وكل مضاف ، و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «تعجبا» مفعول به لاقتضى ، والجمله من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كأكرم» الكاف جاره لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورته الأمر «بأبى» الباء زائده ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و «بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

وأكرم بأبي بكر أبا ، والله درّك عالما ، وحسبك يزيد رجلا ، وكفى به عالما» (١).

١٩٣- و* يا جارتا ما أنت جاره* (٢).

ص: ٢٩١

١- ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبه ، وليس بسديد ، بل في الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما في قولهم «الله دره فارسا» كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبه التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلا ، نحو الله در زيد فارسا ، أو كان ضمير خطاب ، نحو الله درك فارسا ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد الله دره فارسا - فهو من تمييز النسبه ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورته واحده ، ويكون تمييز نسبه في ثلاث صور.

٢- هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله : *بانث لتحننا عفاره* اللغه : «بانث» بعدت ، وفارقت «لتحننا» لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزنتي هذا الأمر يحزنتي ، من باب نصر ، وأحزنتي أيضا ، وفي التنزيل العزيز : (إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ) «عفاره» اسم امرأه. الإعراب : «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المنقلبه ألفا ، وجاره مضاف ، وياء المتكلم المنقلبه ألفا مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار. الشاهد فيه : قوله «جاره» حيث وقع تمييزا بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : «ما أنت». فإن قلت : أهو تمييز نسبه أم تمييز ذات؟ قلت : لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزا في أنه من قبيل تمييز النسبه ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبه ، وأما على ما ذكرناه قريبا من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضا من تمييز النسبه ؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به. فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل «جاره» شيئا غير التمييز؟ قلت : قد ذهب جمهوره عظيمه من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به.

ما يجوز جره بمن ، من التمييز و ما لا يجوز

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد

والفاعل المعنى : ك- «طب نفسا تفد» (١)

يجوز جرّ التمييز بمن إن لم يكن فاعلا- في المعنى ، ولا- مميزا لعدد ؛ فتقول : «عندي شبر من أرض ، وقفيز من برّ ، ومنوان من عسل وتمر ، وغرست الأرض من شجر» ولا تقول : «طاب زيد من نفس» ولا «عندي عشرون من درهم».

* * *

لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه و اختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك

وعامل التمييز قدّم مطلقا

والفعل ذو التصريف نورا سبقا (٢).

ص: ٢٩٢

١- «واجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطيه «شئت» فعل ماض فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لا جرر ، وغير مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، «العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذى «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديرًا بالإضافة أو منصوب تقديرًا على المفعول به أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جاره لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نفسا» تمييز «تفد» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم في جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- «وعامل» مفعول به مقدم لقوله «قدم» الآتى ، وعامل مضاف ، و «التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مطلقا» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل ، وذو مضاف ، و «التصريف» مضاف إليه «نورا» حال من الضمير المستتر في قوله سبق الآتى «سبقا» سبق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجمله من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

مذهب سيبويه - رحمه الله! - أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ؛ فلا تقول : «نفسا طاب زيد» ، ولا «عندي درهما عشرون».

وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، تقديمه على عامله المتصرف ؛ فتقول : «نفسا طاب زيد ، وشيئا اشتعل رأسي» ومنه قوله :

١٩٤- أتتهجر ليلي بالفراق حبيبها؟ * * * وما كان نفسا بالفراق تطيب (١).

ص: ٢٩٣

١- ينسب هذا البيت للمخبل السعدي ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري. المعنى : ما ينبغي ليلي أن تهجر محبها وتتباعده عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه. الإعراب : «أتتهجر» الهمزة للاستفهام الإنكاري ، تهجر : فعل مضارع «ليلى» فاعل «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه «وما» الواو واو الحال ، ما : نافية «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن «نفسا» تمييز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله «تطيب» الآتي «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ليلي ، والجمله من نطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان». الشاهد فيه : قوله «نفسا» فإنه تمييز ، وعامله قوله «تطيب». وقد تقدم عليه والأصل «تطيب نفسا» وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه ، وهو - في هذا البيت ونحوه - عند الجمهور ضروره ؛ فلا يقاس عليه. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد : * وما كان نفسى بالفراق تطيب* ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا : أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسى بالفراق تطيب وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت. وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذي وجدته في ديوان أعشى همدان روايه البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاه ؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

١٩٥- ضيِّعت حزمى فى إبعادى الأملأ ، ***وما ارعويت ، وشيأ رأسى اشتعلا(١)

ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله فى هذا الكتاب قليلا.

ص: ٢٩٤

١- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها. اللغة : «الحزم» ضبط الرجل أمره ، وأخذته بالثقه «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغى لى ، والارعواء : الرجوع الحسن الإعراب : «ضيِّعت» فعل وفاعل «حزمى» حزم : مفعول به لضيِّع ، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى إبعادى» الجار والمجرور متعلق بضيِّع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله «الأملأ» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفه ، ما : نافية «ارعويت» فعل وفاعل «وشيأ» تمييز متقدم على عامله وهو قوله «اشتعلا» الآتى «رأسى» رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «اشتعلا» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجمله من اشتعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «شيأ» حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائى ، والمازنى ، وابن مالك فى غير الألفيه ، ولكنه فى الألفيه قد نص على ندره هذا ، ومثله قول الشاعر : أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا؟ وقول الآخر. ولست ، إذا ذرعا أضيِّق ، بضارع ولا يائس - عند التّعسر - من يسر وقول ربيعه بن مقروم الضبى : رددت بمثل السّيد نهد مقلّص كميّش إذا عطفاه ماء تحلّبا وجعل بعض النحاء من شواهد هذه المسأله قول الشاعر : إذا المرء عينا قرّ بالعيش مثرىا ولم يعن بالإحسان كان مذمّما والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجمله «قر عينا» فى محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ؛ لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عينا بالعيش ؛ فالعامل فى التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزله تأخير العامل نفسه.

فإن كان العامل غير متصرف ؛ فقد منعوا التقديم (١) : سواء كان فعلا ، نحو «ما أحسن زيدا رجلا» أو غيره ، نحو «عندى عشرون درهما».

وقد يكون العامل متصرفا ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو «كفى بزيد رجلا» ؛ فلا يجوز تقديم «رجلا» على «كفى» وإن كان فعلا متصرفا ؛

ص: ٢٩٥

١- وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضروره من ضرورات الشعر اتفاقا ، كقول الراجز : ونارنا لم ير نارنا مثلها قد علمت ذاك معدّ كلّها

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب ؛ فمعنى قولك : «كفى بزيد رجلا» ما أكفاه رجلا!^(١)

ص: ٢٩٦

١- من القواعد المقرره أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك في كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمه هذه الصناعات قواعدها ، ثم لتعود بذكريتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك. ١- المشتقات كلها - من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثله المبالغه - أشبهت الفعل في مادته ومعناه ؛ فأخذت حكمه فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول. ب - ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر ج - إن وأخواتها ، أشبهت الفعل في معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهله أنها عملت هذا العمل لكونها فرعا ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

قد تم - بعون الله تعالى ، وحسن تأييده - الجزء الثاني من شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفيه ابن مالك ، وحواشينا عليه التي سميناهم «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل» ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، مفتتحا بحروف الجر.

هذا ، وقد عينا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ؛ فجاء - بحمد الله جلت قدرته! - على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب و حواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغنى عن جميعها ، ولا يغنى عنه شيء منها.

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٢٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

